العدد الأول ▫ السنة الأولى ▫ 1992

أمل

التاريخ - الثقافة - المجتمع



▫ أي منهاج لكتابة تاريخ المغرب؟

جرمان عياش

▫ حوار مع الأستاذ محمد زنيبر

▫ جوانب من المسألة البربرية في مغرب الحماية

▫ مدرسة الحوليات

گي بوردي

▫ وثائق حول السياسة البربرية بمغرب الحماية

▫ وثائق حول الحركة النسائية بمغرب الحماية.

المحتوى

أي منهاج لكتابة تاريخ المغرب؟

جرمان عياش

«إنني من الذين يعدون التاريخ علما من العلوم. فالتاريخ كغيره من العلوم يلبي حرص الإنسان على المعرفة لا للمعرفة نفسها، وإنما لاكتشاف أسرار الأمورحتى تسخر الأشياء لصالح الإنسان عوضا أن تسيطر عليه...»

جرمان عياش

في التعريف بجرمان عياش :

أنا من عائلة يهودية مغربية كما يدل على ذلك اسمي، أنتمي الى قبيلة (آيت عياش) الموجودة في حوض ملوية، هاجرت عائلتي الى الجزائر، ربما في القرن *19*، لا أدري، ثم استقرت في تلمسان، بعد الحماية انتقل الوالد الى المغرب وبما أني ولدت في مدينة السعيدية ونشأت في مدينة بركان فأنا من عائلة مغربية أصلا ثم أصبحت هذه العائلة جزائرية. وفي سنة إحدى وسبعين من القرن الماضي منحت فرنسا الجنسية الفرنسية لجميع اليهود للتفريق بينهم وبين المسلمين في الجزائر، ولهذا ولدت بالجنسية الفرنسية. لقد انحصر معظم نشاطي في مدينة بركان ماعدا الدراسة التي كانت في تلمسان بداية ثم في وجدة التي اجتزت بها الباكلوريا (يونيو *1932*)، وبعدها انخرطت في الدراسات العليا بالمغرب، وبعدما أصبحت أستاذا مبرزا في الآداب الفرنسية واللاتينية واليونانية، تعينت أستاذا بالثانوي (ثانوية محمد الخامس الحالية أو ليسي ليوطي آنذاك). ثم تحولت من الآداب الى التاريخ حتى أكون مؤرخا للمغرب،

وحبا في تاريخ المغرب أصبحت مؤرخا. لقد شاركت كجندي في الحرب العالمية الثانية مدة أربع سنوات في فرنسا وألمانيا. وفي سنة 1950 ألقيت محاضرة في الرباط أمام يهود الرباط وسلا وتناولت فيها عدة قضايا تهم المغرب (... سيأتي يوم لن يكون المغرب خاضعا لأية قوة استعمارية، ولن توجد أية قوة تجبره على الخضوع للاستعمار، وأن الدول المستعمرة بدأت تستقل تباعا، وأن دور المغرب آت لا محالة ليصير دولة مستقلة ديمقراطية. إن النقاش بين المغاربة المسلمين واليهود ممكن وأن زعماء الامبريالية، هنا وفي جهات أخرى هم المستفيدون من إثارة العداء بين العنصرين لجعل البلد تحت قبضتهم. وبالتالي فإن اليهود المغاربة لا يتخوفون من أن يكون المغرب مستقلا وديمقراطيا، وليست لهم مصالح ليكونوا خدمة للمستعمرين...)، ومن أجل ذلك طردني المقيم العام الى فرنسا.

- عن الاهتمام بالوثائق وعمل المؤرخ يقول جرمان عياش :

اهتم كثيرا بالوثائق الموجودة في خزانة تطوان، لأن المؤرخين في جميع البلدان يهتمون بالوثائق الوطنية. وفي المغرب كانت الوثائق مهملة تماما، بل كان الكثير من المؤرخين يقولون أن هذه الوثائق لم يعد لها وجود. إن العمل الأولي الذي قمت به يتلخص في البحث والعثور على هذه الوثائق لاستخراجها من زاوية النسيان، وهذا تطلب مني مدة طويلة، لأن المغاربة أنفسهم كانوا يجهلون وجود هذه الوثائق. وبعد أن تمكنت من العثور على هذه الوثائق، جاءت المرحلة الثانية وهي القراءة، وهذا عمل ليس بالسهل. فمثلا عندما نأخذ الرسالة التي بعثت بها قبيلة أولاد سيدي الشيخ إلى السلطان مولاي عبد الرحمان - وهي قبيلة أصبحت اليوم من القبائل الجزائرية - يؤكد ممثلهم الولاء للسلطان ويرفع شكوى القبيلة لما عانته من طرف قبيلة مغربية أخرى هي قبيلة (الأنكاد) - ناحية وجدة - فالمؤرخ هنا ينبغي أن يحقق صحة الضرر الذي لحق قبيلة أولاد الشيخ، وعليه أن يلتمس ويبحث عن وجهة نظر (الأنكاد، ويقارن بين الرأيين، فوجود الخلاف بين القبيلتين لاشك فيه، كما أن ولاء (أولاد سيدي الشيخ) لمولاي عبد الرحمان لاشك فيه أيضا. وعلى كل حال فهناك قدر من المعلومات يمكن أن نعدها ثابتة، أما الباقي من المعلومات فينبغي أن يكون المؤرخ على حذر منها. وهذا هو جوهر عمل المؤرخ.

- عن تعلم اللغة العربية، ونشر الأبحاث يقول جرمان عياش:

تعلمت اللغة العربية في الكهولة، ربما لأني كنت أريد أن أعتمد على الوثائق المغربية، فكان لزاما علي أن أتعلم هذه اللغة. أما فيما يتعلق بالنشر فقد نشرت أبحاثي في شكل مقالات محدودة، وفي جوانب مختلفة، وهي في معظمها تتعلق بالقرن 19 اما في الاقتصاد أو في النظم المغربية، وفي جوانب مختلفة، وهذه المقالات جمعتها في كتاب عنوانه «دراسات في تاريخ المغرب»،

- تعرض من حين لآخر اشرطة على انها تسجيل لوقائع معركة انوال اي بداية حرب الريف ونحن نعلم انها اشرطة لم تصور إلا عند نهاية هذه الحرب، هذا إذن نوع من الوثائق المغلوطة حول حادثة قريبة منا فماذا يمكن ان يقال عن صحة الوثائق المتعلقة باحداث الفترات السابقة، نستنتج من ذلك اننا لا نعلم شيئا عن الماضي؟

هذا إذا اهتممنا بالجانب الفرنسي أو الإسباني، فالجيشين معا يتوافران على صور عديدة تتعلق بالجيش عندهم، أما فيما يتعلق بالريفيين (الجيش الريفي ـ طريقة العيش آنذاك) فالوثائق المصورة غير موجودة، لأن حرب الريف لم تصور إلا من الجانب الفرنسي. فمثلا إذا اتجهت فرقة من الفرق الفرنسية الى الجبهة فإنها تعد الصور. لكن من الجهة الداخلية التي تهمنا قبل كل شيء، فإنا لا نتوفر على هذه الصور، ولهذا لابد لنا أن نستعمل ما أمكن وثائق أخرى.

- نخرج بالفكرة التالية : وهي اننا لا نعرف شيئا عن تاريخنا..

في ذلك شيء من المبالغة، فالقرن 19 قريب منا، ويمكن لنا أن نعرف هذا التاريخ. فنحن لا نجهل الكثير مما وقع، بل وهذا هو الخطير، نعتقد أننا نعرف كل شيء. ولكن هذا المعروف مشكوك فيه. فهو إما مزور، أو ناقص جدا. ففيما يتعلق بالقرن 19 نتوفر على مجموعة من الكتب إما مخطوطة أو مطبوعة لبعض الرواة كالناصري مثلا، لكن هذه الكتب لا تكفي لأن الراوي آنذاك لا يهتم بالتعمق في الأحداث، ولا يهتم إلا بما يخرق العادة، أما إذا كانت السنة بدون انهزام، وبدون مجاعة، وبدون وباء وبدون "حَرْكَة"... كانت سنة بدون

تاريخ. أما ما يهمنا اليوم كمؤرخين فهي الحياة العادية.

اهتم الأوربيون بتاريخ المغرب سواء قبل فرض الحماية، او خلال الفترة الإستعمارية، والفوا كتبا عديدة حول حياة وعادات المغاربة وانظمتهم.

- هناك بعض الكتب التي تروج في السوق، ويتهافت عليها الناس للتعرف على ماضي المغرب نذكر منها

- Au seuil du Maroc moderne لصاحبه ويزگيربر

- Le Maroc Disparu لصاحبه والتر هاريس وهو انجليزي عاش مدة طويلة في طنجة.

- .Au temps des Mehallas ou Le Maroc de 1860 à 1912 لصاحبه لويس أرنود.

فهذه الكتب الثلاثة تروج أكثر في السوق وهي تعطينا صورة مشوهة جدا لأنها ناتجة إما عن كذب أو عن خلل. وقد كتبت حتى تباع في انجلترا وفي فرنسا وفي أوربا، وحتى يضحك الأوربيون عن المغاربة الذين هم شبه وحوش - حسب ما تصوره هذه الادعاءات - إن الصورة التي يمكن أن نستنبطها عن المغرب من خلال هذه الكتب هي أنه بلاد متأخرة وإذا كان هذا صحيحا، فإن وصف المغاربة بالوحوش يبقى ادعاء وافتراء.

- يعطي المؤرخ الأولوية عند كتابة التاريخ للوثيقة المكتوبة ويهتم كذلك - وخصوصا عند غيابها - بالرواية الشفوية التي تمثل تقليدا راسخا في الثقافة المغربية.

فيما يتعلق بالرواية الشفوية لا اهملها كليا لكنني جربتها وشعرت بحدودها، وهي حدود ضيقة جدا، كما ينبغي أن نقول بأنها لا تفيد إلا فيما يتعلق بالأحداث القريبة منا والتي لا تكون أبعد بكثير من جيل واحد، الحرب الريفية تدخل في هذه الحدود، فلازال البعض من الذين شاركوا فيها على قيد الحياة، وقد أتيحت لي فرصة اللقاء بهم فسجلت ما قالوه لي من ذكرياتهم، ولاحظت ما فيها من الغموض، أو من الأخطاء. فكيف يمكن لي أن أحكم عن الخطأ؟ يتم ذلك بالمقارنة بين شهادتين تتعلقان بحدث واحد. ويعني ما قلته عن الرواية الشفوية أنها يجب أن لا تهمل إهمالا مطلقا، فكثير ما نكون مضطرين

الى الالتجاء اليها خصوصا عندما تنعدم الوثائق المكتوبة، ومن الأمثلة على ذلك المقاومة المغربية أثناء الاستعمار، فهي لم تخلف وثائق مكتوبة؛ إلا القليل لذا لابد من الاعتماد على ما تبقى في ذاكرة المشاركين في هذه المقاومة. وزيادة على ذلك فالرواية الشفوية تهم المؤرخ لا لكي يثبت الحوادث كما وقعت، وإنما للتعرف على الصورة التي كانت في أذهان الناس، إزاء هذه الأحداث، وأيضا رد فعل المعاصرين هو الأخر يهم المؤرخ، وهو أيضا عنصر من أهم عناصر الواقع الذي يصوره المؤرخ.

- قد يعتمد المؤرخ على الأعمال الأدبية والفنية رغم ما يغلب عليها من خيال.

إن الألياذة أو الأوديسية كآداب يونانية. فالكتاب الأول يروي الحرب ما بين اليونانيين وأهل إليون أو طروية والكتاب الثاني يروي مغامرات أحد أبطال اليونان وهو أوليسوس. فلا يمكن أن نقبل ما قاله الشاعر في هذا الكتاب أو ذاك، ونصدق بأنه وقع فعلا، لكن ما يقوله عن حياة الأبطال الذين يروي ويذكر أفعالهم، فهذه التفاصيل هي انعكاس للحياة التي كان يعيشها العالم آنذاك.

أما فيما يخص الرسوم الواردة في اللوحات الفنية فهي دقيقة في تفاصيلها ، تطلعنا على أدوات الفلاح، أدوات الحداد... الخ فهذه التفاصيل الدقيقة لاشك أن المبدع لم يخرجها من خياله، وإنما صورها أو رسمها كما لاحظها حوله. وبتعبير آخر فإن الأفعال التي ذكرها ، وقال بأن الأبطال قاموا بها في هذا الكتاب لا نقول أنها وقعت، لكن ما رسمه الفنان هو انعكاس صادق ووفي للحياة في تلك الأيام، فالمؤرخ يمكنه أن يستفيد من هذه المعلومات ويثق بها ، وليس ذلك فحسب بل هو يستفيد من كل ما حفظ أثرا من آثار الماضي، وكلما تقدمت التقنية لاكتشاف الأثر الخفيف في مخلفات الماضي كلما وسع المؤرخ ميدان إمكانياته.

أما عن الفرق بين كتابة التاريخ وكتابة الرواية، فإن كاتب الرواية يتحكم فيما يكتبه، أما في التاريخ فالأحداث هي التي تتحكم في المؤرخ، فعليه أن يحقق كل شيء، وكل جملة كتبها هي نتيجة بحث طويل.

- تبقى الوثائق المكتوبة محور المنهج التقليدي، فهل يخص هذا كتابة تاريخ المغرب فقط أم أنه يصلح لكتابة التاريخ بصفة عامة؟

لا يمكن لنا أن نقول أن للمؤرخ طريقة مفروضة عليه فأمامه إمكانيات مختلفة، يتسع عددها بتقدم التقنيات، فعليه أن يستعمل هذه الوسيلة أو تلك تبعا للحالة المتعرض لها. فالرسام مثلا له العديد من الألوان يستعملها حسب اختياره، وحسب ما يريد رسمه. فالطريقة واحدة غير أن استعمال هذه الوسائل يختلف حسب اختلاف الموضوع. أما فيما يتعلق بالوثائق فالتعامل معها في حد ذاته طريقة تقليدية بالنسبة لجميع الدول التي كانت لها نظم ثابتة. وتستعمل الكتابة ، ونذكر هنا على الخصوص الدول الأوربية. أما بالنسبة للمغرب فهذه الطريقة جديدة، لماذا ؟ لأنها أهملت من لدن المؤرخين خصوصا ، الأجانب منهم لكونهم يجهلون استعمال اللغة العربية فابتعدوا عن الوثائق المخطوطة بالعربية، زيادة على أنهم كانوا أصحاب نيات سيئة فيما يتعلق بالمغرب.

- ماذا عن التجديد في كتابة التاريخ ؟

قديما كانت الوسائل التاريخية قليلة، والآن أصبحت متنوعة ومتعددة، فالمؤرخ يستعمل جميع الإمكانيات التى وفرتها له التقنيات المختلفة أما في التحليل الكيماوي للآثار الحفرية واستعمال الوسائل الجديدة التي يعطيها مثلا تقدم علم اللغة، لكن هذا لا يعني تجديدا بل يعني تقدما ، أي أن الوسائل الجديدة تضاف الى الوسائل القديمة، والآن يمكن لنا أن نستعمل نتائج العلوم الطبيعية المختلفة للحصول على بعض الحقائق التي كانت خارج دائرة تناولنا من قبل. فمثلا تأريخ الأحداث بواسطة (الكربون *14*) ، هذه وسيلة كيماوية وكذلك اعتماد تحليل غصون الأشجار للتأريخ بدقة لما وقع من بعض الأحداث، فهذه وسائل جديدة كانت مجهولة، ويوميا تنبع بعض الوسائل الجديدة التي تمكننا من التدقيق في الحصول على ما اختفى، ومع ذلك ترك أثرا خفيفا لم يكن في متناولنا من قبل. فعلى المؤرخ أن يستفيد من هذه الوسائل بمقدار ما تظهر الى الوجود ، ولا نقول التجديد بل نقول تقدم إمكانيات المؤرخ.

- قد نتصور انه بالإمكان كتابة التاريخ الحالي كتابة موضوعية

شاملة، يستفيد منها مؤرخو المستقبل لكن تظل هناك بعض المشاكل وعلى راسها صعوبة معرفة معظم ما يجري خاصة وان اهم القرارات تتخذ بشكل غير علني.

لا يمكننا إدخال جميع الأحداث في التاريخ، المهم هو فهم ما وقع فإذا عثرنا على ما يكفي للفهم، انتهت مهمتنا كمؤرخين هذا فيما يتعلق بالماضي. أما خلال الحاضر فالملاحظ أن المعلومات تتوفر وتتكاثر وتدخر بمختلف الوسائل (الكتابة، الأفلام، الصور وما إلى ذلك...) ومع ذلك فلا يمكننا أن نتعرف على كل ما هو سري لكن هل هذه المعرفة ضرورية دائما ؟ وهل لا يكفي أن نسجل ما هو واضح عن نتائج القرارات وإن كانت سرية؟ وهل لا يمكننا أن نفهم الدوافع الكامنة وراء من قام بهذه الأفعال (الهجومات العسكرية مثلا...)؟ وهل لا يكفي لفهم ذلك التعرف على النظم الاجتماعية والسياسية التي لها منطق والتي تدفع حتما الى اللجوء الى هذه الأفعال. طبعا ينبغي أن نصبر إما عشرة سنين أو عشرين سنة لتجاوز تسجيل ما هو مبين وما هو ظاهر، للحصول على هذه المناورات السرية التي سبقت هذه الأحداث.

- اهتم المؤرخ منذ القديم بالتعرف على احداث الماضي محاولا تدوين التاريخ وصياغته، وفي كل محاولاته يتخذ اهدافا محددة :

لو كان التاريخ دون فائدة لكنت اتجهت الى مهنة آخرى، لكنت جزارا أو حدادا، لأن هؤلاء يفيدون المجتمع، لكن أرى أن المؤرخ هو الآخر له ما يفيد به المجتمع. وبصفة عامة فالهدف العام من التاريخ هو اكتشاف نواميس تطور الإنسانية حتى يتمكن الإنسان من تسخير هذا التطور لفائدته ولا يبقى كما كان الى حد الآن، وحتى لا يبقى تحت سيطرة هذا التطور وبعض الأشياء المصاحبة له، فهناك بعض الكوارث منها : الحرب، البطالة، الجوع. فهذه الكوارث كانت ولازالت مفروضة على الانسانية، وباكتشاف أسبابها العميقة يمكننا في المستقبل الذي يبعد أو يقرب أن نخفف من حدة هذه الكوارث، ونقد الإنسانية من ضررها. هذا هو الهدف العام. اما فيما يتعلق بهذا الشعب أو ذاك فمن المهم جدا أن يكون الشعب المغربي على بينة من ماضيه حتى يفهم كيف أدت الظروف الى أن يصبح هذا الشعب في الحالة التي هو عليها اليوم. فلماذا كان الشعب المغربي مستعمرا من طرف أوربا ؟ ولماذا لم يستعمر المغرب الأوربيين؟

لابد من إجابات لمثل هذه الأسئلة حتى لا يبقى المغرب دائما تابعا وخاضعا للمستعمر الأوربي. هناك مثال : حاول المغرب في القرن 19 إصلاح نظمه لمواجهة التدخل الأوربي، وانتهت هذه المحاولة بالفشل لذا يجب فهم أسباب هذا الفشل خاصة والمغاربة الآن بصدد تجديد مجتمعهم، وذلك لتجنب السقوط في نفس الأخطاء التي سقط فيها المغاربة في القرن 19. إذن لابد أن نرجع الى الماضي وندرس ما وقع لتفادي الوقوع فيما وقعنا فيه خلال القرن 19 مرة ثانية. وبالتالي فالماضي هو مدرسة لإرشاد المجتمع والعمل الجماعي قصد الخروج من دائرة الورطة التي كان فيها المغرب قبل الاستقلال.

عن البرنامج التلفزيوني «بصمات» (1985)
الذي كان يعده ويقدمه : المرحوم محمد الركاب وفاضل يوسف وفرتات التيجانية ومصطفى المسناوي.

فرنسا والمسألة الأمازيغية بالمغرب قبل سنة 1912

عبد الحميد احساين

تحدث الأوربيون، الذين كتبوا عن إفريقيا الشمالية قبل سنة 1830، عن «الإيمازيغن» وعن كثرة عددهم وتشبثهم بلهجاتهم وعاداتهم وأعرافهم ومحافظتهم على حريتهم واستقلالهم، خصوصا بالمناطق الجبلية[1].

وبعد بدء احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، ترسخ هذا التصور في الأذهان، خصوصا أذهان الفرنسيين الذين أكدوا أن الصراع والتناحر بين العرب والإيمازيغن يطبعان تاريخ إفريقيا الشمالية منذ الفتح العربي الإسلامي. وتجاوز العديد منهم ذلك ليقول إن العنصر الأمازيغي، لفتوره الديني وضعف تأثره بالإسلام، أسهل منالا وأكثر قابلية للتطور ولتقبل الحضارة الأوربية من العنصر العربي الذي وصف بكل الصفات القبيحة إن هذا التصور، الذي اصطلح على تسميته بـ «الأسطورة البربرية»، فرض نفسه، بقوة، على فرنسيي الجزائر الى درجة أنهم عملوا على تطبيعه وبلورته على أرضية الواقع، خصوصا بمنطقة «القبايل الكبرى»[2].

وبعد اشتداد الضغط الامبريالي على المغرب في مطلع القرن ارتفعت، طبعا، أصوات تنادي بضرورة مراعاة أصالة وخصوصية الإيمازيغن ووضع الاختلافات الموجودة بينهم وبين العرب والمور في الاعتبار. وقد كانت فرنسا، في هذه الأثناء قد احتلت أجزاء واسعة من الجنوب الشرقي المغربي (واحات توات، تيديكلت وكورارة...) وشعرت بضرورة تهييء «سياسة مغربية» نشيطة وواضحة المعالم تمكنها من تحقيق أهدافها الامبريالية[4]. وإذا كان الصراع، داخل الوسط الامبريالي، قد احتدم أساسا بين تيارين يتمثلان في

أنصار «سياسة المخزن» ومؤيدي «سياسة القبائل»، فإن المدافعين عن «السياسة البربرية، عملوا ما في وسعهم من أجل إسماع صوتهم للمسؤولين الفرنسيين. وما شجعهم على ذلك الأفكار الرائجة آنذاك عن «السيبة البربرية».

I ـ «سياسة القبائل» والمسألة الأمازيغية :

كثر حديث الفرنسيين عن عجز المخزن عن فرض سيطرته وإحكام قبضته على القبائل السائبة القاطنة بالجبال والأصقاع النائية . والسيبة، وفق ما نجده في التأليف الفرنسي، ظاهرة سياسية ارتبط وجودها بضعف المخزن وطبيعته الاستبدادية والطفيلية من جهة وميل القبائل الغريزي أو الفطري للاستقلال وللعيش في فوضاها التقليدية ورفضها الاندماج في كيان تنظمه وتؤطره سلطة مركزية عليا. لكن بعض الفرنسيين، قبل مطلع القرن العشرين، تحدثوا عن السيبة كظاهرة عرقية تشمل القبائل الأمازيغية فقط، فأحدثوا بذلك تطابقا بين ما سمي بـ «بلاد السيبة» والمناطق التي تقطنها هذه القبائل[5]. وقد فرض هذا التصور نفسه، بعد سنة *1904* ، حتى على بعض الخبراء والباحثين العارفين بالقضايا المغربية، مثل إيدمون ميشوبيلير Edmond Michaux-Bellaire[6] وألفريد لوشاتولي Alfred Lechatelier[7] اللذين لم يحصرا خصوصية الأمازيغي في رفض الخضوع للمخزن، ممثل العنصر العربي المستقر بالسهول،[8] والمحافظة على الأعراف رغم مناقضتها للشرع، بل تجاوزا ذلك ليتحدثا عن محافظته على حيويته وأسلوبه الخاص في الحياة. وتجدر الإشارة الى أن هذه الرؤية قامت عل أساس انتقاد ، بل رفض، فكرة عروبة المغرب[9].

1 - النزعة الأمازيغية لدى الفرنسيين :

لم تحظ هذه الرؤية، مع ذلك باهتمام وتأييد كل الباحثين والمؤلفين. فقد رفض البعض فكرة التعارض التام بين العرب والإيمازيغين،[10] في حين لم ير البعض الآخر في المغرب إلا بلدا عربيا وجزءا من الشرق الإسلامي. لكن الصورة التي كونوها عنه أو رسموها له كانت سلبية وقاتمة. فقد كتب گابرييل شارم Gabriel Charmes، مثلا، بعد زيارته لفاس سنة *1887* ما يلي : «لقد تأكدت من دونية المغاربة بالمقارنة مع العرب الآخرين في إفريقيا الشمالية. إن ألعابهم مبتذلة تجعلنا نحس برداءة عرق في طريق الانحطاط، عرق فقد خصاله السالفة

وجمد نفسه في الماضي»[11]. أما.... شيڤريون Chevrillon فقد قال إن المغرب أكثر أجزاء الشرق قتامة وعتمة وبلد مريض تظهر عليه علامات الموت؛ بلد فقد فيه الإسلام بساطته فأصبح دينا واهنا، وفقد فيه الشعب حيويته فأصبح يحب الموت وينطفئ في الفقر والعفن[12].

إن العرب فقدوا ، في نظر العديد من الفرنسيين وغيرهم، حيويتهم وعزتهم لاعتناقهم لدين يدفع معتنقيه الى التعصب ويحرضهم على الثورة ضد الأوربي حامل لواء الحضارة العصرية ويمنعهم من التطور والتقدم. أما الإيمازيغن فإنهم لم يحافظوا على أصالتهم وحيويتهم وقدرتهم على التطور والتكيف مع الظروف والمستجدات إلا لضعف تدينهم وعدم تمكن الإسلام منهم. هذا ما حمس البعض الى الدفاع عن فكرة تطويرهم بمنأى عن العرب والحضارة العربية الإسلامية. فقد ذكر المستشرق لويس ماسينيون Louis Massignon أن «النزعة البربرية Le berberisme شكلت بالنسبة له هاجسا أو هما علميا ودينيا منذ سنة 1909، وأن الراهب شارل دي فوكو Charles de Foucauld هو الذي أقنعه بأن يكرس لها حياته قصد إزالة اللغة العربية وإحلال اللغة الفرنسية والمسيحية محلها[13]. وكان القبطان موريس لوگلي Maurice Le Glay، بدوره، مهووسا بالمسألة الأمازيغية ومقتنعا بضرورة تطبيق «السياسة البربرية» بالمغرب، لهذا نجده يتصل بليوطي، المسؤول العسكري الفرنسي بالمغرب الشرقي، من أجل إقناعه بتطبيقها.[14] نفس الشيء فعله فرنسيون آخرون. فحين اقترب ليوطي بجيشه من ممر تازة أوحوا له بتأسيس «بربرستان»، لكنه رفض ولو أنه كان، هو أيضا، مقتنعا بصحة الأطروحة الداعية الى ضرورة وضع الاختلافات الموجودة بين العرب والإيمازيغن في الاعتبار..[15].

2 - سياسة القبائل والسياسة البربرية :

ورغم كل مما ذكر فإن معظم منتقدي المخزن وسياسة الاعتماد على السلطان من أجل فرض السيطرة الفرنسية على المغرب لم يقدموا «السياسة البربرية» كبديل أو كصيغة استعمارية يجب وضعها في الاعتبار وإنما دافعوا عما سمي بسياسة القبائل التي تقوم على أساس عدم إدخال المخزن الى القبائل السائبة وتجنب فرض التقاليد والمؤسسات المخزنية عليها[16]. وتجدر الإشارة، مع

ذلك، إلى أن معظم الباحثين والخبراء العارفين بالواقع المغربي لم يلغوا المخزن نهائيا بل دعوا الى الدمج بين السياستين، أي «سياسة المخزن وسياسة القبائل»، وهذا يعني إشراك السلطان في كل عمل سياسي أو عسكري تقوم به فرنسا بالمناطق التي لا تنالها الأحكام السلطانية وخلق توازن، في «السياسة المغربية» بين المخزن والقبيلة مع العمل على تجنب كل ما يمكن أن يثير هذه الأخيرة أو يستفزها.

ويعد ألفريد لوشاتوليي من أبرز الفرنسيين الذين عبروا عن هذا الرأي. فقد انتقد المخزن وسياسة المخزن لكنه، بالمقابل ألح على ضرورة هذا الجهاز المخزني ليكون الاداة الضرورية التي يرتكز عليها التدخل الفرنسي بأكمله. لهذا نجده يقترح على فرنسا:

أ) أن تلعب دور الوسيط بين السلطان من جهة وبين «البرابر» وكل القبائل التي استعصى على المخزن إخضاعها لسلطته بالمناطق الشرقية من جهة ثانية.

ب) أن تتعهد بالمحافظة على الأمن باسمه وعلى نفقتها.

ج) ألا تعمل على نهج سياسة مخزنية تتجاهل القبيلة. فعدم خلق توازن بين المخزن وبين هذه الأخيرة لن يؤدي في رأيه إلا إلى تعثر السياسة الاستعمارية الفرنسية بالمغرب[17].

لقد دافع لوشاتوليي عن «سياسة القبائل» وتحدث عن السيبة كظاهرة خاصة بالقبائل الأمازيغية التي كان يرى أنها تختلف اختلافا واضحا عن العرب والمور القاطنين بالسهول المغربية لكنه أكد، من جهة ثانية على نقطتين أساسيتين:

الأولى: وهي أن سلطة الشرفاء العلويين تبقى، رغم هشاشتها أساس البناء الاجتماعي المغربي. وهذا دفعه طبعا الى رفض فكرة التعارض التام والجذري بين «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة» على اعتبار أن المنطقتين متداخلتين ولا توجد بينهما حدود قارة وثابتة[18].

والثانية: وهي أن مصلحة فرنسا بالمغرب تكمن في عدم نهج سياسة موحدة تجاه كل القبائل الأمازيغية على اعتبار أن الوسط الأمازيغي يتكون من أصناف بشرية متعددة ومتباينة ولا يشكل مجتمعا عضويا»، وأن المجتمع المغربي مازال متفككا لدرجة أن سماته الاجتماعية وأعرافه وتقاليده لا يمكن أن

تتفاعل وتنسجم إلا مع سياسة تضع في الاعتبار كثرة التقاليد المحلية واختلافها وليس التقاليد المشتركة أو العامة(19).

هذه الاعتبارات كلها دفعت لوشاتوليي الى تفضيل صيغة «سياسة القبائل» على «السياسة البربرية» ولو أن تصوره يستمد بعض مضامينه وأفكاره مما كان يروج آنذاك عن الإيمازيغن. ويلتقي هذا الفرنسي في ذلك مع العديد من الخبراء والباحثين الفرنسيين الذين تعاملوا مع القضايا الاجتماعية المغربية بحذر وروية ونظروا الى السيبة كظاهرة معقدة يتطلب تحليلها استبعاد أسلوب التعميم والتصنيف المبسط. وقد أدى كل ذلك، طبعا، إلى اختلاف الرؤى وتعدد الآراء حتى في وسط المدافعين عن سياسة القبائل. فإذا كان لوشاتوليي، مثلا، قد تحدث عن السيبة كظاهرة خاصة بالبربر فإن الباحث أوكستان برنارAugustin Bernard لم يكن له نفس الرأي. فهو قد قلل من أهمية الاختلافات الموجودة بين العرب أو المعربين وبين الإيمازيغن مشيرا الى أن هذين العنصرين اختلطا وامتزجا فيما بينهما لدرجة يصعب معها خلق تعارض جذري بينهما. لكنه دعا، مع ذلك، الى ضرورة استغلال الاختلافات المتبقية والمحافظة على «الجماعات» الموجودة بالقبائل الأمازيغية ودعم سلطتها. والأكثر من ذلك هو أنه اقترح على فرنسا طبعا، تطبيق هذا التنظيم الاجتماعي الأمازيغي حتى بالمناطق التي تنتشر بها القبائل العربية أو المعربة نفسها(20).

ولم يكن هذا الرأي الذي دافع عنه هذا الباحث، يلقى التأييد التام والقبول الكامل. فبعض الفرنسيين لم يهتموا نهائيا بما كان يقال عن التعارض أو الاختلاف بين العرب والإيمازيغن، فهم قد تحدثوا عن سياسة القبائل، كظاهرة سياسية تهم القبائل التي رفضت الخضوع للمخزن سواء كانت عربية أو امازيغية. ونجد من بين هؤلاء الاشتراكي والنائب البرلماني جان جوريس الذي دافع بحماس عن سياسة القبائل لكنه ألح على ضرورة أن تنهج فرنسا بالمغرب، سياسة عربية تكون امتدادا لتلك التي كانت تطبقها بالجزائر(21).

II - المسؤولون الفرنسيون والمسألة الأمازيغية :

ما يهمنا رصده، الآن، هو الكيفية التي تعامل بها المسؤولون الفرنسيون، أصحاب القرار، مع المسألة الأمازيغية بالمغرب ابتداء من مطلع القرن العشرين الى سنة 1912. إن باريس، طيلة هذه الفترة، أعطت الأولوية

لسياسة الاعتماد على المخزن من أجل تنفيذ مخططها الامبريالي. واختيارها هذا عرضها لانتقادات أنصار الاستعمار على الطريقة الجزائرية (استعمال القوة) ومؤيدي سياسة القبائل. ولم تعمل الحكومة الفرنسية على تغيير موقفها حتى بعد اصطدام جيشها، الذي شرع في احتلال الجنوب الشرقي المغربي بمقاومة القبائل الأمازيغية القاطنة بمنطقة تافيلالت وجبال الأطلس. فهذه القبائل لم تنتظر قدوم العدو لتكتفي بالدفاع عن أراضيها، بل كانت تهيء الحركات للهجوم عليها بالمناطق التي احتلها رغم بعدها عن مقر إقامتها. ففي الأطلس المتوسط مثلا، وفق ما ذكره الماركيز روني دي سوگنزاك الذي زار المنطقة سنة *1901*، تعددت الدعوات للجهاد وتهيأت الحركات من أجل ذلك. ومن الذين شاركوا فيها فتيان بني مكليد الذين قصدوا توات من أجل محاربة الكفار[22].

ورغم أن القبائل «العربية» انضمت الى فلول المجاهدين وشاركت في الحركات الجهادية فإن ما استرعى انتباه الفرنسيين، آنذاك، هو المقاومة التي كانت تبذلها القبائل الأمازيغية، خصوصا تلك التي اصطلح على الإشارة اليها باسم «كتلة» أو «اتحادية البرابر». وهي تتألف من قبائل فظة وصعبة المراس تشكل مناطق استقرارها، بناء على ما نجده في التآليف الفرنسية، قلب بلاد السيبة، وقد ذكر ألفريد لوشاتوليي أن «اتحادية البرابر الكبرى تقطن منطقة واسعة تمتد من ناحية وادي درعة الى حوض ملوية الأوسط وأنها عبارة عن جبهة مغربية أمامية أو متقدمة، مواجهة للفرنسيين في الجنوب الشرقي. وهو لم يتحدث عنها إلا ليبرز قوتها والمشاكل التي يمكن أن تخلقها أمام الجيش الفرنسي المحتل. ولدعم رأيه كتب ما يلي : «يمكن تقدير عدد المحاربين فيها بثلاثين ألفا على الأقل وخمسين ألفا على الأكثر. وهم مسلحون كلهم تقريبا ببنادق ذات الطلقات السريعة، بل ذات الطلقات المتعددة في الغالب. أما الدخيرة فمتوفرة. ليس هناك خوف في الظروف العادية نظرا للانقسامات العديدة التي تطبع القبائل، من أن يجتمع أزيد من ألف أو ألفي محارب. ومع ذلك فأثناء انتفاضة الجنوب الوهراني انعقد تجمع عام حضره ممثلو كل الأفخاد، أي حوالي الألف تقريبا. فمسألة البرابر إذن يمكن أن تصبح في أي وقت من الأوقات خطيرة».[23] وفعلا فقد أثارت «مسألة البرابر» هاته قلق باريس لأن القبائل الأمازيغية تصدت للجيش الفرنسي وقامت بالهجوم على القوافل

والثكنات العسكرية الفرنسية في الجنوب الشرقي وعند الحدود المغربية ـ الجزائرية. وطبعا أحرجت هذه الحركات الجهادية المخزن العزيزي الذي كان يدعو القبائل الى التزام السكينة والهدوء حتى لا تعطى لفرنسا الامبريالية الفرص التي تمكنها من فرض نفسها عليه بشكل أقوى وأشمل[24]. والمثير للانتباه هو أن باريس لم تتعامل مع هذه القبائل الأمازيغية المقاومة لهاكقبائل سائبة، فالحكومة الفرنسية حملت المخزن مسؤولية الأحداث التي تسببت فيها القبائل وألحت وثائقها على مسؤولية المخزن الذي اتهم بتحريض القبائل ضد الفرنسيين. وهي بذلك تعترف، ضمنيا، بسيادة السلطان على مناطق تسكنها قبائل تعتبر سائبة، وتتجاهل، في نفس الوقت، ما روجه البعض عن ضرورة إقصاء المخزن، ممثل العنصر العربي، من المناطق التي تقطنها القبائل الأمازيغية السائبة. فكان ذلك تعبيرا عن تشبثها (بسياسة المخزن). وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد اختارت هذه السياسة فذلك، أولا، لاعتقادها أن المخزن يشكل النواة أو السلطة التنظيمية الوحيدة التي يمكنها الاعتماد عليها لتحقيق أغراضها، وثانيا، لتخوفها من تدخل الدول الامبريالية الأخرى، المنافسة لها بالمغرب، في حالة عدم اعتمادها على السلطان، خصوصا وأن كل هذه الدول كانت تعترف بوحدة المغرب الترابية وبسيادة السلطان عليه.

III - ليوطي والمسألة الأمازيغية :

عين هوبير ليوطيHubert Lyautey، بعد أن رقي ليصبح جنرالا، في أكتوبر 1903 قائد لواء بعين الصفراء عند الحدود المغربية الجزائرية، ليراقب النصف الجنوبي من الأقليم الشرقي المغربي ويشرف على العمليات العسكرية. وبعد سنة 1906 أصبح نفوذه يشمل الإقليم كله. وليوطي هذا، كان في البداية، مع سياسة المخزن، لكنه سرعان ما غير رأيه. إذ شرع في انتقادها، منذ نهاية سنة 1904، مؤكدا أن الحكومة الفرنسية باعتمادها هذه السياسة تسعى إلى تكوين دولة مغربية قوية وخلق كيان واع بذاته. وهذا، في نظره، أمر غير معقول لأن المغرب كيان سديمي وبلد يطبعه الانقسام. ودافع الجنرال ليوطي، بالمقابل، عن سياسة «بقعة الزيت» أو «تقنية التوسع التدريجي»، وما هذه إلا وجه آخر لسياسة القبائل. وهي تقوم على المزج بين العملين العسكري والسياسي، ويتمثل العمل السياسي في :

أ ـ إقناع الخصم بعدم جدوى المقاومة عن طريق إظهار القوة مع محاولة تجنباستعمالها.

ب ـ استدراج القبائل الى صف الفرنسيين ومحاولة إقناعها بإيجابيات الوجود الفرنسي، وذلك عن طريق ربط علاقات تجارية معها واحترام عاداتها وتقاليدها وأيضا بتجنب كل أساليب العسف والظلم في التعامل معها.

وقد احتك ليوطي أثناء توسعه في شرق المغرب، بالقبائل الأمازيغية، وشعر هو أيضا بالخطر الذي قد يتهدد الوجود الامبريالي الفرنسي بالمغرب في حالة التفاف هذه القبائل حول بعضها، ومع ذلك فإنه لم يفكر أبدا في نعت سياسته بما يسمى بـ «السياسة البربرية» رغم إيمانه آنذاك بوجود فوارق بين العرب والإيمازيغن. وحين طلب منه البعض سنة *1910* تطبيق هذه السياسة وتأسيس «بربرستان» أجاب قائلا «إنني موجود بالمغرب لتوطيد سلطة السلطان على كل البلاد»[25]. هكذا فإن ليوطي الذي كان ضد سياسة المخزن بعد سنة *1904* أصبح منذ سنة *1910* يعيد الاعتبار لسياسة الاعتماد على المخزن ولو أن ذلك لم يمنعه من الاستمرار في تطبيق «سياسة بقعة الزيت» ومن استعمال القوة في توسيع رقعة الاحتلال ولم يعلن ليوطي عن تشبثه بـ «سياسة المخزن» إلا لحاجة فرنسا الى السلطان لفرض سيطرتها على المغرب.

نرى، إذن، أن مبادئ «السياسة البربرية» لم تكن غائبة عن أذهان الفرنسيين قبل سنة *1912*. لكن التصور الذي فرض نفسه، الى جانب «سياسة المخزن»، يتمثل في «سياسة القبائل» التي دافع عنها حتى أولئك الذين دافعوا عن أمازيغية المغرب. وينبغي القول، مع ذلك، بأن «سياسة القبائل» و«السياسة البربرية» تلتقيان في بعض النقاط. فالثانية اقتبست بعض مبادئها واستلهمت بعض أفكارها من الأولى. وهذا شيء طبيعي لأن التصورين معا ينطلقان من إطار مرجعي واحد متمثل في «السيبة» ويدافعان عن فكرة عدم فرض المخزن والمؤسسات والتقاليد المخزنية على القبائل التي تفتخر باستقلالها وتتشبث بتقاليدها وأعرافها.

ولم يعمل المسؤولون الفرنسيون، أصحاب القرار السياسي، على تطبيق «السياسة البربرية» إلا بعد توقيع عقد فاس، في *30* مارس *1912* وشعورهم بالخطر المحدق بنظام الحماية فقد مر، هذا الأخير، في بداية عهده، بظروف صعبة تمثلت في اندلاع انتفاضة فاس والتفاف القبائل حول حركة الهيبة في الجنوب.

ولم يزدد الوضع إلا تأزما بعد اصطدام الجيش الفرنسي بقبائل الأطلس المتوسط الأمازيغية التي لم تكن فرنسا تعرف عنها وعن أراضيها أي شيء تقريبا. فنتيجة لكل هذه الأشياء، وبعد المعارك الحقيقية، الضارية والعنيفة، التي خاضتها الجيوش الفرنسية عند السفوح الشمالية للأطلس بين سنتي 1911 و1913 تقرر تطبيق «السياسة البربرية». لكن أول قرار رسمي صادر في هذا الشأن، وهو يتمثل في ظهير 11 شتنبر 1914، لم يصدر إلا بعد أن اندلعت الحرب العالمية الأولى وقررت باريس سحب معظم قواتها العسكرية من الساحة المغربية.

الهوامش :

(1) انظر : - de chenier, "Recherches historiques sur les maures et histoire de l'empire du Maroc", (3 vol) - Paris, imp. polytype, 1787.
- G. Lemprière, "voyages dans l'empire du Maroc et dans le royaume de Fès. Fait dans les années 1790 et 1791", Paris, Tavernier, 1801.
- Abbé Raynal (ouv. posthume), "histoire philosophique et politique des établissements du commerce européens dans l'Afrique septentrionale", 2t. Paris, Amables Costes, 1826.

(2) راجع : Ch.-R. Ageron, "les Algeriens musulmans et la France" (2t., Paris, P.U/F. 1968).

(3) استعملت كلمة مور ، في الغالب، للإشارة الى سكان البلاد ككل، لكنها استعملت بشكل أدق، للإشارة الى سكان المدن الذين قيل أنهم تشكلوا من عناصر مختلفة ومختلطة. أما كلمة «عرب»، فقد استعملت في الغالب للإشارة إلى سكان البادية العرب أو المعربين

(4) وقد اشتدت حاجتها الى ذلك بعد توقيع الاتفاق الفرنسي الانجليزي، في 8 أبريل 1904. وهو الاتفاق الذي جعلها تسير في درب الانفراد بالمغرب.

(5) أنظر : - Ludovic Campou, "un empire qui croule : le Maroc Comtemporain" (Paris, Plon-Nourrit 1886) p. 25

(6) E. Michaux-Bellaire, "l'organisme marocain" Rev. du monde musulman, sept. 1910, pp. 1-43.

(7) A. le chatelier, - "Le Maroc bérbère et les mines européennes" Rev. du monde musulman, Fev. 1910, pp. 145-150
- "Politique musulmane. Lettre à un conseiller d'Etat", Rev. du monde mus., sept. 1910, pp.

(8) استند ألفريد لوشاتوليي على ما أورده أحمد الناصري عن الصراع بين قبائل فزاز الأمازيغية ومولاي سليمان في مطلع القرن التاسع عشر ليؤكد أن مصمودة وصنهاجة وزناتة، الذين جسدوا حالة «التسيب العضوي» التي عاشتها كل القبائل أو الشعوب الأمازيغية لم يقبلوا أبدا الخضوع لأية سلطة لا تنبثق منهم، وأن القبيلة البربرية كانت دائما، عندما تجد نفسها أمام سلطة منظمة على نمط خلافة الشرق، تضطر للاستيلاء عليها أو صدها واستبعادها حتى لا تهلك. (Maroc Berbère... p. 150)

(9) ذكر ألفريد لوشاتوليي، في سياق حديثه عما أسماه بالتسيب، أن القبائل السائبة لم تكن قبائل متمردة على نظام منظم وعادي ولا حتى مستقلة بما في الكلمة من معنى. وإنما هي قبائل ارتبطت، نتيجة لظروف اجتماعية معينة، بهذه الحالة من التسيب التي دامت أزيد من إثني عشر قرنا فأصبحت وضعية عادية. (المرجع نفسه، ص *146*).

(10) إذا كان لوشاتوليي مثلا قد أكد على فكرة التعارض بين القبائل الأمازيغية السائبة والعرب الخاضعين للمخزن وعلى أن المغرب بلد أمازيغي أكثر منه عربي فإن الباحث أوگستان برنار رفض فكرة التعارض أو التناقض التام بين العنصرين.

انظر : Augustin Bernard, "Ls confins algéro-marocaines", (paris, Larose 1911), p. 207.

(11) G. Charmes, p. 97.

(12) Chevrillon, p. 141, 149, 161.

(13) راجع Ch. A. Julien, "Le Maroc face aux imperialismes. 1415 - 1956" (Paris, J.A., 1978) P. 152.

(14) M. Le Glay, "Lyauty et le commandement indigene, Question d'hier, question d'aujourd'hui" Afrique française, 1936, p. 196.

(15) - R. Bidwell, "Morocco under Colonial rule. French administration of tribal 1912- 1956", (London, French Cass 1973) p. 50.

(16) تجدر الإشارة، مع ذلك، الى أن القبيلة الأمازيغية، وفق ما ردده العديد من الفرنسيين، هي التي حافظت على طابعها القبلي. وهذا يعني أن روح العصبية والتضامن عندها كانت أقوى مما عند غيرها من القبائل العربية التي قال عنها ألفريد لوشاتوليي (وهذا شيء مخالف لما هو معروف) إنها كانت تعاني من الفقر والتشتت وتخضع للمخزن خضوعا فعليا وكليا ولا تشكل هي والمور الحضريون إلا خمس السكان. (Politique musulmane... 90-91)

(17) راجع : عبد الحميد احساين ، أصول سياسة فرنسا البربرية الى غاية سنة *1930* (بحث غير منشور أنجز لنيل دبلوم الدراسات العليا ، كلية الآداب، الرباط) سنة *1987*، ص. : *56 ـ 59*.

(18) نفس المرجع، ص 57.

(19) راجع : Raymond Messal, "La genèse de notre victoire marocaine. Un précurseur Alfred Lechatelier 1855-1929", (Paris, Dunot, 1931) p. 218-219.

(20) A. Bernard confins... 207, 211. -

(21) Afrique française 1903. p. 309. -

(22) نقلا عن Jacques Cagne "Nation et nationalisme marocain", p. 167. -

(23) نقلا عن : R. Messal, "Genese... p. 178. -

(24) بعد فشل الهبة الحفيظية وانتفاض القبائل في ربيع 1911، ذكر السلطان مولاي حفيظ للقنصل الفرنسي المقيم بفاس، هنري گايار، أنه لا يوجد حد وسط بين سياسة مضادة للأوربيين تستجيب لرغبات الأيمازيغن وسياسة الإصلاحات المالية والعسكرية والاقتصادية التي تفرض سلطة المخزن في كل مكان وبشكل تام. إن الأولى كانت تحظى برضا الشعب. «ففي الفترة التي كان فيها هنا هو سلوكي كانت كل البلاد معي. أما الثانية فتستدعي الحصول على مساعدة فرنسا التي تتهرب» (نقلا عن : D. Rivet, p. 117.

(25) نقلا عن : R. Bidwell, Marocco under... p. 50.

تهييء الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930

جوزيف لوسيوني Joseph LUCCIONI
ترجمة : محمد المؤيد

لقد قيل الكثير عن مخلفات إصدار هذا الظهير، الذي يعتبر بمثابة ميلاد الحركة الوطنية. وتم الاعتراف بالإجماع أنه، لا يشكل إجراء غير مناسب، فحسب، بل يعتبر كذلك خطأ سياسيا فادحا، تم البحث من أجل التخفيف من مسؤوليات المقيم العام، «لوسيان السان» في ارتكابه، عن أكباش فداء فنسبه البعض الى «المتعصبين المسعورين، والماسونيين الصداميين»[1]، ، ونسبه بعض آخر الى «الدوائر الفلسفية المؤلفة من فعاليات مسيحية ويسارية»[2]، وحتى «لمستشار قانوني اشتهر بتعصبه الطوباوي، لما سمي بسياسة المجموعة البربرية»[3].

لكن يبدو أن لا أحد أتى بتوضيحات دقيقة، حول الظروف، التي هيء فيها هذا الظهير. وتمكن بعض الوثائق الأصلية، التي أتوفر عليها، من ملء هذا الفراغ، إلا أنه قبل تفحصها، لابد من تلخيص المسألة بكيفية موجزة.

فلأسباب سياسية وعسكرية معا، استطاع المقيم العام ليوطي، انتزاع توقيع المولى يوسف (وذلك بعد جهد وعناء، حسب تصريح مستشار الحكومة الشريفة، خلال اجتماع 13 مارس 1930)، على ظهير 11 شتنبر 1914، المصاغ في التعابير التالية «نظرا لضم قبائل جديدة يوميا للمملكة، بفضل تقدم عمليات التهدئة، ونظرا لأن لهذه القبائل البربرية، قوانين وأعراف، يعملون بها، منذ القدم، وبناء على مصلحة رعايانا، وهناء مملكتنا، يجب احترام القانون العرفي السائد في هذه القبائل...

الفصل 1 : تحكم وتنظم قبائل العرف البربري، بمقتضى قوانينها، وأعرافها الخاصة، تحت رقابة السلطات، وتظل محكومة ومنظمة كذلك.

الفصل 2 : تصدر قرارات من وزيرنا الأكبر (الصدر الأعظم)، باتفاق مع السكرتير العام للحكومة الشريفة، تعين شيئا فشيئا، عند الاقتضاء.

1 - القبائل التي تدخل في نطاق العرف البربري،.

2 - نصوص القوانين والأنظمة التي تطبق على قبائل العرف.

وإلى حدود سنة 1924، بقي هذا الظهير بدون مفعول، إلا أن في هذا التاريخ بالضبط، صدرت مذكرتان عن المقيم العام، أولاهما بتاريخ 29 يناير، تنظم الجماعات القضائية في جزئياتها وتفاصيلها، حيث حولتها الي محاكم حقيقية، بينما صدرت الثانية بتاريخ 14 فبراير، في موضوع تقنين وتنظيم طريقة انعقاد الجلسات، وطريقة تعبأة السجلات، وفي ثامن أكتوبر اجتمعت لجنة برئاسة السيد «دوسوربيي دوبوينادوريس»، الكاتب العام للحماية، تحت اسم «لجنة دراسة قوانين العدلية البربرية»، حددت مهمتها، في العمل على تحديد اختصاصات الجماعات القضائية. واقترحت إدارة شؤون الأهالي في هذا الاجتماع، للجماعات عدة اختصاصات في مجال الأحوال الشخصية والإرث، ومجال العقار، والمجال المدني والتجاري، بينما جعلت معاقبة المخالفات الجنائية، من اختصاص القواد. وقد وافقت اللجنة بالإجماع على هذه المقترحات موضحة «أن ليس هناك مانع لتعليق التنظيمات القانونية، بالمنطقة الفرنسية، إن كان ذلك من أجل تقوية العنصر البربري، الذي سيلعب مستقبلا دور الموازن، بل إنه من الناحية السياسية هناك بعض الفائدة» ولاحظت اللجنة - من ناحية أخرى - أنه من السابق لأوانه، بسط أو توسيع اختصاصات القضاء الفرنسي في البلاد البربرية، حيث يبدو النموذج الجزائري في إنشاء قضاة الصلح، وقضاة الحق العام، مازال غير قابل للتطبيق في المغرب، بينما لاحظت إمكانية الربط بين العدالة الفرنسية والبربرية، عن طريق محاكم الاستئناف، دون أن يعني ذلك رآسة جلسات الاستئناف للجماعات الجهوية من طرف قاض فرنسي، وإنما يرأسها - مرحليا - المراقب، في أفق استبداله، على المدى البعيد بالقاضي الفرنسي. وبهذا يظهر أن مسألة العدلية البربرية، طرحت منذ أكتوبر سنة 1924، أي قبل مغادرة ليوطي منصب الإقامة العامة.

وعرف التنظيم المستمد من المذكرتين المذكورتين، نجاحا ملحوظا، منذ البداية، إذ أن الجماعات القضائية، المنتقاة، من طرف المعنيين بالأمر، من بين أعيان القبيلة، المسنين، والملمين بشؤون الأعراف، حضت بارتياح وثقة مطلقتين، فكانت الإجراءات مجانية، وسريعة، وذات فعالية.

وفي أواخر سنة *1929*، وصل عدد الجماعات القضائية، في مجموع القبائل المرتبة، قبائل عرف بمقتضى قرار وزاري، واحد وثمانون جماعة قضائية، تضم حوالي مليوني نسمة، لكن هذا التنظيم كان يشكو من نقص أساسي، تجلى في اقتصار مشروعيته على مذكرتين إداريتين، الأمر الذي جعل قرارات وأحكام الجماعات في غياب سند قانوني، ناقصة مقارنة مع السلطات القضائية الأخرى (الفرنسية أو المغربية)، الموجودة فوق تراب المملكة، ومقارنة كذلك مع السلطات القضائية الأوربية، التي كان يهمها الأمر، بشكل مباشر أو غير مباشر، في مجال العقار. ولمعالجة هذا الوضع، أصدرت الإقامة العامة بتاريخ *7* دجنبر *1929* قرارا تأسست بموجبه لجنة مكلفة بدراسة وتسيير العدلية البربرية. عقدت أولى جلساتها في *26* فبراير *1930*، حيث طرح على أنظارها، مشروع ظهير أعدته إدارة شؤون الأهالي. ومنذ البداية تعارضت في الاجتماع أطروحتان، عرضت أولاهما هيئة المحامين، مساندة من طرف جل أعضاء اللجنة من المدنيين[4] وفيها دعت الى حل الجماعات البربرية، وتعويضها بمحاكم فرنسية، يرأسها قاض للصلح في مناطق المراقبة المدنية، وضابط عسكري في مناطق المراقبة العسكرية، كما دعت الى إصدار قانون جنائي موحد لجميع المجموعات البربرية، واقترحت أحكاما قضائية، في أفق تطوير العرف نحو المبادئ القانونية الفرنسية.

ولقد تم تلخيص هذه الأطروحة، في مذكرة أنجزها نقيب محامي الرباط، وألحقت بمحضر جلسة *26* فبراير. ويمكن إدراج بعض مقتطفاتها :

«نريد تجنب تأثيرات الإسلام على قبائل العرف، وإذا كانت الحتمية تدفع الى تطور القوانين، فإننا نريد لهذا التطور أن يتجه نحو حضارتنا الفرنسية، وليس في اتجاه الحضارة العربية...». «إن كل ما حققناه في بلاد القبايل الجزائرية، سنة *1874*، يجب إنجازه سنة *1930*، بالمغرب، حيث البربري الذي لا يهمه سوى تطبيق أعرافه، لا يطلب أكثر من أن يكون خاضعا لسلطة قاض

فرنسي، لا يكترث بأي ضغط أو توجيه من طرف القبيلة أو القايد...»

«يجب توقع جهاز استئنافي يصبح بشكل طبيعي المحكمة المختصة، داخل تراب القبيلة، يلحق بها مساعدين «بربريين»، وفي اعتقادي أن هذا الرأي، ليس رأي رجال الأعمال فحسب بل هو كذلك رأي المحامين، وكل الفرنسيين، المتطلعين الي بسط إشعاع النفوذ الفرنسي على المغرب، وخصوصا على البربر الذين لا يرغبون في أكثر من الالتحاق مباشرة بمؤسساتنا، وحضارتنا». وقد عارض هذه الأطروحة، أطروحة إدارة شؤون الأهالي، التي كانت تميل الى تكريس ما كان قائما، عن طريق نص تشريعي إذ جاء على لسان عارضها، الجنرال نوجيس[5] : «يجب قبل كل شيء النظر للأمر، من الناحية السياسية، فالبربر مرتاحون، لعدليتهم، ولا شيء يدل على أنهم سيكونون كذلك غدا، عندما سيمثلون أمام قاض فرنسي، لذا علينا أن نكون حذرين جدا، وإلا دخلنا في مواجهة مع الأهالي... ذلك أنه إذا أضفينا الصبغة القانونية على الجماعات، أرضينا الجميع، أما إذا أردنا الوصول الى قاض فرنسي، فيجب أن نفعل ذلك بكثير من الحيطة والحذر، إذ لا يمكن حسب ما يبدو حاليا، تجاوز فكرة القاضي التي أدخلت لمحاكم الاستئناف.».

وتساءل رئيس اللجنة، عما إذا كانت الحكومة، راغبة في الحفاظ على ما هو قائم، كوسيلة تفتح آفاقا في المستقبل، فأجاب نوجيس قائلا : «إن الحكومة تريد تكريس الواقع»، عندئذ عمل الرئيس، على أن ينصب النقاش في هذا الاتجاه، وأضاف موضحا «إن الجماعات تعمل على ما يرام، وذلك راجع للعبقرية الفرنسية، ويكفي دعم النفوذ والسلطة القضائية الموجودة، واستمرار النهج المتبع حتى الآن، والحرص على عدم الخروج عن ما هو مؤقت، إذ ليس هناك حل آخر في هذه الظروف... وإذا كان بالإمكان التخلي عن فكرة إصدار نصوص، فذلك أفضل»، لكن كان من الضروري منح الطابع القانوني والشرعي لأحكام الجماعات. وصرح، «بينازيط»، مدير شؤون الأهالي من جهته، «يجب تنظيم ما هو قائم، فمن الناحية السياسية، لاشك أن كل تغيير أو تجديد، سيخلق عدة عراقيل، لهذا يجب ترك المسألة في إطارها العملي : هل البربر مرتاحون لنظامهم القضائي؟ نعم، هل يكون الأمر كذلك عند إلحاقهم بالمحكمة الفرنسية؟ لا...» وفي الأخير لاحظ مدير شؤون الأهالي «أن ليس بإمكانه مطالبة السلطان بظهير عام، ينشيء قضاء غريبا عنه، «لكن من الممكن مطالبته

بإصدار نص قصير، يعترف من خلاله بالنظام المعمول به في الواقع» وفي الأخير تبنت اللجنة هذا التصور، واقترحت مشروع ظهير يدعو الى :

1 - تحديد اختصاص رؤساء القبائل في المجال الجنائي فقط، وتكليف الجماعات بكل ما يتعلق بالمجال المدني، والتجاري، وما يتعلق بالمنقول والعقار، والأحوال الشخصية والإرث.

2 - إنشاء محاكم استئنافية عرفية، تتلقى استئنافات المحاكم الابتدائية، وذلك من أجل تحرير العدلية البربرية من أي تدخل للمحكمة العليا الشريفة، ومحكمة الاستئناف الشرعية.

3 - تعيين مندوب عن الحكومة، وكاتب ضبط، بكل محكمة عرفية، أو استئنافية. (ويجب التذكير بأن مشروع الظهير الأول الذي اقترحته إدارة شؤون الأهالي، نص على أن يرأس المحاكم الاستئنافية قاض فرنسي).

وكان من الممكن أن يختم السلطان هذا النص، دون أن يثير ذلك معارضة، أو انتقاد نخبة مثقفي المدينة، إذ كانت تلك النخبة تجهل كل شيء عن المناطق البربرية، كما كانت تقاسم السلطان مولاي حفيظ، نفس الشعور إزاء البربر، ذلك الشعور الذي عبر عنه السلطان، في رسالة وجهها الى باشا مدينة طنجة، بعد الهجوم الذي تعرضت له مدينة فاس، سنة *1911* ، من طرف القبائل المجاورة بقوله : «لهؤلاء البربر طبع لا يدعو الى الثقة، والارتياح، ومنذ غابر العصور، لم يقبلوا أي تنظيم». إضافة الى أن هذه النخبة لم يكن لها رأي يذكر، عند تأسيس القضاء العرفي الجديد، ولا خلال السنوات الستة، التي عمل به فيها على مرأى ومسمع الجميع، كما أن أي قاض لم يبد رغبته في إقامة محكمة، ببلاد البربر. لكل هذا لم يكن هناك سبب لتغيير موقفها، طالما احترمت مبادئ الحماية (مجرد مراقبة من طرف السلطات الفرنسية)، وعكس ما كان منتظرا، اقترح رئيس اللجنة، إضافة النقطة التالية الى مشروع الظهير المذكور أعلاه ستختص المحاكم الفرنسية، في معاقبة الجرائم المرتكبة في بلاد البربر، وستستعين للنظر في هذه القضايا، بلجنة مكونة من ثلاثة مساعدين برير. وبهذه الطريقة، يمكن تفادي الصعوبات التي يطرحها عدم الاختصاص، وضمان وحدة الزجر في جميع المناطق التي تعاني من مشكل الأمن. وقد أثارت هذه النقطة المضافة، نقاشا مسهبا. واقترح أحد أعضاء اللجنة، بدعوى ضرورة

ضمان الأمن، تمديد هذا الإجراء الى البلاد الخاضعة للشرع. وفي المقابل أبدى مدير شؤون الأهالي، تحفظه، بقوله : «إن تطبيق ما اقترح سيطرح عدة عراقيل، فحينما يقتل شخص منحدر من بلاد الشرع، بربريا، على تراب منطقة الشرع، سيتدخل المخزن لا محالة... الخ، لذا فمن الأفضل الوصول الى هذا الإجراء تدريجيا». غير أن اللجنة تعاملت مع كل هذه التحفظات باستخفاف، ووافقت على الإجراءات المقترحة بأغلبية ساحقة.

وبما أن رئيس اللجنة، كان معروفا بالحذر والامتثال، للسلطة السائدة، يمكن التساؤل عن الأسباب التي دفعته، لاتخاذ مثل هذه المبادرة الخطيرة. رغم أنها لم تكن مسجلة في جدول الأعمال، ومنافية تماما للتعليمات (تفادي كل تجديد). وقد أدلى بهذه الأسباب خلال الاجتماع المنعقد في 14 مارس 1934، تحت إشراف المقيم العام «بونصو»، قصد تعديل ظهير 16 ماي 1930. قائلا : «كان المقيم العام في سنة 1930 منهمكا في بسط اختصاصات المحاكم الفرنسية على كل الأهالي المغاربة».

«وحينما اهتمت الحماية، بالقضاء الجنحي في بلاد العرف، اقترحت ثلاثة حلول : 1) تأسيس محاكم جنحية بربرية،

2) الاحتفاظ باختصاص المحكمة العليا الشريفة،

3) اختصاص المحاكم الجنحية الفرنسية».

«وقد تقرر التخلي عن الحل الأول، بسبب استحالة إنشاء مثل هذا القضاء، أما الحل الثاني، فطرح صعوبة قصوى، نظرا لكونه لا يأخذ بعين الاعتبار الالتزامات التي قطعتها السلطات على نفسها إزاء السكان البربر الذين تم إخضاعهم مؤخرا، كاحترام أعرافهم. أما الحل الثالث - وهو الحل الوسط - والذي يعتبر تمهيدا أوليا، لإعادة تنظيم القضاء المرسوم للمغرب، فرغم أنه لم يعط نتائج جيدة على الصعيد السياسي، كان بالإمكان الاحتفاظ به لمزاياه من الناحية القضائية. ويجب الاعتراف بهذا».

وختمت اللجنة، المؤسسة بمقتضى قرار 7 دجنبر 1929، أشغالها، موضحة أنها عبرت عن رأي تقني، في مسألة العدلية البربرية، أما تبنى، واتخاذ الإجراءات فهو من اختصاص الحكومة. فالمقيم العام «لوسيان السان»،

إذن هو الذي يتحمل كامل المسؤولية، في ظهير 16 ماي 1930 ، الذي تم انتزاع التوقيع عليه، من ملك شاب، منعدم التجربة.

وقد اشترط هذا الظهير، وبالخصوص في بنده السادس، أن تبقى - في أول المطاف وآخره - المخالفات الجنحية، المرتكبة في المناطق البربرية، من اختصاص المحاكم الفرنسية فقط، تلك المحاكم التي أنشأت بظهير 12 غشت 1913 ، وترك قضاء الحق العام من اختصاص المحكمة العليا الشريفة.

وهذا الفصل هو الذي أثار ضجة عارمة، لا في المغرب فحسب، بل حتى في إفريقيا الشمالية برمتها، والشرق الأوسط، وعموما في كل البلاد الإسلامية. مما دعا الى تليين مقتضياته، إلى أقصى حد، حيث تقرر : 1) عدم إرسال وكلاء، أو قضاة تحقيق الى المناطق العرفية، وتكليف ضابط عن شؤون الأهالي أو مراقبين مدنيين توكل لهم سلطات الشرطة القضائية، بمهمة التحقيق.

2) أن تعرض كل القضايا الجنحية على مصلحة شؤون الأهالي، لتقرر هل هي جنحية فعلا، أم لا ،وبعد ذلك تقدمها للمحاكم العرفية. لذا لم تبث المحاكم الفرنسية إلا في 47 قضية فقط، من أصل 217. وشكلت هذه الطريقة نفسها خرقا لمقتضيات ظهير 12 غشت 1913 ، التي تهم المحاكم الفرنسية، إضافة إلى كونها تؤدي الى تمديد فترة التحقيق (7 أشهر على الأقل) ، وفي ذلك مس بحقوق الفرد.

وللخروج من هذا النفق، اجتمعت، تحت إشراف المقيم العام، لجنة مكونة من أهم مساعديه المهتمين بالمسألة : (نائب الإقامة، الكاتب العام للحماية، مستشار الحكومة الشريفة، مدير شؤون الأهالي، مدير المراقبة المدينة، رئيسا محكمة الاستئناف). ونتج عن أعمال هذه اللجنة، ظهير 8 أبريل 1934 ، الذي أخضع (في المجال الجنائي) ، محاكم الباشوات والقواد، الى نظام موحد، وجعل المملكة برمتها، من اختصاص المحكمة العليا الشريفة (وبهذا أصبح الفصل السادس من ظهير 16 ماي 1930 ، لاغيا). لكن بالنسبة للجنح نص الظهير على إنشاء فرع خاص، داخل المحكمة العليا، سمي بالقسم العرفي الخاص، مثل في الواقع قضاء مستقلا، إنه مجمع قضائي يتكون من رئيس ومساعدين، يختلفان عن قضاة المحكمة العليا الشريفة، وعن مندوب الحكومة، وكاتب ضبط خاص. ويمكن لهذه الهيئة القضائية - إذا طلب منها ذلك المتهم أو

مندوب الحكومة أن تبث في القضايا، بعدما يلحق بها عدلان، مختاران من بين أعيان المناطق العرفية، يلعبان دورا استشاريا.

ولما تم الرجوع الى مبدإ المراقبة الفرنسية، المنحدر من مفهوم الحماية، خفتت الضجة، رغم أن النظام الجديد، أخذ طابعا بربريا خاصا.

وتم إلحاق المصلحة المركزية للقضاء البربري، المؤسسة والمسيرة من طرف إدارة الشؤون السياسية، بإدارة الشؤون الشريفة، بمقتضى ظهير 26 مارس 1935. وأصبحت كمثيلاتها، المحكمة المخزنية أو المحكمة الشرعية، جهازا شريفا، تابعا للصدر الأعظم الذي فوض له السلطان تطبيق النصوص الأساسية (ظهائر : 11 مارس 1914، 16 ماي 1930، 8 أبريل 1934).

وبعد تسوية وضع القضاء البربري، تم العمل به، دون عراقيل، ولا صعوبات، منذ ذلك الحين، الى أن استقل المغرب، ووحد نظامه القضائي، لاغيا بذلك المحاكم الفرنسية والعرفية، والإسرائيلية.

هوامش :

(1) Lacouture. Le Maroc à l'épreuve, p. 86.
(2) R. montagne, la revélution au Maroc, p. 182.
(3) Générale Catroux. Lyautey le Marocain, p. 293.
(4) Il n'est pas sans intérêt de constater qu'à une ou deux exceptions près, tous les membres civils de la commission étaient des français d'origine algérienne.
(5) Le Général Nogués, Directeur Général des Affaires indigènes et du Cabinet Militaire, président à la reunion du 26 février, n'est pas participé à celles qui ont suivi.

الظهير البربري، وتجذير الحركة الوطنية السياسية

محمد معروف الدفالي

تربط جل الكتابات المهتمة بتاريخ الحماية بالمغرب، بين الظهير البربري، الصادر سنة *1930* ، والحركة الوطنية السياسية، ربطا جعل بعضها يعتبر ذلك الظهير بمثابة «صك تعميد الوطنية المغربية»[1].

والحقيقة أن المتتبع لتطورات العمل الوطني في مستهل الثلاثينات، يلاحظ كيف أن تجذير هذا العمل، وتقعيد أساليبه، تبلور في خضم حركة الاحتجاج ضد هذا الظهير الذي عرف الوطنيون الشباب - في سياق بحثهم عن وسيلة لتحريك وعي مواطنيهم - كيف يجعلون منه سلاحا ممتازا بين أيديهم[2].

لم يكن الظهير البربري لسنة *1930* ، سوى حلقة من حلقات السياسة البربرية، التي اعتمدتها الإيديولوجيا الاستعمارية بالمغرب، منذ بداية الاحتلال. وقدمتها المقاولة الفرنسية مفتاحا للهيمنة الفرنسية بالمغرب[3] موظفة ثنائية عرب/ بربر، التي اختلطت فيها التوجهات العرقية، مع التوجهات الانقسامية، إضافة الى مسحة تبشيرية ساهم فيها مبشرون من قساوسة، ورهبان، وغيرهم. إنها ثنائية لم تختلف في عمقها كثيرا عن ثنائيات شبيهة، خاصة ثنائية بلاد المخزن/ وبلاد السيبة، التي كانت في مجملها مبنية على تصورات وأفكار مسبقة.

كان هدف السياسة البربرية، هو إدماج إفريقيا الشمالية في المجموعة الفرنسية، إلا أن الاعتقاد الذي ساد ساعتئذ لاحظ أن هذا الإدماج لا ينجح إلا

إذا كان البربر والأوربيون من أصل واحد، بحيث يستحيل على البربر استيعاب الحضارة الغربية، إذا كانوا ينتمون لجنس غير أوربي[4].

ومادام الأمر كذلك، فلابد من أوربة البربر، وجعلهم «أقارب الأوربيين القدامى»[5]، وإشاعة كلام جعل من «بلاد البربر، بلادا أوربية»، بشكل استهوى عددا من دعاة السياسة البربرية، فاستمروا متشبثين به حتى بعد تداعي هذه السياسة[6].

ويعود ترويج النظرية القائلة بأن أصل البربر من أوربا، الى مجموعة من العسكريين، والموظفين الفرنسيين، بإعانة بعض المترسلين[7]، وكان الاهتمام بالتاريخ القديم لإفريقيا الشمالية، وبتاريخ القبائل البربرية إحدى أسسها. إذ كما كانت الغاية من الاهتمام بالتاريخ القديم تدور حول النيل من الإسلام لفائدة المسيحية، وإضفاء صبغة الشرعية والأصالة، على أعمال الغصب، والاستغلال الاستعماري، اعتمادا على الإرث الروماني. كان النيل من العروبة أحد أهداف الإهتمام بتاريخ القبائل البربرية[8].

لهذا لا يستغرب المرء، حينما يقرأ في كتابات بعض الفرنسيين، ـ ومن تبعهم ـ عن الإسلام السطحي للبربر، وتمسكهم بالوثنية، أو ببعض الطقوس المسيحية، ومقاومتهم الإسلام، وتفضيلهم استعمال لغتهم وتقاليدهم وأعرافهم، ورفضهم الخضوع لحكومة المخزن... فالهدف لا يعني أكثر من تقديمهم داخل إطار حضارة، تختلف عن الحضارة العربية الإسلامية، وثقافة متميزة في نشأتها وتطورها التاريخي، وتفكيرها، وأعمالها وسماتها الروحية والمادية، وانعكاس ذلك على السياسة والحقوق والدين، وما إلى ذلك من أوجه النشاط البشري.

من هنا كان الاحتجاج ضد السياسة البربرية بالمغرب، ورفضها ممثلة في ظهير سنة 1930، دفاعا عن أهم مقومات الوحدة بين عناصر الشعب المغربي، ودفاعا عن الهوية المغربية في جل أبعادها، بشكل كان له دور فعال في ترتيب وتنظيم، العمل الوطني السياسي.

1 - عموميات حول السياسة البربرية قبل ظهير 1930 :

أ ـ شذرات حول تجربة الجزائر :

وظف الفرنسيون من أجل ترسيخ نفوذهم الاستعماري بالشمال الإفريقي ـ إلى جانب سلاح القوة ـ أسلحة إيديولوجية. على رأسها ما أطلق عليه اسم «السياسة البربرية». وهي سياسة طمحت إلى فصل عنصري مجتمع الشمال الإفريقي عن بعضهما، واستغلال أحدهما وهو العنصر البربري في سبيل تمرير مخطط الإدماج المرحلي للمنطقة ابتداء من المناطق الجبلية، التي توهم منظرو هذه السياسة، وجود اختلافات بينها، وبين المناطق السهلية، على عدة مستويات يمكن ـ في نظرهم ـ أن تسهل مامورية الاحتلال المعنوي. وبناء على ذلك ادعى بعض هؤلاء «أن الشمال الافريقي من أكادير الى قابس مرورا بمدينة الجزائر، ومن بوذنيب إلى الدهيبات، مرورا بابن صالح، تسوده نفس المؤسسات، ونفس بنية التجمعات الخاضعة لقوانين المدرسة المالكية، في كل المدن والقبائل التابعة لها بمعنى، نصف المنطقة، بينما الجهات الجبلية التي تشكل النصف الباقي، لا تجري المعاملات بين سكانها إلا عن طريق العرف»[9].

واعتمادا على هذه الثنائية (شرع/عرف)، طمح الفرنسيون الى بلورة أسس تفرقة دينية بين العرب والبربر، معززة بأطروحات حول الاختلافات الاثنية بين العنصرين، في أفق فصل اجتماعي وسياسي بينهما : اجتهد في محاولات البحث عن مبرراته، ومحاولات تنفيذه، مجموعة من «الباحثين»، والعسكريين والإداريين، ـ جمع بعضهم بين الصفات الثلاث، شكلت بلاد الجزائر قبل المغرب مكانا خصبا لأعمالهم وتجاربهم، أكثر من البلاد التونسية التي لم تكن موضوع أبحاث كثيرة في هذا الميدان، إذا استثنينا أهل جربة الذين أنجزت حولهم عدة دراسات مونوغرافية.

فمفهوم «خصوصيات البربر» هو أحد معطيات الاتنوغرافية الفرنسية بالجزائر، ظهر منذ سنة 1826 ضمن صفحات كتاب يتحدث عن «التاريخ الفلسفي والسياسي للمؤسسات وتجارة الاروبيين بإفريقيا الشمالية»، ينسب تأليفه الى «القس رينال» أحد المساهمين في رسم مراحل فكرة العرقية.

فقد لخص هذا الكتاب الخطوط العريضة لخصوصيات البربر في أصولهم الوندالية، وضعف تشبثهم بالإسلام، وتقديسهم الأولياء، وتشبثهم المطلق بالاستقلال[10]، وهي نفس الأطروحة التي رددها - مع شيء من التفصيل - دعاة السياسة البربرية، حيث انتشر الحديث منذ سنة 1837 على العرب الرحل، والبربر المستقرين، وكتب «توكفيل» بأن «جوارح القبايل مفتوحة لنا، رغم أن بلادهم مقفولة في وجهنا»، كما فكر «ديفيفي DUVIVIER» سنة 1841 بأن «استقرار القبايل وحبهم للعمل سيصبحان محاور أساسية للسياسة الفرنسية»، بينما ذهب «بوديشون BODICHON» أبعد من ذلك بدعوته لاستغلال الأحقاد بين العرب والقبايل بشكل ممنهج لإلغاء العرب والالتحام بالقبايل، زاعما أنهم «آريو الأصل، ولم ينسوا المسيحية التي عرفوها قبل الإسلام»[11]. وترددت هذه الأطروحات ذات الأفق الإدماجي داخل الأوساط الاستعمارية بدون كلل، وكثر الحديث حول القبايل، ونعتهم بالأهالي الأصليين والحقيقيين للجزائر، وعدتها ومستقبلها، وأنهم الأقرب الى الفرنسيين، بل إن «إميل مسكيراي»، المعروف بنظرته الانقسامية، رأى أن القبايل سيصبحون «العنصر الاستعماري الجيد الذي سيوظفه الفرنسيون ليجعلوا من الجزائر فرنسا حقيقية».

وحتى لا تظهر هذه الأفكار غير مقبولة، بحث البعض لها عن أصول تاريخية وهمية، فاعتبر فارنييWARNIER» القبيلة البربرية منحدرة من المستلحقات الرومانية، وتجاوزه «لافيجري»، كبير أساقفة الجزائر، للحديث عن «نفس الدم، ونفس الأصل الروماني، ونفس النوع المسيحي بين القبايليين والفرنسيين، ولا يلزم سوى ترك الأمور تعمل لتصبح أرض القبايل مسيحية»، داعيا الى «تحرير البربر الذين يعانون - حسب زعمه - من ضغط العرب، واستغلال الترك».

ولاشك أن هذه الأفكار، ومثيلاتها، هي التي شجعت خيال الضابط «أركابيتان»، على حصر المدة اللازمة لأن يصبح القبايل فرنسيين في مائة عام[12].

لقد كان بعض هذه الأفكار سابقا، للعمل الميداني التطبيقي، وبعضها الآخر جاء نتيجة محاولات التطبيق، التي شحذت أذهان دعاة السياسة البربرية، وكان التركيز على منطقة القبايل من وراء الترادف الذي أصبح بين مفهوم «السياسة البربرية»، ومفهوم «السياسة القبايلية». فلتنفيذ هذه السياسة اختار

دعاتها والمشرفون عليها، للقيام بأول تجربة، مجموعة «القبايل»، لتطبيق العرف، و«شاوية الأوراس»، للاحتفاظ بالشرع، على أساس استخلاص نتائج محددة مسبقا.

وإذا كانت السياسة البربرية بالجزائر، قد اهتمت بميادين مختلفة، فإن الجانب الذي استهلكته كثيرا، هو القضاء والعدلية، من أجل تفكيك القاعدة القانونية، التي وحدت سكان البلاد، واستبدالها بالقانون الفرنسي، تمهيدا لإدماج نهائي عبر خطوات، كان الإسلام، واللغة العربية مستهدفين رئيسيين فيها. ذلك أن الفرنسيين حملوا مسؤولية، عرقلة عملهم بالجزائر الى الميول العربية، وإلى القرآن، الذي اعتبره أحد النواب في البرلمان الفرنسي، محرضا للمسلمين على إدابة الفرنسيين[13] كما اعتبره أحد الأساقفة، مولدا للعصبية الإسلامية وطالب بـ «مقاومته، وكسره بالعنف كلما واتت فرصة لذلك»[14].

وضمن الخطوات الإجرائية لهذا العمل، تم في سنة 1841، انتزاع اختصاص الجنح والجنايات، والنظر في شؤون الملكية من المحاكم الشرعية، وتحويله الى المحاكم المدنية الفرنسية، كما أصبح على المتقاضين الجزائريين ابتداء من سنة 1854، رفع شكاواهم الى محاكم الصلح، التي تأسست للنظر في الشؤون المدنية.

وفي سنة 1859، أصدر الفرنسيون مرسوما ينحي أحكام الشريعة الإسلامية من بلاد القبايل، بذريعة أن البربر هم الذين طالبوا بالاحتفاظ بأعرافهم، وأنظمتهم القضائية، وتم الاعتراف بمجلس «الجماعات البربرية»، وتطبيق العرف قضائيا بدل أحكام الشريعة. غير أن «الجماعات البربرية» سرعان ما أزيحت عن المهام التي أوكلت لها، بقرار صدر سنة 1874، عوضها بقضاة فرنسيين تحت اسم «قضاة الصلح»، استعانوا في أعمالهم لتغطية جهلهم بالأعراف، ببعض الأهالي، الى حين، حيث تم الاستغناء عنهم - إلا فيما يخص الأحوال الشخصية - ابتداء من سنة 1889. وكان الفرنسيون قد أصدروا قبل هذا التاريخ، أي منذ سنة 1886، قانونا أوكل جميع اختصاصات المحاكم الإسلامية الى محاكم الصلح الفرنسية. وبذلك ماكادت تسعينات القرن التاسع عشر تطل حتى كان مسلمو الجزائر، عربا وبربرا، يرجعون في قضاياهم الى القضاة الفرنسيين، تمهيدا لقانون الإلحاق الذي تلاه إخضاع كل المحاكم الشرعية لوزارة العدل بباريس، ثم للحاكم العام ابتداء من سنة 1896.

ب - بعض قنوات السياسة البربرية بالمغرب :

أثناء غزو المغرب، وبعد احتلال السهول الأطلسية طرح لليوطي مشكل بربر الجبال بحدة، وشاع الحديث عن ضرورة غزو ثقافي معنوي[15]، لاجتذاب النفوس، بعدما ظهر أن الاحتلال العسكري غير كاف.

وقد شجعت بعض النتائج التي حصل عليها الفرنسيون من وراء السياسة البربرية بالجزائر، أنصار هذه السياسة للإلحاح على تطبيقها بالمغرب، مؤملين في تحقيق ما عجزت عنه آلة الحرب.

ورغم أن السياسة البربرية لم تنفضح إلا بعد نهاية مدة مسؤولية المقيم العام ليوطي، فإن تجذرها وبناء أسسها، كان وليد مدة إقامته (1912 - 1925)، ذلك أن هذا المقيم لم يكن معارضا لغلاة السياسة البربرية، كما كان شائعا، وإنما كان فقط ينتظر تنوع الصيغ والطرق، من أجل تكييف هذه السياسة مع أوضاع المغرب[16].

فمنذ سنة 1913، غداة وصول الفيالق الفرنسية الى الجبال، ومهاجمة القبائل البربرية الأولى : بني مگليد، وبني مطير، اهتم مسؤولو الحماية بضرورة تنفيذ سياسة بربرية بالمغرب، حيث صرح أحد قواد هذه الفيالق، الجنرال «هنريس» بمناصرة ومشايعة سياسة تصون أصالة عالم بربر المغرب، وتدعم عزلتهم التقليدية، كما تحافظ على أعرافهم[17]، ولتوضيح هذه الفكرة لليوطي كتب نفس الجنرال في ماي من سنة 1914، «يظهر لي بوضوح أنه سيكون من غير السياسة، عدم وضع الحالة الخاصة لهذه القبائل التي سنواجهها في الحسبان»[18].

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن أصالة البربر، وعن تقاليدهم، الذي شاع في هذه الفترة لم يكن سوى محاولة للفصل بين سكان الجبال والحضارة والثقافة العربية الإسلامية، والعودة بهم الى المراحل السابقة عليها، المرحلة الرومانية، أو ربما حتى المرحلة «البدائية» من منطلق بعض وظائف الانتروبولوجيا الاستعمارية، التي كانت «ترى ضرورة تكيف الاستعمار مع المؤسسات المحلية، أي اتباع سياسة بدائية تراعي الخصوصيات»[19]. فكلام هنريس وأضرابه عن شروط وجود البربر قبل وصول الاستعمار، لا يخرج عن محاولة وصف نمط هذا الوجود، قبل أن يصار للقضاء عليه[20]. كما أن التركيز

عن الأعراف في سياق هذا الاهتمام، انطلق من الاعتقاد بأن «العرف البربري، فيه من المرونة ما يجعله قابلا للتعديل، والتغيير طبق الظروف ووفق الحاجات»[21].

من هنا جاءت ضرورة التخلص من كل ما من شأنه أن يعرقل مرونة التحولات، خصوصا الإسلام، الذي رأى فيه بعض الفرنسيين معقدا لماموريتهم أكثر بحيثياته الدينية[22]، واللغة العربية التي رأوا فيها «عاملا إسلاميا، وتعلمها يعتمد القرآن»[23]. هكذا انتشرت مجموعة مقولات عن إسلام البربر السطحي، تارة، وعن وثنيتهم أخرى، وادعى دعاة السياسة البربرية، أن «الشعب البربري غير خاضع للإسلام»[24]، وأن ليس للبربر «من الإسلام إلا القشرة أو بعض الكليشيهات»[25]، وأن البربري «لا يعرف شيئا عن دينه، سواء بالعربية أو اللهجة البربرية... ولا يعتني بالفرائض الأخلاقية والروحية كالصلاة والصوم والزكاة والحج»[26] وأن «لديه طقوس وثنية، وطب يعتمد السحر»[27]، وممارسات تتنافى مع العقيدة الإسلامية»[28].

ولكي تتكامل هذه الصورة، كان لابد من مرادفتها بصورة أخرى، مفادها أن البربر «استغنوا عن اللغة العربية منذ أمد طويل»[29]. وكان الهدف من ترويج كل هذه الأفكار، غير مستتر، بل مصرح به علنا، حيث أكد أصحاب هذه الطروحات على «وجوب العمل على ارتداد البربر عن دينهم الإسلام، والعمل على فرنستهم»[30]، مقدمين مطمحهم هذا في صورة سهلة المنال، «إن ضعف نفوذ الدين يفتح لنا آفاقا كبيرة وإمكانية الفعل والتربية، أكثر مما هو الحال في السهول»[31]، وتم اللجوء لتأكيد هذه الصورة الى تقديم الشعب البربري في الكتابات والتصريحات، متميزا بقابلية «أن يدجن ويتكيف، بسهولة كبرى»[32]، وأنه «يستطيع ويجب أن يصبح في فترة وجيزة فرنسي اللسان والروح»[33].

فالإدماج إذن هو المقصود، وعملية الإدماج لا تتم إلا إذا سهلت ماموريتها بالتماثل، الذي «هو جعل الآخرين مشابهين لنا»[34]، والذي لا يتحقق مع أعراق أخرى إلا إذا كان هناك اقتناع بقابلية تلك الأعراق له[35]، وربما هذا ما برر الحديث عن الأصول الأوربية للبربر، وعن بعض الشبه بين بربر الجبال بالمغرب، وفلاحي بعض جهات فرنسا في العصور الوسطى. وقد تزداد هذه المسألة وضوحا إذا عرفنا أن من بين مميزات الامبريالية الفرنسية، السعي

نحو التماثل الفرنسي بشكل أكثر في لغته الإثنية المركزية[36]. وأن الاستعمار ليس توسعا وسيطرة اقتصادية فقط، وإنما كذلك سيطرة وإثنية مركزية، تفترض الإيمان بثقافة واحدة[37].

وفي سبيل الإسراع بعملية الإدماج والتماثل، كان نشاط المبشرين الكاثوليك حاضرا بكثافة، مقدما نفسه أداة وذريعة لجلب البربر، تحت طائلة الاعتقاد، أو الادعاء بأن «إخضاع البربر معنويا، يمكن أن يتم بواسطة رسل البعثات المسيحية»[38].

وهو اعتقاد جعل المبشرين في طليعة العملية الاستعمارية التوسعية بالمغرب، وغالبا ما كان بعضهم باحثا، ومبشرا في نفس الوقت، ونادرا ما فرقوا بين الدين و«الرسالة التمدينية» للاستعمار، «فالمسيحية تخلق أسس «العقلنة» مما يتيح للمواطنين فيما بعد الاستفادة من المدنية المسيحية، وما تنتجه من أدوات»[39]. لهذا نادوا «بتهييء إدماج وتمسيح البربر»[40]، بمختلف الطرق، وهي مناداة تحكمت فيها فكرة سرت بين المبشرين الكاثوليك مفادها «أن المسيحيين الأفارقة سيتمكنون من اكتساب الحضارة بسهولة أكثر من الوثنيين»[41].

ولم يكن الكم الكبير من التنظيرات، والأفكار المسبقة التي أنتجت، كافيا لبرمجة سياسة بربرية عملية، لهذا انطلقت الأعمال الميدانية، رغبة من مسؤولي الحماية في معرفة البربر معرفة صحيحة، ودراستهم، وتصنيفهم على خرائط وبيانات قبل البدء في عملية تمدينهم أو دمجهم، وتكلفت المصالح المغربية لشؤون الأهالي، والمراقبة المدنية، بالإشراف على أبحاث حول «العقلية البربرية»، ودراسة العادات والتقاليد، ومؤسسات القبائل الجبلية، وأصول اللهجات البربرية، وتدوين الأعراف العتيقة، كما تم تأسيس «المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية»، وأسندت مهمة التدريس بها الى مجموعة من دعاة السياسة البربرية. ولم تأت سنة 1915، حتى أصدر المقيم العام أمره بتكوين لجنة خاصة بالأبحاث البربرية، حدد أهدافها في جمع الأبحاث المتعلقة بالقبائل البربرية في جميع جهات المغرب، واستخراج نتائج عملية منها تساعد فرنسا على تنظيم هذه القبائل، وإدارتها بشكل يتفق مع المصلحة الفرنسية[43]... ووزعت في نفس الفترة، على الضباط نشرة أكدت على تبني السياسة البربرية وضرورة صيانة أعراف البربر من منطلق «أنها لا تبعد بين

البربر والحضارة الفرنسية، بل بالعكس تسهل تطورهم نحوها »[44] بمعنى أن هذا الاهتمام بالبحث والتنقيب، لا يهدف إلى أكثر من العمل على اختفاء هذه التقاليد والأعراف من الممارسة والحياة العملية، وتعويضها بغيرها.

وكانت الوجهة التي سارت فيها هذه الأبحاث والدراسات، تفرض منح هذه السياسة قوة قانونية، جعلت سلطات الحماية تعمل على استصدار مجموعة من الظهائر والقرارات الوزيرية، والتعليمات المقيمية، بشأن السياسة البربرية، جاء على رأسها جميعا، ظهير *11* شتنبر *1914*[45]، الذي تم الاستناد في إصداره إلى حيثيات أكدت على تمسك البربر الشديد، بقوانينهم الخاصة، وأعرافهم منذ الزمن القديم، وعلى ضرورة رعاية الوضع العرفي لهذه القبائل، كما نص فصله الأول على أن «تحكم وتنظم قبائل العرف البربري بمقتضى قوانينها وأعرافها الخاصة، تحت رقابة السلطات، وتظل محكومة ومنظمة كذلك»، بينما نص الفصل الثاني على إصدار «قرارات... تعين شيئا فشيئا، وحسب الحاجة: القبائل التي تدخل في نطاق العرف البربري، ونصوص القوانين والأنظمة التي تطبق عليها».

ورغم اقتصار هذا الظهير على فصلين فقط، فقد جاء جامعا لأمور أساسية، جعلت منه إطارا مرجعيا لما جاء بعده، ومقياسا لتهيئ مستقبل السياسة البربرية، واعتبره الفرنسيون إقرارا من السلطان «بمبدإ عدم إسلام القبائل البربرية، وانعدام خضوعها للشريعة الإسلامية»[46]، كما صنفوه «وثيقة شرعية تجعل من عرف القبائل البربرية قانونا يضاهي الشريعة الدينية»[47].

وبموازاة الظهائر والمراسيم والقرارات، ومختلف الوثائق التي اجتهدت في تحديد صيغة قانونية للسياسة البربرية، كانت سلطات الحماية تجتهد في سبيل ترسيخ هذه السياسة، عن طريق قنوات أخرى، على رأسها الإدارة، والمدرسة، والعدلية.

فمما لا شك فيه أن الإحباط الذي أصيب به الفرنسيون أمام مقاومة سكان الجبال، جعلهم يشعرون بضرورة استبدال «حماس السيطرة»، «بواقعية الإدارة»، وانطلاقا من أن فرض نوع من الإدارة هو بشكل أو بآخر فرض طريقة وعي، ادعوا «أن القبائل البربرية، ما عرفت في يوم من الأيام سلطة أحد من سلاطين المغرب، وأن فرنسا... هي أول دولة تخضع هذه القبائل»[48]، وركز

الجنرال هنريس، في وصفه بلاد البربر، على صورة «العزلة» وصورة «السيبة» مؤكدا ضرورة تجنب «إعطائهم فكرة المخزن، ولو بصفة سطحية، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى استلابهم»[49]، وترددت هذه المسألة باستمرار من طرف أنصار السياسة البربرية، الذين رفضوا توظيف اسم السلطان في العمليات التي أطلق عليها اسم «التهدئة» مؤكدين أن دخول الفرنسيين «لبلاد البربر سيكون باسم فرنسا، أفضل من أن يكون باسم السلطان»[50].

ومنذ سنة 1915، بدأت سلطات الحماية في تطبيق نظام إداري ببلاد البربر، أساسه هو «الجماعة»، حيث حرصت على جعلها الشكل الوحيد للسلطة، أملا في الانتقال التدريجي، المدروس، من الحالة «القديمة» إلى «المدنية»، بالاعتماد على «الجماعة» لبث النفوذ الفرنسي، وبناء الإدارة الفرنسية[51]. ولما صدر ظهير 28 نونبر 1921، الذي أعطى للقبائل حق التطبيق الفعلي لقواعدها العرفية، تكونت بمختلف الجهات جماعات الفصائل، وجماعات القبائل في مناطق المراقبة المدنية، ومناطق المراقبة العسكرية[52]، وأصبحت للجماعة صلاحيات تشريعية[53]. كما تم الحرص على أن تحرر مداولات الجماعات البربرية، في السجلات، باللغة الفرنسية، وليس بالعربية[54].

أما في ميدان التعليم فقد دخل دعاة السياسة البربرية، ومن ورائهم سلطات الحماية في رهان جعل «المدرسة أداة رئيسية في الغزو المعنوي، وتحقيق ما لم يستطع تحقيقه الغزو العسكري»[55]، وهو رهان تحكمت فيه على ما يبدو مضامين واستراتيجيات «الاحتكاك الثقافي»، وربما «الاحتكاك العرقي»، كما يظهر ذلك من الاطمئنان إلى أن «المدرسة البربرية ستساعد على الاحتفاظ، وصيانة تقاليد مؤسسات البربر، وتعارض المدرسة القرآنية، وفي نفس الآن توجه البربر وجهة فرنسية»[56]، ومن التركيز في الناحية اللسانية على «ضرورة المرور مباشرة من البربرية إلى الفرنسية»[57]، وعلى ضرورة «خلق مدارس فرنكوبربرية لتعليم الفرنسية لأطفال البربر»[58].

ومرة أخرى كانت السلطات العسكرية طليعية، حيث تكلفت بفتح أولى المدارس الفرنسية[59] قبل أن تهتم الإدارة العامة للتعليم العمومي بهذه المسألة، وتؤسس مدارس فرنكوبربرية، في أهم المراكز الجبلية المهدأة[60].

وقد جاء في تعريف هذه المدارس بأنها «فرنسية بتعليمها وحياتها،

بربرية من حيث الواردين عليها، والوسط الذي توجد فيه... فرنسية من ناحية المعلم، وبربرية بتلاميذها»[61]، بينما تحددت المهمة التي أريدت لها، في جعلها مدارس «فرنسية بربرية، يقصدها الأطفال من أجل تعليم فرنسي محض، ذي اتجاه مهني وفلاحي بالدرجة الأولى»[62]. وفي سياق هذه المهمة بلغ الحرص على خصوصية هذه المدارس، حد محاصرة كل ما هو غير بربري، وغير فرنسي، «فتعليم العربية، وتدخل الفقيه، والتأثيرات الإسلامية يجب التخلص منها بكيفية محكمة»[63]. أما فيما يخص القيام بمهمة التعليم في هذه المدارس الفرنكوبربرية، فتم الاعتماد على عدد من الفرنسيين، وعدد من بربر الجزائر المنتمين إلى منطقة القبائل، في البداية، أملا وتهييئا لخلق «مدرسة للبربر وبالبربر»، ذلك الشعار الذي استطاعت سلطات الحماية نقله إلى ميدان الواقع، بتأسيس مدرسة عليا في مناخ بربري محض، تم فتحها في اكتوبر من سنة 1927 بأزرو، وحددت أهدافها في تكوين المعلمين، وكتاب الجماعات البربرية «بالجبال، والمحافظة عليهم، وحمايتهم من أي تلقيح عربي، ومن أي تأثير إسلامي»[64]، بمعنى المحافظة عليهم «للنفوذ الفرنسي وحده».[65]

ولم يخرج ميدان العدلية، عن نفس السياق، إن لم يكن باهتمام أكثر. ذلك أن دعاة السياسة البربرية، اقترحوا ضرورة خلق عدلية فرنسية بربرية في الجبال، مراهنين على أنه بوجودها «لا شئ يمنع وقتئذ من أن يصبح البرابرة الموجودون في بلاد الشرع منضمين إلى اختصاصات القضاء الفرنسي، كباقي الفرنسيين»[66]. وكانت سنة 1915 سنة انطلاق عدلية بربرية، إذ فيها اهتمت سلطات الحماية بجمع معلومات مفصلة عن أنظمة القضاء بالجبال، بهدف إحلال القانون والإدارة المدنية مكانها، وفيها أعطى المقيم العام ليوطي تعليمات تفسر الشروط والظروف، التي ستطبق فيها العدالة العرفية على القبائل البربرية، كما تم البدء في تكوين جماعات بربرية، وأنظمة قضائية لها، تعززت في سنة 1923 وسنة 1924، وبلغ عددها حوالي ثمانين جماعة، تولت القضاء في حوالي أربعين مركزا من المراكز الإدارية، مجهزة بمجموعة من الكتاب الفرنسيين.[67] وكانت الاقتراحات السائدة منصبة في مجملها حول جعل «محاكم الاستئناف البربرية تحت رآسة قاض فرنسي على الدوام، حتى يكون رابطة بين العدلية البربرية، والعدلية الفرنسية، ويوجه العدلية العرفية اتجاها فرنسيا خالصا»[68]،

وعليه لم تكن العدلية البربرية، أكثر من مجرد تثبيت وضع مؤقت متجه نحو قضاء فرنسي.

من خلال هذه الخطوط العريضة إذن، يبدو أن السياسة البربرية، هدفت ضمن ما هدفت إليه خلق وتكريس نوع من التثاقف، ونقل مؤسسات وممارسات، وعقائد الثقافة الفرنسية، إلى مجتمع البربر، موارية تحت هذا المعنى المجرد والعام، المعنى الحقيقي الذي ليس شيئا آخر غير الاستعمار، وموظفة سياسة «فرق تسد» موهمة بالعمل على استقلال البربر عن العرب، في حين كان الهدف الحقيقي هو توظيف «مؤسسات البربر» لفترة محددة في أفق هيمني طمح إلى استكمال بعض شروطه بصدور ظهير 16 ماي 1930.

2 ـ الظهير البربري وردود الفعل ضده :

أ) إصدار الظهير :

لم يكن ظهير سنة 1930 المعروف باسم «الظهير البربري»، سوى حلقة متطورة ضمن السياسة البربرية التي تم نهجها منذ بداية الحماية. هدفت السلطة من ورائه إضفاء مسحة عملية أكثر، على برنامج إقرار هذه السياسة.

ويرجع التفكير في إصدار هذا الظهير إلى سنة 1924، حيث اتفقت اللجنة الخاصة بتنظيم العدلية البربرية، في اجتماع لها بتاريخ 8 أكتوبر على ضرورة إصدار مرسوم موقع من طرف السلطان، يحتوي على أسس الجماعات القضائية البربرية، ويحدد اختصاصاتها[69]. ومنذ هذا التاريخ تكاثفت الاستعدادات قولا وعملا، وخاطب جورج سوردون ـ أحد أبرز دعاة السياسة البربرية ـ، مستمعيه من ضباط الشؤون الأهلية، في المحاضرات التي كان يلقيها عليهم سنة 1927 ـ 1928، «ان عملية بسط السلم في البلاد البربرية ستكون بعد سنوات قليلة أمرا واقعا، ولهذا فقد حان الوقت للعمل من أجل الوفاء بوعدنا الرسمي الذي قطعناه لكل قبيلة عند استسلامها، باحترام أعرافها»[70]، كما خاطبهم بأنه من أجل نجاح مجهود دعاة السياسة البربرية، والعاملين في سبيلها من مختلف المشارب والتخصصات، «يتحتم الآن الظفر بإجراء تشريعي جوهري، أصبح لازما لكل تقدم»[71].

وتكاتفت إلى جانب الاستعدادات مجموعة خطوات عملية من أبرزها مصادقة إدارة الشؤون الشريفة، في ماي من سنة 1928 ، على مبدأ خلق مصلحة جديدة لمراقبة العدلية البربرية[72] وإشراف مصلحة شؤون الأهالي على العمل من أجل تحضير قانون لهذه العدلية[73].

وإذا كانت الإقامة العامة في فترة المقيم العام «تيودور ستيغ» (1925 ـ 1928) ، قد اكتفت بمحاولة تنظيم «الجماعات» إداريا فقط، لتعذر القيام بتنظيم تشريعي، وإنشاء محاكم عرفية، واستئنافية في عدد من المناطق، فإن فترة خلفه «لوسيان سان» (1929 ـ 1933) ، تميزت بحماس كبير ساهم في التعجيل بإصدار ظهير سنة 1930 ، إذ في السنة الأولى لوصول هذا المقيم ارتفع بشكل ملفت عدد الجماعات القضائية، داخل المناطق المصنفة في عداد قبائل العرف، وكثرت الكتابات والتصريحات المتكهنة بأهمية سنة 1930 ، فيما يخص السياسة البربرية، فقد أكد «فيال»، نائب كنيسة الرباط ـ على سبيل المثال ـ في مؤتمر للمبشرين على أنه «في سنة 1930 ستقوم بالمغرب أعظم حملة قام بها المبشرون لتنصير بربر الجبال»[74] ، كما تزايد نشاط توزيع الأناجيل المترجمة إلى البربرية في المناطق الجبلية[75] ، وصدر في نفس السنة قرار مقيمي، تكونت على إثره لجنة مكلفة بدراسة تنظيم وسير العدلية البربرية، عقدت أول اجتماع لها في فبراير من سنة 1930 ، ناقش فيه المجتمعون ـ بشكل أظهر تحمسا كبيرا حيال ضرورة الإسراع بالسياسة البربرية إلى منتهاها ـ، وجهتي نظر، قدمت إحداها هيئة المحامين، بمساندة الأعضاء المدنيين في اللجنة وتلخصت أطروحتها في المطالبة بإلغاء الجماعات البربرية، وتعويضها بمحاكم فرنسية يرأسها قاضي الصلح في المناطق المدنية، وضابط عسكري في المناطق العسكرية، وبإصدار قانون جنائي موحد لكل المجموعة البربرية، وتطوير العرف في اتجاه مبادئ القانون الفرنسي.

أما الأطروحة الثانية، فقدمتها إدارة الشؤون الأهلية، وأكد محتواها على ضرورة إقرار العرف بنص تشريعي، وعدم التسرع في التوجه نحو القانون الفرنسي، حيث لاحظ عارض الأطروحة «الجنرال نوجيس» ـ الذي كان يومها مديرا عاما للشؤون الأهلية، والديوان العسكري ـ «ان البربر مبتهجون بعدليتهم، ولا بد من التحلي بالصبر، لأن منح الجماعة قانونا تشريعيا يمنح الرضى، أما الوصول إلى القاضي الفرنسي،

فيجب العمل في سبيله باحتياط لأن ذلك غير ممكن حاليا[76].

وقد انتهت مناقشات اللجنة باتفاق على اقتراح مشروع ظهير يهدف إلى تحديد كفاءة رؤساء القبائل في القانون الجنائي، ورؤساء الجماعات في القانون المدني والتجاري، وقوانين المنقول والعقار، وما يتعلق بالأحوال الشخصية، والميراث، وضرورة خلق محاكم استئناف عرفية تقوم بحماية العدلية البربرية من أي تدخل للمحكمة العليا الشريفة أو محكمة الاستئناف، مع إحداث منصب مندوب للحكومة، وكاتب للضبط بكل محكمة عرفية ابتدائية أو استئنافية[77].

وعن طريق هذه المقترحات الإجرائية، عبرت اللجنة عن وجهة نظر تقنية حول مسألة تنظيم العدلية البربرية.

وبخصوص نص ظهير *16* ماي *1930*، والشكل الذي صدر به، جاء في تقرير «فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى»، أنه من وضع «ربو»، أحد كبار دعاة السياسة البربرية، الذي حضر أطروحة، حول «الجماعات البربرية» نال بها درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة الجزائر، ونشرها قبل ثمانية أيام من تاريخ *16* ماي، متضمنة النص الذي أصبح فيما بعد بمثابة ظهير[78]. بينما لاحظ محمد حسن الوزاني أن «نص ربو»، كان مشروعا أوليا فقط، وأن «جورج سوردون» هو واضع المشروع النهائي.[79]

وكيفما كان الأمر، فمقترحات اللجنة المكلفة بدراسة تنظيم وسير العدلية البربرية، ومشروع «ربو» الموزع بين خمسة فصول، ومشروع سوردون، لا تختلف عن الظهير الذي صدر في *16* ماي *1930*، في الأساس والعمق.

لقد تم تحرير ظهير *1930* «الضابط لسير العدلية في قبائل العرف البربري التي لا توجد بها محاكم لتطبيق الشرع» بالرباط باسم السلطان، في *16* ماي، وأطلع عليه المقيم العام «لوسيان سان» قصد الإصدار والتنفيذ في *23* من نفس الشهر. ويتكون هذاالظهير من ديباجة اعتبرته تكملة للظهائر التي صدرت في عهد السلطان مولاي يوسف الخاصة بالعرف البربري، ومن ثمانية فصول وزعت النظر في قضايا العدلية بالمناطق المصنفة قبائل عرف، بين رؤساء القبائل لزجر المخالفات التي يرتكبها الرعايا، ومحاكم العرف الابتدائية والاستئنافية، للبث في المعاملات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وأمور الإرث، وأسند للمحاكم الفرنسية النظر في القضايا الجنائية.

ومن خلال هذا التوزيع، أصبح كل من المخزن المغربي، والشريعة الإسلامية بدون سلطة في بلاد البربر، الأمر الذي كان خرقا لما التزم به الفرنسيون في معاهدة الحماية من احترام «الوضعية الدينية، وحرمة السلطان، ومكانته المعتادة، وتطبيق الدين الإسلامي، وصيانة المؤسسات الإسلامية». ورغم هذا الخرق اعتبرت الصحافة الاستعمارية، هذا الظهير «عملا عظيما، جديرا أن تهنأ عليه فرنسا.. وأنه يعتبر تقدما كبيرا في عهد المقيم العام لوسيان سان»[80]، ورأت فيه خلاصا «لقبائل البربر من سلطة الشريعة الإسلامية»[81]، إلا أن ردود الفعل المناوئة التي أثارها، جعلت السياسة البربرية في مأزق، اعتبر هذا الظهير على إثره، من طرف البعض غلطة سياسية، وتجاوزا للقانون[82]، وخطأ حتمه التعصب المسعور لفرنسيين عنيدين[83]، كما تم تحميل المقيم العام «لوسيان سان»، مسؤولية صدوره، واستغلال عدم تجربة سلطان شاب للتوقيع عليه[84].

ب) الحركة الاحتجاجية ضد الظهير البربري :

كانت حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري، في صيف سنة 1930، تأسيسا عمليا للحركة الوطنية السياسية، إذ في خضم ردود الفعل، وما ترتب عنها من مواجهات، عرفت مبادئ الوطنية انتشارا واسعا، وتلقى عدد من الأشخاص، الذين أصبحوا فيما بعد زعماء الوطنية، تكوينهم الوطني عن طريق المواجهة والتحدي.

ويعود تسريب خبر هذا الظهير إلى «عبد اللطيف الصبيحي»، أحد شباب الوطنية بمدينة سلا، تمكن من الاطلاع عليه بحكم وظيفته في «مصلحة الشؤون الإدارية والسياسية»، بالإقامة العامة، وأبلغ بمحتواه، بعض شباب المدينة، الذي كان منتظما منذ سنة 1927 في جمعية ثقافية تحت اسم «النادي الأدبي السلوي»، فتمت على إثر ذلك اجتماعات بين وطنيي سلا لمناقشة ما كانت تبتغيه فرنسا من وراء سياستها البربرية، وركز «عبد اللطيف الصبيحي»، في تلك الاجتماعات حملته ضد الظهير البربري من منظور وطني علماني، أكد على ضرورة التشبث بوحدة الأمة، ووحدة الأرض المغربية[85]، إلا أن تطور النقاش أضاف للمسألة بعدا دينيا، نتج عن التفكير في إمكانية استعمال رموز دينية، لتأليب الناس ضد فرنسا وابتداء من أحد أيام الأربعاء

من شهر يونيو 1930، انطلقت «حركة اللطيف»، من كتاب الفقيه محمد ابن سعيد، قبل أن يتم الصدع بها بعد صلاة الجمعة الموالي بالمسجد الأعظم، ثم في غيره من المساجد، حيث كان المصلون عقب الصلاة يرددون «اللطيف» طلبا للطف الله «بأبناء هذا الشعب المنكوب في دينه ومبادئه وأخلاقه»[86]، ويختمونه بدعاء «اللهم يالطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادر، ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر»[87].

ومن مدينة سلا تسربت الحركة نحو مساجد الرباط بواسطة مجموعة من وطنيي هذه المدينة، على رأسهم «محمد اليزيدي»[88] فأضحت المدينتان مركزا للحركة الاحتجاجية، ما يزيد عن شهر من الأيام، قبل أن تنتقل إلى مدينة فاس - حيث عرفت تطورا نوعيا -، وإلى جهات أخرى من المغرب.

وكان يتخلل ترديد اللطيف بعد الصلاة بالمساجد، إلقاء خطب من طرف الوطنيين المتطوعين، ركزوا في مجملها على إدانة محاولة فرنسا تنصير البربر، وفصلهم عن إخوانهم العرب، معتبرين الظهير البربري «كارثة يصاب بها أبناء الإسلام في الصميم»[89]، داعين إلى التكتل دفاعا عما يبيت للمغاربة وعقيدتهم من مكايد، وإلى التضامن لمقاومة كل ما يحاك ضد الإسلام والمسلمين من مؤامرات[90].

وفي مدينة فاس - كما سبقت الإشارة - عرفت حركة اللطيف تطورا متسارعا نحو نوع من المهرجانات الخطابية بالمساجد، ثم إلى نوع من الاحتجاج الجماعي خارج المساجد، انطلق يوم 18 يوليوز من سنة 1930 بعد صلاة الجمعة، حيث ماكاد فقيه القرويين يختم الصلاة، حتى جهر مجموعة من الشباب - طبقا لاتفاق مسبق - بقراءة اللطيف، واستغل أحدهم، وهو الطالب «عبد السلام بن ابراهيم الوزاني» حماس المصلين ليلقي فيهم خطبة تحريضية[91] أعدت لنفس الغرض نعت فيها الظهير البربري «بالكارثة العظمى»، وطالب مستمعيه بالدفاع عن الدين والمناضلة عن الشريعة، والقيام قومة رجل واحد لرفض فصل البربر عن الشرع، والاحتجاج ضد إرادة الحكومة الفرنسية، وختم خطبته مناديا جموع المصلين، «هيا نخرج بصوت واحد متضرعين إلى الله تعالى بقلوب خاشعة، وعيون دامعة، حتى نصل إلى ضريح مولانا إدريس نتوسل إليه تعالى بإيماننا الصادق، ويقيننا المبين أن يلطف بنا، ويثبت أقدامنا ويحفظنا في دنيانا...»، فاندفع المصلون إلى الشارع مرددين

اللطيف، في أول مظاهرة ضد السياسة البربرية، عرفتها مدينة فاس، وكل المغرب[92]، شكلت بحكم ما ترتب عنها من نتائج أول منعطف في تطور الحركة الوطنية السياسية.

وقد دامت هذه المظاهرة التى أعطت نفسا جديدا لحركة الاحتجاج، من الظهر إلى الغروب، من مسجد القروين إلى الضريح الإدريسي، إلى مسجد الرصيف، ومجموعة من الطرق والأزقة والشوارع، نحو منزل رئيس المجلس العلمي، الفقيه «أحمد بن الجيلالي»، لاستنكار الموقف المتخاذل للعلماء من السياسة البربرية.

ومع مسيرة المتظاهرين، كانت الجموع تتعاظم بالانضمام، فتزداد الحمية الدينية والوطنية، والاندفاع، بشكل ألجأ بعض المتظاهرين إلى القيام بأعمال خلقت متاعب تنظيمية، وانضباطية لقيادة المظاهرة، لما حاول المتظاهرون مهاجمة منزل رئيس المجلس العلمي، ومنزل راهب أوربي، ومنزل الجنرال حاكم مدينة فاس، ومحاولة إسقاط الراية الفرنسية من منزله وتمزيقها، وما شابه ذلك من تصرفات فرضت ضرورة تهدئة المتظاهرين، وإنهاء المظاهرة بطريقة تحول دون فتح المجال أو إعطاء الفرصة لتدخل قمعي أصبح وقوعه آنذاك شديد الاحتمال.

لقد أحيت هذه المظاهرة لدى سلطات الحماية، ذكرى الانتفاضة التي عرفتها مدينة فاس، في بداية عهد الحماية، والمعروفة لديهم باسم «أيام فاس الدموية»، فقررت التدخل قبل فوات الأوان، وألقت القبض بواسطة باشا المدينة «محمد بن البغدادي»، على محمد حسن الوزاني، صحبة عدد من الشباب الذي شارك في قيادة المظاهرة، بتهمة إثارة الفتنة، وجلدتهم بالسياط، بواسطة الفلقة، كما ألقت بهم في السجون، مضيفة إليهم عددا آخر من الوطنيين، بمن فيهم بعض من لم يشارك في المظاهرة مثل علال الفاسي...

وبموازاة سياستها القمعية، لجأت سلطات الحماية إلى مجموعة من الممارسات التمويهية، من بينها، عقد لقاءات متتابعة بين وفد عن مدينة فاس، ونائب حاكم الناحية، من أجل توقيف حركة اللطيف، مقابل إطلاق سراح المعتقلين، والسماح لوفد عن المدينة بالتوجه إلى الرباط، لمقابلة السلطان، كما تمت في مختلف مساجد البلاد قراءة رسالة باسم السلطان، دافع محتواها عن السياسة البربرية، مقرا «أن للقبائل البربرية عوائد قديمة يرجعون إليها في حفظ

النظام، ويجرونها في ضبط الأحكام»، واستنكر حركة اللطيف والاحتجاج، مصنفا القائمين بها صبيانا «يكادون لم يبلغوا الحلم» حولوا المساجد «من دور التضرع والتعبد إلى دور التحزب والتمرد» و«محلات اجتماعات سياسية تروج فيها الأغراض والشهوات»، وختمت الرسالة بضرورة لزوم «السكينة والوقار».(93)

ورغم كل أنواع التنكيل، ومحاولات التمويه، دامت حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري، حوالي ثلاثة أشهر، استعمل الوطنيون خلالها، طرقا وأساليب مختلفة للمواجهة، عرضتهم للقمع الشديد، وهَدَتهم في نفس الوقت إلى التفكير في أساليب مواجهة طويلة الأمد، فشنوا حملة توعية بأخطار السياسة البربرية، انطلقوا فيها من اعتبار تلك السياسة حربا صليبية تلزم مواجهتها عن طريق وثبة إسلامية، وأسسوا في هذا السياق جمعية للمحافظة على القرآن، كما تكتلت جهودهم، في سبيل تربية الناشئة المغربية على أساس الإسلام والوطنية، عن طريق الإكثار من الكتاتيب القرآنية المنظمة، وتوسيع نطاق المدارس الحرة، وتنظيمها، إضافة إلى منح حركة الدعوة السلفية الإصلاحية شحنة قوية في مستوى مواجهة حركة التبشير.

ولم يقتصر التنديد بالظهير البربري على المغرب، بل تعداه إلى جهات أخرى من العالم، خاصة البلاد الإسلامية التي كانت معنية بالأمر مباشرة، وشنت حملة على سياسة فرنسا بالمغرب، عزز منطلقاتها، عضو الحركة الوطنية، «الحسن بوعياد»، الذي رحل الى مصر، في مستهل شتنبر من سنة *1930*، ووفد الطلبة المغاربة الذي استقر بفلسطين منذ سنة *1929*، بتشريع السياسة البربرية، عبر سلسلة من اللقاءات، والمحاضرات، قدموا فيها الظهير البربري تهديدا مباشرا للدين الإسلامي.

وبسرعة كبيرة، استقطبت «المسألة البربرية» لجانب «القضية المغربية»، شخصيات، ومؤسسات، وصحف، عززت كفاح الحركة الوطنية في الداخل، وزودتها بنفس إضافي، ونذكر من بين الشخصيات التي لعبت أدوارا طلائعية في هذا المضمار : الأمير شكيب أرسلان، الذي ارتبط منذ هذه الفترة بالوطنيين المغاربة، وأصبح أبا روحيا لم يبخل عليهم بنصائحه وتوجيهاته، ووقوفه إلى جانب قضاياهم، والشيخ محمد رشيد رضا، الداعية السلفي الكبير، صاحب مجلة «المنار»، التي أفردت مجموعة من صفحاتها للحديث عن حالة المغرب،

وما يهدد مصير أهله، ومحب الدين الخطيب صاحب جريدة «الفتح»، التي تتبعت الظهير منذ تجمع 4 يوليوز 1930 بمساجد فاس، بنشرها خبرا عن التظاهرة بالعدد 212 (94)، ومحمد علي الطاهر، صاحب جريدة «الشورى»، التي اهتمت كثيرا بالمسألة البربرية وصداها، فإلى هؤلاء يعود الفضل في التعريف بقضية الظهير البربري، والاتصال بالصحف المصرية التي كتبت ضده(95)...

وكانت الجمعيات الإسلامية، من الفعاليات الرئيسية، في حركة الاحتجاج هاته، بل إن بعضا منها تأسس في سياق التضامن مع المغاربة، ومن هذه الجمعيات نذكر: جمعية «الهداية الإسلامية»، وجمعية «اللواء الإسلامي»، وجمعية «الدفاع عن المسلمين المغاربة»... وأساسا جمعية «الشبان المسلمين»، برآسة «عبد الحميد سعيد»، التي كانت لها فروع بعدد من الدول الإسلامية(96)، والتي أبدت نشاطا كبيرا بالاجتماعات والتجمعات، وبعث النداءات والمراسلات والبرقيات لمختلف الجهات المصرية والفرنسية، والدولية، احتجاجا على السياسة البربرية.

ولم تتخلف «الأزهر»، عن حركة الاحتجاج، إذ بالإضافة إلى عضوية عدد من علمائها في جمعية «الشبان المسلمين»، عقد شيوخها عدة اجتماعات لمناقشة النازلة، وأصدروا عددا من المواقف المناوئة لها، كما أن تلاوة «اللطيف»، انتقلت إلى رواق المغاربة بهذه المؤسسة، بعد صلاة إحدى الجمعات، بمشاركة الجالية المغربية بمصر وعدد من مسلمي شمال افريقيا.(97)

وفي المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقدس في دجنبر من سنة 1931، ومثلت فيه الحركة الوطنية المغربية، بواسطة المكي الناصري، ومحمد بنونة، اللذين قدما للمؤتمر تقريرا عن سياسة فرنسا بالمغرب، اتخذ المؤتمرون، قرارات واضحة تدين السياسة البربرية، وطالبوا بإلغاء الظهير البربري، والكف عن الأساليب التبشيرية(98).

ولكي تعطي الحملة الإسلامية ضد الظهير البربري نتائج ملموسة، لاحظ الأمير شكيب أرسلان، أن الاحتجاجات الموجهة إلى الجرائد والحكومات العربية، وسفراء فرنسا وقناصلتها، غير كاف لفضح فرنسا - رغم أهميته - ورأى أن «الواجب لإتمام الفضيحة تكرار الإشتكاء، وموالاة الإبراق لجمعية الأمم بدون

انقطاع، وإلى الدول كلها، وإلى نفس دولة فرنسة ونوابها وشيوخها»، وطالب باستعمال سلاح اعتبره أمضى من ذلك «هو سلاح المقاطعة في الأخذ والعطاء، حتى لا يبقى معاملة لمسلم مع افرنسي مادام الظهير البربري غير ملغى»[99]. وتنفيذا لهذا النداء، أمطرت الهيئات والمؤتمرات والشخصيات الإسلامية، جمعية الأمم بجنيف، ببرقيات ورسائل الاحتجاج، التي استمرت تتجدد كل سنة منذ دجنبر 1930 إلى ماي 1934[100].

وحتى في فرنسا بلد المسؤولين عن السياسة البربرية، لم يعدم المغاربة مناصرين لقضيتهم، حيث لعبت بعض عناصر اليسار الفرنسي، أدوارا طلائعية في التنديد بهذه السياسة، والتضامن مع الوطنيين، بتقديم مساعدات جلى لحركتهم، كانت أولى ثمراتها المساهمة في إقامة عدة مهرجانات، وتوزيع عدة نشرات، وإصدار كتيب يكشف عن خبايا السياسة البربرية، وانعكاساتها، وموقف الشعب المغربي منها، تحت عنوان «عاصفة على المغرب أو أخطاء السياسة البربرية»، الذي نشر بإمضاء «مسلم بربري» سنة 1931.

3 ـ تطور الحركة الوطنية في أعقاب حركة الاحتجاج :

أ) التنظيم والنضال الصحفي:

كانت حركة الاحتجاج ضد الظهيرالبربري ـ على حد قول علال الفاسي ـ «فاتحة عهد كفاح وطني في الداخل والخارج»[101]، دفعت بالوطنيين إلى تنظيم أنفسهم، وتأطير معركتهم، فأسسوا تنظيما سريا، أطلقوا عليه اسم «الزاوية»، أرجع علال الفاسي في بعض كتاباته، فكرة تأسيسه إلى ثلاثة أشخاص هم علال الفاسي ، وأحمد مكوار، وحمزة الطاهري[102]. كما تحدث عن منزل السيد أحمد بوعياد مكانا للإجتماع التأسيسي، وإقرار قوانين التنظيم، بأداء اليمين عليها[103]، دون إشارة إلى واضعي هذه القوانين، الذين حددهم عبد الكريم غلاب فيما بعد ـ في علال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني[104].

وكان تأسيس الزاوية على ما يبدو بين شهر يوليوز، وشهر غشت من سنة 1930[105]، وإن كان البعض يجعله حوالي سنة 1931[106]. أما عدد أعضائها، فكان يتجاوز العشرين عضوا بين مؤسسين وملحقين، من بينهم عدد من

وطنيي المنطقة الخليفية التي ساهمت بفعالية في معركة الاحتجاج ضد الظهير البربري.

وبعد مدة من تأسيس «الزاوية» أسس الوطنيون، تنظيما سريا آخر، موازيا لها، باسم «الطائفة» ضم عددا من الأعضاء من مختلف المدن الكبرى، بلغ عددهم حوالي الخمسين.

ويبدو أن اختيار اسم «الزاوية» و«الطائفة» كان إما بقصد مغالطة سلطات الحماية حتى لا تنتبه إلى التنظيم، وإما تيمنا بما قامت به الزوايا في تاريخ المغرب من أدوار جهادية كبرى.

وفي سياق تطوير أساليب النضال والمواجهة، عزز الوطنيون تنظيمهم السري، بمنبر صحفي، التقت حول ضرورته إرادة وواقع الحركة الوطنية المغربية، مع إرادة بعض الجهات اليسارية الفرنسية. ذلك أنه في خضم حركة المواجهة مع الفرنسيين بسبب الظهير البربري، زار المغرب المحامي «روبير جان لونكي»، - وهو مناضل في الحزب الاشتراكي الفرنسي، وابن أحد مسيري الحزب، المحامي جان لونكي، حفيد كارل ماركس - للدفاع عن أحد وطنيي مدينة الرباط، «أحمد الجبلي العيدوني»، الذي اعتقلته سلطات الحماية بتهمة تحرير، وتوزيع مناشير معادية لفرنسا، ومراسلة بعض الملوك والرؤساء الأجانب، لفضح السياسة البربرية، فتوثقت العلاقة بينه وبين الوطنيين المغاربة بشكل جعله يفضي إلى محمد حسن الوزاني، وأحمد بلافريج، وعمر بن عبد الجليل، أثناء زيارتهم له بباريس،بفكرة راودته على إثر أحداث الظهير تخص إصدار مجلة تهتم بواقع المغرب، تحت الحماية الفرنسية، وهي فكرة طالما راودت عناصر الحركة الوطنية كذلك. فكان إلتقاء فكرة الطرفين من وراء إصدار منبر صحفي في شكل مجلة، تحت اسم «مغرب»، تولى رآسة تحريرها، «روبير جان لونكي»، بمساعدة وطنين مغاربة، على رأسهم أحمد بلافريج ومحمد حسن الوزاني.

لقد صدر العدد الأول من هذه المجلة - التي استمرت إلى أكتوبر من سنة 1935 ، مع بعض الانقطاع ابتداء من أبريل 1934 - في شهر يوليوز 1932 ، مصنفة نفسها «مجلة استطلاعية في مجال الاقتصاد»، قبل أن تغير هذا التصنيف ابتداء من العدد الثاني، بأخر جعل منها «مجلة للدفاع عن حقوق الأمة المغربية»، موجهة في نفس العدد نداء إلى المغاربة للاهتمام بالمجلة.

«وتفهم محتوياتها، والتحلي بروحها، والدعاية لمبادئها».

وإذا كان اهتمام هذه المجلة، فيما يخص المغرب، قد ركز على أهم قضايا ومشاكل البلاد، في ظل الحماية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فإن مسألة السياسة البربرية في هذاالسياق، شغل حيزا وافيا بمساهمة أقلام مغربية وفرنسية، حرصت على الحديث عن هذه السياسة بين الفينة والأخرى، كما اجتهدت في إصدار العدد الحادي عشر، خاصا بهذه المسألة.

وعلى العموم، ومن خلال الدور الذي لعبته مجلة «مغرب»، في تطوير العمل الوطني، كانت هذه المجلة عن قصد ووعي لسانا للحركة الوطنية، منسجمة مع النداء الذي وجهته في العدد الواحد والعشرين للشعب المغربي: «إن هذا أول لسان حر انطلق للدفاع عن حقوقك والتعبير عن رغائبك ومتمنياتك»، وكان الوطنيون المغاربة يعتبرونها «من بين جلائل الأعمال التي نالها العاملون من الأمة المغربية» و«منبر القضية المغربية»، المناط بـ «خدمة الشعبين الفرنسي والمغربي»[107]، حملت على عاتقها مهمة فضح ممارسات الفرنسيين المنافية لمبدإ ومعاهدة الحماية، معززة بلجنة رعاية كونها لها «روبير جان لونكي» من مجموعة مثقفين وسياسيين فرنسيين وإسبان، ساهموا في هذا الفضح على صفحات المجلة، أو في مجالات أخرى، خاصة، البرلمان الفرنسي، من خلال تقديم الأعضاء البرلمانيون منهم عدة احتجاجات، وتساؤلات، ضد الأوضاع المزرية والقمعية التي كان يعيشها المغاربة[108].

ولقد أقَضّت مواقف «مغرب»، ومضامين ما كانت تنشر من مقالات، مضاجع بعض الفرنسيين، بشكل جعلها عرضة لحملات الصحافة الاستعمارية الصادرة بفرنسا أو بالمغرب، وتسبب في منع دخولها المغرب، خاصة المنطقة السلطانية، عدة مرات.

وفي إطار تعزيز ما حملته هذه المجلة للحركة الوطنية من نتائج، عرفت بها وببعض أهدافها ومطالبها، ومن أجل المساهمة في إحكام تنظيم العمل الوطني، أصدر محمد حسن الوزاني، من مدينة فاس في غشت من سنة 1933، أول جريدة حرة بالمغرب صدرت من طرف مغاربة، هي الأسبوعية «عمل الشعب»، محددا لها هوية لسان «للدفاع عن المصالح المغربية»، وشعارا مقتبسا عن قولتين ليبراليتين للوطني المصري «سعد زغلول»، تمجدان الحرية، ودور

الصحافة في النقد البناء. أما الهدف من صدور هذا المنبر، فحددته افتتاحية العدد الأول في الوصول إلى تفاهم بين المغاربة والفرنسيين، عن طريق القيام بدور صلة الوصل، بين أهل المغرب، والرأي العام الفرنسي، في نطاق تفاهم منشود، من أجل تغيير الأوضاع، وإرضاء المطالب المغربية في مجال التقدم، والإصلاح والحرية.

أما فيما يخص مضامين مقالات هذه الجريدة. فكان تركيزها على الحريات الديمقراطية، وإصلاح التعليم، والعدلية، والجهاز الفلاحي،. ونقد السياسة البربرية، ومواضيع أخرى انصبت في مجملها على المشاكل الداخلية للبلاد، وعلاقة المغرب بفرنسا، والمطالبة بالتزام الفرنسيين، وامتثالهم لبنود معاهدة الحماية، ومعاملة المغاربة، كمحميين وليس كمستعمرين.

وبذلك شكل صدور «عمل الشعب»، منعطفا مهما في بداية تنظيم الحركة الوطنية السياسية، خلق فرصة مخاطبة سلطات الحماية، والرأي العام الفرنسي من خلال منبر يصدر من داخل المغرب، ومكن من أداة للتعبير عن مطالب المغاربة، وموقفهم من ممارسات الحماية، ومن إطار تبلورت على أعمدته الخطوط العريضة للإيديولوجية الوطنية بالمغرب وحركتها، ومن لسان حال دخل به الوطنيون المعترك الصحفي الداخلي، الذي كان يعج بصحف كثيرة متعددة المشارب والاتجاهات، في غياب لسان لأهل البلد الشرعيين.

وإذا كان صدور «عمل الشعب»، باللغة الفرنسية، فالأمر لم يكن اختيارا، وإنما ضرورة فرضها موقف الإقامة العامة الرافض لإصدار جريدة باللغة العربية في المغرب[109].

ب) برنامج الحركة الوطنية أو مطالب الشعب المغربي :

خاض الوطنيون من خلال «عمل الشعب»، وإلى جانبها، معارك أساسية، كان لها أبلغ الأثر على العمل الوطني، فواجهوا ـ على سبيل المثال ـ حركة المستوطنين الفرنسيين، دعاة نهج الاستعمار الفلاحي، الذين بالغوا في المطالبة بتعويض ما لحقهم من أضرار إثر الجفاف الذي عرفته البلاد في مستهل الثلاثينات، ونتائج الأزمة الاقتصادية العالمية التي وصلت المغرب، واندلعت بين الطرفين مواجهات، فرضت تدخل الإقامة العامة بينهما[110].

وفي سبيل خلق نوع من التقارب بين السلطان، وحركة الشباب الوطني، وتأسيس مناسبة عيد وطني ذو صبغة سياسية[111]، ساهمت الجريدة، والقائمين عليها في إبراز فكرة عيد العرش، إلى الواقع، والضغط للترخيص به من طرف سلطات الحماية، كما ساهمت بشكل فعال وعملي في تدشين المناسبة الأولى له، قبل صدور الترخيص، ولعبت دورا في الاحتفال بالزيارة التي قام بها السلطان لفاس سنة *1934*، سواء بما نشرته على صفحاتها حول موضوع الزيارة، أو بما قام به القائمون عليها من مساهمة في تنظيم الاحتفالات.

وقد تعرضت «عمل الشعب»، منذ بداية صدورها، لمضايقات ومؤامرات، من طرف غلاة الاستعمار، الذين شنوا حملة ضد صدورها، معتبرين السماح به «جبنا غير قابل للتفسير»، لأنها في نظرهم «أداة تحطيم النفوذ الفرنسي بالمغرب، كما صنفوا المسؤول عنها «قطب الحركة ضد الوجود الفرنسي» ومحور «الجاسوسية المعادية لفرنسا»[112].

وكان من نتائج الصراع والمؤامرات، صدور أمر أول بتوقيف هذه الجريدة، اضطر الوطنيون إلى تعويضها بمنبر آخر، تحت اسم «إرادة الشعب»، إلى حين رفع قرار التوقيف من طرف محكمة الاستئناف بالرباط، ثم صدر في حقها توقيف ثان إثر الاحتفالات، بزيارة السلطان لفاس بقرار - صادف الذكرى الرابعة لصدور الظهير البربري - صادق عليه نائب المقيم العام بتاريخ *16* ماي *1934*، مبررا بتهمة الاخلال بالنظام العام، والمس بأمن جيش الاحتلال، والدعوة إلى التمرد والتحريض.

وفي نفس الوقت الذي صدر فيه هذا المنع، صدر منع مشابه في حق مجلة «مغرب» الصادرة من باريس، ومجلة «السلام»، وجريدة «الحياة» الصادرتان في تطوان، من دخول المنطقة السلطانية.

وبمنع الصحافة الناطقة باسم الحركة الوطنية من الصدور، والرواج، فرض على الوطنيين بالمنطقة السلطانية نوع من الفراغ السياسي، غير أنهم تجاوزوه بخطوة إيجابية، شكلت منعطفا سياسيا جديدا ومهما في تطور العمل الوطني، تمثلت في صياغة برنامج مطلبي قدم للمراجع العليا بالمغرب وفرنسا في شكل مجموعة من المطالب المغربية.

والجدير بالإشارة أن فكرة هذا البرنامج كانت قد اقترحت منذ سنة *1933*

من طرف وطنيي مدينة سلا[113]، غير أنها لم تلق الاهتمام الجديرة به، في حينه لتصبح فارضة نفسها كفكرة متبناة من طرف وطنيي مدينة فاس، بعد منع «عمل الشعب»، وحدة بروز حاجة الحركة الوطنية «إلى تدوين برنامجها السياسي في وثيقة تتقدم بها هويتها إلى الرأي العام الخارجي، وتركز كفاحها على محاورها»[114].

ويلاحظ المتصفح لهذا البرنامج الذي أطلق عليه اسم «مطالب الشعب المغربي» أو «برنامج الإصلاحات المغربية»، التشابه الكبير بين محتواه، ومضامين ما كان ينشر في مجلة «مغرب» وجريدة «عمل الشعب»، بمعنى أنه جاء تجميعا لمطالب الحركة الوطنية منذ بداية حركة الاحتجاج ضد الظهيرالبربري، وتتويجا لهذه الحركة في نفس الوقت.

وقد أنيطت مهمة تقديمه للمراجع العليا في كل من الرباط وباريس، يوم فاتح دجنبر من سنة 1934، بعشرة من الوطنيين - تغيب أحدهم يوم التقديم - موزعين بين ثلاثة وفود[115].

ويذكر الوزاني في مذكراته، أن مشكلا تقنيا اعترضه صحبة رفيقه عمر ابن عبد الجليل - كمبعوثين لباريس - تمثل في الافتقاد، إلى اسم الهيئة التي يقدمان باسمها البرنامج، وأنه لحل المشكل اقترح بالفرنسية اسم «لجنة العمل المغربي»، التي عربها باسم «كتلة العمل الوطني»، اقتباسا عن اسم الكتلة الوطنية السورية التي كان على اتصال وثيق ببعض مناضليها من الشبان الطلبة في باريس وجنيف[116].

وتعود الأسباب التي عزا إليها الوطنيون تقديم مطالبهم إلى الانحراف الذي لحق تطبيق نظام الحماية، وحوله عن الغاية التي وضع من أجلها[117]، وتسخير الإصلاحات المختلفة، التي نفذها الفرنسيون بالمغرب، للنزالة الأوربية، على حساب أهل البلد[118]، وسن سياسة تفرقة بين المغاربة، بإحداث أنظمة شاذة، مثل النظام المبني على السياسة البربرية، ومحاولة فرنسة الأكثرية العظمى من الأمة[119].

أما الهدف الذي توخوه من وراء تقديمها، فتم تحديده أساسا في «حاجة البلاد الماسة، إلى نظام صالح، يحفظ حقوق المغاربة، ومصالحهم، أمة وأفرادا ويسير بهم في صراط التقدم المستقيم»[120]، عن طريق تهييء حلول للمشاكل

القائمة، بشكل يتيسر معه «تحسين العلائق بين مختلف العناصر المتساكنة في البلاد، ويضمن للجميع مصالحهم، والمحافظة على حقوقهم المشروعة، ضمن الأوفاق الدولية، وطبقا للحماية، كما تقتضيها المعاهدات وتسمح بها في حدود القانون الدولي». (121)

وجاء محتوى هذه المطالب، «في نص حديث أسلوبا... نص قانوني الصيغة، متماسك الفقرات، ليبرالي المضمون» (122) موزعا بين إصلاحات سياسية، وأخرى اجتماعية، واقتصادية ومالية، وإصلاحات متفرقة، بشكل مفصل ودقيق، يطمح إلى عصرنة المغرب، وتحديث بنيته، دون المس بخصوصياته الثقافية، والدينية، تمنى الوطنيون من خلال تقديمه البرهان على حسن غاية حركتهم(123)، وفي نفس الوقت تنبيه سلطات الحماية لأخطائها، أملا في تصحيحها، بسلوك سياسة رشيدة(124)، كما أملوا من تطبيقه في «رُقيّ الأمة وتحقيق أمانيها» (125).

ومهما كان موقف سلطات الحماية من هذه المطالب التي جاءت بشكل أو آخر، تتويجا لحركة الاحتجاج، ضد الظهير البربري، فإن إعدادها، وتقديمها - في حد ذاته -، شكل حلقة متطورة في سيرورة العمل الوطني، رفعت الكتلة إلى مصاف التنظيمات السياسية، المحددة الأهداف، وفرضتها طرفا أساسيا في مناقشة مشاكل البلاد، مع ما حمله ذلك من اعتراف، ارتقى من الضمني، إلى الرسمي...

هوامش وإحالات :

(1) LUCCIONI (J) : L'ELABORATION DU DAHIR BERBERE DU 16 MAI 1930, R.O.M.M. 38 - 1984) 2.

(2) WATERBUR (J) : LE COMMANDEUR DES CROYANTS, LA MONARCHIE MAROCAINE ET SON ELITE, Paris PUF, 1975.

(3) AGERON (C.R.) : LA POLITIQUE BERBERE DU PROTECTORAT MAROCAIN DU 1913 A 1934, Ruvue d'histoire moderne et contemporaine, T. XVIII, Janvier - Mars 1971.

(4) العروي عبد الله : مجمل تاريخ المغرب، الدار البيضاء - المركز الثقافي العربي - 1984، ص 43.

(5) هذا ما كتبه الجنرال فيدرب عام 1867، انظر العروي، نفس المرجع والصفحة.

(6) من الأمثلة المتأخرة عن ذلك كتاب :
BREMOND (E) ; BERBERES ET ARABES : LA BERBERIE EST UN PAYS EUROPEEN, Paris - PAYOT 1950.

(7) العروي : م س ، ص 43.

(8) انظر بوطالب ابراهيم : البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية، حصيلة وتقويم ضمن ندوة البحث في تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم - الرباط - منشورات كلية الآداب 1989 ، ص ص 107 - 173.

(9) SURDON (G.) : INSTITUTION ET COUTUMES DE BERBERES DU MAGHREB - MAROC - ALGERIE - TUNISIE - SAHARA. Tanger - Fes - Les édistions internationales 1936, p. 473.

(10) AGERON (C.R.) : LES ALGERIENNES MUSULMANES ET LA FRANCE (1871 - 1919), T. I, Paris - Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Paris - Sorbinne 1968, P. 268.

(11) المرجع نفسه، ص 269.

(12) حول مجموعة الأفكار التي راودت مفكري السياسة البربرية بالجزائر ودعاتها. انظر نفس المرجع، ص. 270 وما بعدها.

(13) الميلي محمد : ابن باديس وعروبة الجزائر. بيروت، دار العودة - دار الثقافة، 1983 ، ص 40

(14) من تقرير سري بعثه من الجزائر في 24 أبريل 1881 ، كبير أساقفة الجزائر «لافيجري» إلى الأب شارمتان، انظر نصه معربا بقلم الصادق بن مهني، ضمن كتاب : المحجوبي علي : انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، سلسلة ما يجب أن تعرف عن تونس - سراس للنشر، 1986 - ص ص 159 - 165.

(15) MARTY (P.) : LE MAROC DU DEMAIN, Paris C.A.F. 1925, P. 213.

(16) AGERON (C.R.) : LA POLITIQUE ..., P. 63.

(17) المرجع نفسه، ص 62.

(18) المرجع نفسه.

(19) انظر بهذاالصدد : لكلرك (ج) : الانتروبولوجيا والاستعمار، ترجمة جورج كتورة، بيروت - معهد الانماء العربي، 1986 ، ص. 40.

(20) المرجع نفسه، ص. 33.

(21) القولة لأحد أقطاب السياسة البربرية المسمى «ريبو»
انظر تقرير: فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى، المقدم إلى المؤتمر الإسلامي بالقدس سنة 1931 ، والمنشور بتصدير لمحمد المكي الناصري بالقاهرة سنة 1932.

(22) MARTY : LE MAROC DE DEMAIN, P. 216.

(23) المرجع نفسه، ص. 229.

(24) المرجع نفسه، ص. 216.
(25) المرجع نفسه، ص. 216.
(26) نفسه، ص 217.
(27) نفسه، ص 217.
(28) نفسه، ص 217.
(29) نفسه، ص 229.
(30) AGERON : LAPOLITIQUE..., P. 57.
(31) MARTY : P. 216.
(32) AGERON : P. 51.
(33) AGERON, P. 52.
(34) لكلرك : م س، ص 39.
(35) المرجع نفسه، ص 38.
(36) حول هذه النقطة، انظر لكلرك، م س، ص 37.
(37) نفسه، ص 36.
(38) AGERON, P. 60.
(39) انظر لكلرك : م س، ص 20.
(40) AGERON, P. 60.
(41) انظر لكلرك : ص 21.
(42) MARTY, P. 218.
(43) انظر : فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى، ص 16.
(44) AGERON, P. 62.
(45) صدرت ظهائر أخرى في 2 يونيو 1915 ـ 27 أبريل 1919 ـ 15 يونيو 1922 ـ 27 يناير 1923 ـ 10 غشت 1927 ـ 4 غشت 1928. إضافة إلى قرارات وزيرية لـ 22 شتنبر 1915 ـ 5 ماي 1928 ـ 6 أبريل 1928.
(46) MARTY, P. 221.
(47) MARTY; P. 222.
(48) انظر : فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى، ص 11.
(49) MARTY; P. 216.
(50) AGERON; P. 60.
(51) MARTY; P. 225.
(52) المرجع نفسه، ص 225.
(53) المرجع نفسه، ص 226
(54) نفسه، ص 226.

(55) نفسه، ص 240.

(56) AGERON; P. 65.

(57) MARTY; P. 241.

(58) المرجع نفسه، ص 240.

(59) نفسه، ص 247.

(60) نفسه، ص 248.

(61) نفسه، ص 241.

(62) نفسه، ص 241.

(63) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(64) AGERON; P. 65.

(65) AGERON; P. 65.

(66) انظر : فرنسا وسياستها البربرية بالمغرب الأقصى، ص 24.

(67) MARTY; P. 224.

(68) فرنسا وسياستها البربرية...، ص 24.

(69) الوزاني محمد حسن : مذكرات حياة وجهاد، الجزء 3. بيروت، مؤسسة محمد حسن الوزاني ـ 1984، ص 67.

(70) المرجع نفسه، ص 17.

(71) نفسه، ص 18.

(72) AGERON (C.R.) : LA POLITIQUE... P. 74.

(73) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(74) انظر : فارس محمد خير : تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب، دمشق ـ ب ن. 1972، ص 451.

(75) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(76) حول الأطروحتين انظر LUCCIONI (J) : L'ELABORATION..., P.P. 76 - 77.

(77) المرجع نفسه، ص 78.

(78) م س، ص 14.

(79) المذكرات، ج 3، ص 68.

(80) هذا مثال جاء في جريدة «الطان»، عدد 27 ماي 1930، انظر : فرنسا وسياستها البربرية...، ص 70.

(81) المرجع نفسه، ص 71.

(82) JULIEN (C.A.) : L'AFRIQUE DU NORD EN MARCHE, 3e éd. Paris, Juliard 1972, P. 131.

(83) LA COUTURE (J. et S.): LE MAROC A L'EPRUEVE, Paris, Seuil 1958,P. 86.

(84) LUCCIONI (J.) : L'ELABORATION..., P. 89/

(85) BRAWN (K.) : RESISTANCE ET NATIONALISME, In A.R.R. P.P. 478-487.

(86) انظر : الجراري عبد الله : شذرات تاريخية من 1900 الى 1950، الدار البيضاء ـ

مطبعة النجاح الجديدة 1976، ص 55.

(87) المرجع نفسه، ص 52.

(88) معنينو (أ) والصبيحي (ب) : الانطلاقة الأولى للمغرب سياسيا... جريدة الأنباء، عدد 16 ماي 1967.

(89) انظر : نموذجا لهذه الخطب بكتاب الجراري، م س، ص ص 52 ـ 55.

(90) المرجع نفسه.

(91) انظر نص هذه الخطبة بجريدة السيف القاطع عدد 4 فبراير 1933.

(92) الوزاني محمد حسن : المذكرات، ج 3، م س، ص 84.

(93) انظر نص الرسالة بكتاب الجراري، م س، ص ص 63 ـ 64.

(94) انظر : بوعياد الحاج الحسن : الحركة الوطنية والظهير البربري، الدار البيضاء ـ دار الطباعة الحديثة 1979، ص 25.

(95) انظر : بنونة المهدي : المغرب ... السنوات الحرجة، جدة ـ الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1989، ص 37

(96) المرجع نفسه، ص 34.

(97) انظر : بوعياد الحسن : م س، ص 79.

(98) من رسالة المؤتمر إلى جمعية الأمم بجنيف : انظر نصها بملحق مقال :
DE MADRIAGA (M.R.) : LE DAHIR BERBERE ET LA SOCIETET DES NATIONS, Cahier de la médéterrenée, N° 19, Décembre 1979.

(99) شكيب أرسلان : الاحتجاج على فرنسا من أجل مسألة البربر، بوعياد الحسن : م س، ص ص 279 ـ 283.

(100) انظر مقال : ...DE MADRIAGA

(101) انظر : علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، طنجة ـ عبد السلام جسوس ـ ب.ت. ص 148.

(102) علال الفاسي : عقيدة وجهاد : الطبعة الثانية : الرباط ـ مطبعة الرسالة، 1981، ص 10.

(103) نفس المرجع والصفحة.

(104) غلاب عبد الكريم : تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب... الجزء 1 ـ الطبعة الثانية ـ الرباط مطبعة الرسالة 1987 ـ ص 66.

(105) عقيدة وجهاد ، ص 10.

(106) غلاب: ص 66.

(107) انظر خطاب محمد حسن الوزاني في الذكرى الأولى لمجلة «مغرب»، المذكرات، ج 3، م س، ص ص 268 ـ 297.

(108) انظر «مغرب»، عدد 5، نونبر 1932.

(109) انظر «مغرب» عدد 14 ـ شتنبر 1933.
(110) حول هذه المواجهة انظر : الوزاني : المذكرات، ج 3، ص 417.
(111) انظر الوزاني محمد حسن : ملك لا كالملوك، متى وكيف برزت فكرة عيد العرش، الرأي العام، عدد 17 يونيو 1956.
(112) انظر حول هذا الموضوع : الوزاني : المذكرات، ج 3، ص 367 و 370 و 386.
(113) انظر بهذا الصدد : القادري أبو بكر : سعيد حجي 1912 ـ 1942، دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي، ج 1، الدار البيضاء ـ مطبعة النجاح الجديدة 1979، ص 93
(114) انظر : بوطالب عبد الهادي : ذكريات وشهادات ووجوه، الحلقة 39، جريدة الشرق الأوسط، عدد 18 يناير 1989.
(115) تكون الوفد الذي توجه إلى الإقامة العامة من علال الفاسي، ومحمد اليزيدي، ومحمد الديوري، والوفد الذي توجه للقصر من محمد غازي، وأحمد الشرقاوي، وعبد العزيز ابن ادريس، وأبو بكر القادري، والمكي الناصري (غير أن هذا الأخير سافر إلى تطوان للعمل في الحقل الوطني، وتغيب يوم تقديم المطالب)، والوفد الذي توجه إلى باريس من : محمد حسن الوزاني، وعمر بن عبد الجليل.
(116) انظر المذكرات، ج 4و ص 71.
(117) انظر نص المطالب بكتاب : محمد حسن الوزاني : مذكرات..، ج 4، ص ص 91 ـ 102 ـ ص 384.
(118) المرجع نفسه، ص 380.
(119) نفسه، ص 383.
(120) نفسه، ص 385.
(121) نفسه، ص 385.
(122) الجابري محمد عابد : تطور الانتلجنسيا المغربية، الأصالة والتحديث في المغرب، دراسات عربية، العدد 1 ـ 2 ، السنة العشرون، نونبر ـ دجنبر 1983، ص ص 3 ـ 39، ص 25.
(123) المطالب...، م س، ص 387.
(124) المرجع نفسه، ص 387.
(125) نفسه، ص 386.

مدرسة «الحوليات»

گي بوردي
ترجمة : مصطفى الناجي

هناك نزعة جديدة للتأريخ الرسمي الفرنسي، تعبر عن نفسها في صمت في «مجلة التركيب» «La Revue de la Synthèse» خلال العشرينات، وبشكل أكثر علانية في مجلة «الحوليات» «Les Annales» خلال الثلاثينات، معارضة بذلك هيمنة «المدرسة الوضعية»، إن هذا التيار المجدد يهمل الحدث، ويلح على المدة الطويلة؛ يحول اهتمامه عن الحياة السياسية، نحو النشاط الاقتصادي، التنظيم الاجتماعي وسيكولوجية الجماعة، يعمل على تقريب التاريخ من العلوم الانسانية الأخرى. وقد تم عرض هذه التوجهات الجديدة ضمن المقالات السجالية لـ "ل. فيفير L. Febver" (معارك من أجل التاريخ)، والبيان غير المكتمل لـ "م. بلوخ M. Bloch" (مهنة المؤرخ)، أو ترجمت ضمن تطبيقات نموذجية مثل أطروحات "ف. بروديل F. Braudel" (البحر الأبيض المتوسط في عهد فيليب الثاني)، و"پ. غوبير P. Goubert" (بوڤي وبوڤيسيس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر)، وغيرها. وبعد الحرب العالمية الثانية، فرض «التاريخ الجديد» نفسه اعتمادا على مجلة ـ «الحوليات Les Annales ESC» ـ التي كانت شهرتها تزداد اتساعا، وعلى معهد للبحث والتدريس ـ الشعبة السادسة من المدرسة التطبيقية للدراسات العليا L'Ecole pratique des Hautes Etudes ـ وعلى شبكة من العلاقات داخل أوساط النشر والصحافة. وخلال الخمسينات والستينات قام الساهرون على «الحوليات» بإلقاء الضوء على ميادين الجغرافية التاريخية، التاريخ الاقتصادي، الديمغرافية التاريخية؛ وخلال السبعينات، دشنوا ميدان تاريخ العقليات. وبعد نصف قرن من التجارب،

طبعت روح «الحـوليـات» جل المؤرخين بفـرنسـا ـ دون أن تقـضي على جـمـيع المعـارضـات الجـامـعيـة ـ وأثرت في بعض المؤرخين الأجانب، بأوروبا الغـربيـة، الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

1 - فـيـفـر و «الحـوليـات» :

حصـل لوسيـان فيـفـر، المزداد سنة *1878* ، على تكوينه كـمـــؤرخ بنانسي، ثم باريس (المدرسة العليا للأساتذة، والسوربون) في وقت كـانت فـيـه «المدرسة المنهجيـة» تمجد اهتمامها بالتنقيب عن التفاصيل، وتعطي الامتيـاز للبـعـد السـيـاسي، وتبـدو مـهـووسة بالحدث. وقد كـان فـيـفـر الشـاب مضطرا للخضـوع لقـوانين النمط الجـامـعي المهـيـمن آنذاك : فـخـصص أطروحـتـه لنيل الدكتوراه لقضيـة ديبلومـاسيـة وعسكرية؛ إلا أنه حاول أن يوسع رؤيته لتشمل مجتمعا ما، داخل إطار منطقة ما؛ وهو ما يفسر عنوان الأطروحة: «فـيليب الثـاني و[إقليم] فـرانش ـ كـونتي» والعنوان الفـرعي «دراسـة في التـاريخ السـيـاسي، الديني والاجتـمـاعي» (*1911*) . بعـد ذلك بقليل، ألف ل. فـيـفـر «تاريخ [إقليم] فرانش ـ كونتي» (*1912*) الذي يعبر عن تعلقه بهذا الإقليم. عين أستاذا بستراسبورغ سنة *1919* ، ثم أستـاذا بالكوليج دو فرانس سنة *1933* فواصل من خلال أبحاثه ومحاضراته عمله متخصصا في القرن السادس عشر. ففي كتبه الأساسية، اهتم بالسير، وهي نوع تقليدي، إلا أنـه يجعل «بطله» يواجه مجتمع عصره؛ إنه يتحول بالتدريج من تحليـل شخصية بـارزة إلى استكشاف العقليات الجماعية، نجد هذه المقاربة في كتبه «Un destin : Martin Luther» (قدر : مارتان لوثر، *1928*)؛ «Origène et des Periers ou l'enigme du Cybalum mundi» (أوريجين ودي بيـريـيــه أو لغـز [كتاب] Cybalum mundi *1942*)؛ «Le problème de l'incroyance au XVII^{e} siècle : La religion de Rabelais» (مـشـكلة الكفـر في القـرن الســادس عـشـر : ديانة رابليـه، *1942*)؛ «Autour de l'Hoptaméron, amour sacré, amour profane» (حـول المجموعة القـصـصيـة l'Hoptaméron، الحب المقـدس والحب المدنس (حـول مـــارغــريت دي نافـار). وقد استعمل هذا «المتخصص في القرن السادس عشر» موهبته أيضا في مقالات عديدة مثل:

«G. Budé et les origines de l'humanisme français»

(ج. بوديه وجذور النزعة الإنسانية الفرنسية (مجلة التركيب ، 1907) ؛

«La gerre de paysans en Allemagne»

(حرب الفلاحين بألمانيا ، الحوليات Les Annales ، 1934) ؛

«Le capitalisme liègeois au XVI siècle»

(رأسمالية ليبج خلال القرن السادس عشر ، الحوليات، 1940) ؛ الخ...

وقد انضم لوسيان فيفر منذ وقت مبكر إلى مشروع هنري بيبر . وقد كان هذا الفيلسوف أحد الأوائل الذين تصدوا لـ «المدرسة المنهجية»؛ إنه يرى في التاريخ شيئا آخر غير ممارسة التنقيب عن التفاصيل، يرى فيه الأساس الذي يقوم عليه أحد علوم تطورات الإنسانية. وهو ما تعبر عنه أطروحته : «مستقبل الفلسفة: خطاطة لتركيب المعارف المؤسسة على التاريخ» (1893). في سنة 1900 ، أصدر H. Berr «مجلة التركيب»، التي أشرف على إدارتها طيلة نصف قرن. وقد أصبحت أعدادها ملتقى يجمع إ. دوركايم وأتباعه من علماء الاجتماع؛ پ ڤيدال دي لابلاش P. Vidal de la Blache وأصدقاؤه الجغرافيون؛ ف. سيمياند F. Simiand واقتصاديون آخرون؛ هـ. ڤالون وعلماء نفس آخرون ؛ وأخيرا ل. فيفر ومؤرخون آخرون معادون لـ «الوضعيين». إن علم التاريخ، باعتباره حصيلة للتجارب الإنسانية، مؤهل لأن يصبح علم العلوم، في نظر هـ. بير. وبالنسبة لـ ف. سيمياند، يجب على التاريخ أن يذوب في أحد العلوم الاجتماعية ويعطيها عمقا زمنيا . أما ل. فيفر، فإنه يبقى مترددا بين وجهتي النظر هاتين، ويتشبث بفكرة وحدة العلوم الإنسانية. وفي سنة 1920 ، أصدر هـ. بير سلسلة ضخمة - «تطور الإنسانية» - ظهر منها أربعون مجلدا خلال ما بين الحربين. وقد ساند ل. فيفر هذا العمل الجماعي، خصوصا بنشره، ضمن هذه السلسلة. لكتابه «الأرض والتطور الإنساني» سنة 1922 . وقد حفظ درس پ. ڤيدال دي لابلاش، فعمل على مد جسر بين التاريخ والجغرافية، واقترح أن «يبرز، عن طريق المقارنة والتجريد، الدور الذي يلعبه في التواريخ الإنسانية عدد من العوامل التي تعتبر جغرافية بالدرجة الأولى: المسافة، الفضاء، الموقع...» (ص 37). إن هذا الكتاب العام جدا، والسابق لأوانه ربما ، يفتح في نفس الوقت الطريق أمام الجيو - تاريخ، «أمام جغرافية إنسانية حقيقية تعود بهذا الميدان إلى بداياته».

وخلال العشرينات، بعدما عادت الألزاس ـ لورين إلى الحضيرة الفرنسية، جمعت جامعة ستراسبورغ أساتذة لامعين ومبتكرين. هناك التقى ل. فيفر وم. بلوخ، فانعقدت بينهما أواصر الصداقة، ووضعا مشروعا لتجديد التاريخ؛ وفتحا حوارا مع الجغرافي هـ. بوليغ وعالم النفس ك. بلونديل، والعالم الاجتماعي ج. لوبرا، وزملاء آخرين متفتحين على التفاعل بين التخصصات. كان م. بلوخ ول. فيفر قد وصلا [آنذاك] إلى سن النضج، وكانا يتمتعان بدعم دار النشر أ. كولان فأسسا مجلة «حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي» سنة *1929*. وقد أعلنت افتتاحية العدد الأول عن هدفين : *1*) القضاء على عقلية التخصص، التشجيع على تعدد التخصصات، تسهيل وحدة العلوم الإنسانية؛ *2*) الانتقال من مرحلة المجادلات النظرية (مجادلات «مجلة التركيب») إلى مرحلة الإنجازات الملموسة، خصوصا البحوث الميدانية الجماعية في مجال التاريخ المعاصر. ويوجد ضمن التحرير، بالإضافة إلى المديرين. أربعة مؤرخين : أ. پيغانيول، ج. إسپيناس، هـ. پيرين و هـ. هاوزر؛ وعالم اجتماع : م. هالبواكز؛ وعالم سياسة : أ. سيغفريد؛ وجغرافي : أ. ديمانجون. وبعد تعيين ل. فيفر بالكوليج دي فرانس، سنة *1933*، ثم تعيين م. بلوخ بالسوربون. سنة *1936*. غادرت [مجلة] «الحوليات» ستراسبورغ نحو باريس، فرفعت من عدد قرائها، وأيقظت ميولا [جديدة] في أوساط الباحثين الشباب. إلا أن ظروف الحرب والاحتلال جعلت المجلة تعرف صعوبات إدارية. فيما بين *1939* و *1944*. وتفقد كثيرا من الأعضاء الساهرين عليها (وخاصة م. بلوخ). وبعد تحرير [فرنسا]، حدث تحول فرض نفسه. فابتداء من *1946*، احتفظ ل. فيفر وحده بإدارة المجلة، واستعان بمجموعة جديدة ـ ف. بروديل. ج. فريدمان، ش. مورازي وپ. لوييو Leuillot؛ وأعطى المجلة عنوانا جديدا : «الحوليات. اقتصادات. مجتمعات. حضارات»؛ وعدل عن اتجاه التاريخ الاقتصادي والاجتماعي نحو تاريخ العقليات. وفي نهاية المطاف، أصبح ل. فيفر بمثابة الخالق الأساسي لمجلة ساهم فيها بـ *924* عمل، بين مقالة، وحاشية، ونقد وتقرير، بين سنتي *1929* و *1948*.

لقد حاكم ل. فيفر في مقالاته المتعددة المنشورة بـ «مجلة التركيب» و«الحوليات» «التاريخ التاريخاني» (l'histoire historisante) وسنقتصر على مثال واحد يتعلق بإنجاز كتاب «تاريخ روسيا» سنة *1932* في ثلاثة مجلدات،

الذي ألفه ش. سينيوبوس. ش، إيزنمان، پ. ميليوكوف وآخرون (وقد قدم ل. فيفر تقريرا عنه بـ «مجلة التركيب»، العدد VII، *1934*). وقد أخذ ل. فيفر أولا على الكتاب طريقة تركيب فصوله: «إن تاريخ روسيا الحقيقي يبدأ في الصفحة *81* مع مقال مياكوتين الذي أدخل العشائر السلافية إلى تاريخ أوربا الشرقية في حوالي القرن السابع. في الصفحة *81*، تم الحديث عن القرن السابع؛ وبسرعة، تم الانتقال إلى إيڤان المرعب، في الصفحة *150*: ثم إلى بيير الأكبر! لنلخص : إنه كتاب تاريخ في *1416*، وثلاثة مجلدات؛ مئتا صفحة لعشرة قرون (القرن VII ـ XVII)، في مقابل *1140* صفحة لقرنين ونصف من الزمان (*1682* ـ *1932*)». ونتساءل، للوهلة الأولى، عن السبب الذي جعل ل. فيفر يعد الصفحات بدقة متناهية، ويطالب بالتوازن في طرق التعامل مع المراحل. إلا أننا نفهم بطريقة أفضل حين نعلم أن سينيوبوس يبرر في افتتاحيته هذا التعامل العام والموجز مع عشرة قرون من تاريخ روسيا، منذالبداية حتى بيير الأكبر، في مئتي صفحة، بـ«النقص في الأحداث» و«النقص في الوثائق». إلا أن ل. فيفر يرفض أن يتصور التاريخ كتسجيل لأحداث متتالية انطلاقا من الوثائق المكتوبة وحدها. «تقولون: إن تاريخ العشرة قرون غير قابل للمعرفة. عفوا! إنه الأكثر قابلية للمعرفة. فكل المهتمين به يعرفون ذلك؛ كل أولئك الذين يبذلون جهدا». ليس لنسخ الوثائق، ولكن لإعادة بناء الماضي، اعتمادا على تضافر عدة تخصصات». ومن ثمة ينصح ل. فيفر باستعمال وثائق غير مكتوبة (آثار اركيولوجية. مثلا) وبالاستعانة بعلوم مجاورة (مثل اللسانيات وعلم الأخلاق).

بعد ذلك، يشير ل. فيفر الانتباه للقبليات الإيديولوجية لدى ش. سينيوبوس وأصدقائه «الوضعيين». «ولكن [ماذا عن] مقادير «المواد» كما يقال في علم الصيدلة؟ السياسة أولا! وليس مُورا وحده من يقول ذلك! إن مؤرخينا يقولون ذلك بأكثر مما فيه الكفاية؛ إنهم يطبقونه. إنه نسق حقا. بل ربما كان نسقا مضادا. مرة أخرى، يفتتح ش. سينوبوس نشيد النصر على شرف التاريخ ـ اللوحة... وهو ما تعودت على تسميته بـ «نسق الصوان».. صوان منسق جيدا ومنظم بشكل جميل! القمطر الأعلى، السياسة : «الداخل» على اليمين، و«الخارج» على الشمال، لا مجال للغموض. القمطر الثاني : في الركن على اليمين. «حركة السكان»؛ وفي الركن على اليسار، «تنظيم المجتمع»..

وفي القمطر الثالث، يسكن تاريخ روسيا... الظواهر الاقتصادية.. أو إن شئتم : الفلاحة، الصناعة والتجارة... إننا في الواقع، لسنا أمام تاريخ لروسيا. إننا أمام موجز للتاريخ السياسي لروسيا من *1682* إلى *1932*، مع تقديم من مائتي صفحة حول روسيا بما قبل بيير الأكبر... من الواضح أن ميليوكوف ومساعديه قد عرفوا، في الإطار التقليدي للعهود، كيف ينشئون نصوصا دقيقة جدا، ومطعمة بما فيه الكفاية، بأحداث «التاريخ الروسي - أحداث اقتصادية، اجتماعية، أدبية وفنية، في حدود كون هذه الأحداث موجهة من طرف النشاط السياسي للحكومات». وبتعبير آخر. فإن ل. فيفر يوصي من جهة أولى بعدم عزل مراقي الواقع الاجتماعي [عن بعضها]، وبإبراز تقاطعها؛ ومن جهة أخرى، يوصي بعدم قلب هرم الأجهزة : أي بألا نهبط من السياسي نحو الاقتصادي، ولكن بأن نصعد من الاقتصادي نحو السياسي.

وفي نهاية نقده، يقدم ل. فيفر خطاطة لتاريخ آخر - تاريخ «الحوليات» - الذي يعارض تقاليد «المدرسة المنهجية» في جميع النقط. «حين أفتح (تاريخ روسيا) (لـ ش. سينيوبوس، ب. ميليوكوف وآخرون)، يالها من فرجة! قياصرة ضعيفو الشخصية، خرجوا من الكوميديا الساخرة «أوبو ملكا Ubu roi»؛ مآسي القصور؛ وزراء ابتزازيون؛ بيروقراطيون - ببغاوات؛ قرارات جائرة حسب الأهواء. أما الحياة القوية، الأصيلة والعميقة لهذاالبلد؛ الحياة في الغابة والاستبس، المد والجزر في نسبة السكان، المد الكبير ذو الإيقاع غير المنتظم، والذي يتدفق متجاوزا الأورال l'Oural، ليصل إلى الشرق الأقصى السيبيري؛ والحياة القوية للوديان، الصيادون، البحارة، النقل؛ والممارسة الزراعية لدى الفلاحين، أدواتهم، تقنياتهم، دورة المزروعات، الرعي، استغلال الغابات...؛ اشتغال الضيعات الكبرى، ثروة الأراضي ونمط عيشها؛ ولادة المدن، أصلها، تطورها، مؤسساتها، طبائعها؛ الأسواق الروسية الكبيرة؛ التشكل البطيء لما نسميه بورجوازية...، دور العقيدة الأرثذوكسية في الحياة الجماعية الروسية...؛ القضايا اللغوية؛ النزعات الإقليمية؛ ولا أدري ماذا أيضا». إن ل. فيفر يسعى إلى تاريخ شامل، يتناول جميع مظاهر الأنشطة الانسانية.

إن ل. فيفر لا يستثمر كل طاقته في «صراعه» ضد «التاريخ التاريخاني»، بل يعرف أيضا كيف يكتب عملا نوذجيا، ويبرز منظورات جديدة. ونود أن نقدم كمثال على ذلك كتابه : «مشكلة الكفر في القرن *16* :

ديانة رابليه» المنشور سنة *1942*. ففي مرحلة أولى، يعارض ل. فيفر أطروحة أ. لوفـران A. Lefrane ـ انظر أيضـا «دراسـات حـول جـارجـانتـوا» (*1912*)، و«بانتاغرويل Pantagruel» (*1922*)، و«الكتاب الثالث Tier Livre» (*1931*) ـ التي جعلت من رابليه كافرا، زنديقا، وعقلانيا. وقد عاد مدير «الحوليات» إلى هذا الملف لدراسته بشكل أكثر دقة. فعلا، فقد يكون عدة شعراء ـ J. Visagier; N.Bourbon, J.C. Scaliger ـ اتهموا رابليه حوالي *1536* ـ *1537* بكونه أحد «أتباع لوسيان». وقد برهن ل. فيفر على أن الأمر يتعلق هنا باتهام لا أهمية له، كان منتشرا بكثرة في الأوساط الأدبية. بعد ذلك، حوالي *1543* ـ *1544*، قد يكون رابليه اعتبر «ملحدا»، من طرف ج. كالڤان، ج. بوستيل، وبعض رجال الأخلاق بالسوربون، وقد أثبت ل. فيفر أن مفهوم الإلحاد في ذلك العصر كان يعني الانحراف عن الديانة الرسمية فقط. أما بالنسبة للدعايات الشاذة عن العرف الديني، والتي تزخرف روايات رابليه ـ مثل ولادة جارجانتوا عن طريق الوريد الأجوف بالأذن اليسرى لأمه، وهي تلميح لتكون عيسى في بطن أمه دون اتصال جنسي ـ فإن ل. فيفر يذكر بأنها «سخريات كنسية»، مزاحات لا ضرر فيها، تتردد بكثرة في كلام الرهبان الفرنسيسكانيين؛ وأن رابليه قد انتمى إلى النظام الفرنسيسكاني طيلة اثنتي عشرة سنة. وفي الأخير، يأخذ ل. فيفر على أ. لوفران السقوط في المفارقة الزمنية، و«قراءة نص ينتمي إلى القرن *16* بعيني رجل ينتمي إلى القرن العشرين».

وفي مرحلة ثانية، اهتم ل. فيفر بتحديد مسيحية رابليه. وفعلا، ففي «بانتاغرويل» (*1532*) و«جارجانتوا» (*1534*)، ترسم كل من رسالة غرانغوزيي لابنه، ووصف دير تيليم، مقاطع أخرى، توجهات دينية خاصة، وإذا جارينا «عقيدة العمالقة»، فإن هناك إلها يوجد في ثلاثة أشخاص، والابن هو الشخص ذو الامتياز [بين هؤلاء]. إن واجبنا الأول، والوحيد تقريبا، إزاء الربوبية، هو أن نقرأ، نتأمل ونمارس الإنجيل. إن الحياة الدينية حياة داخلية تماما. أما الاعتقادات الخرافية، صكوك الغفران، الحج. وتقديس القديسين فتتحول إلى أشياء مضحكة، وتصبح بالتالي مرفوضة. [وهكذا] لا يبدو أن الإكليروس يقوم بدور أساسي. كل هذه الإشارات تدل على أن رابليه قد «تذوق الإنجيل»، واستجاب لتبشير لوثر. وفي نفس الوقت، فإن الراهب الفرنسيسكاني القديم لا يخضع للمعيار اللوثري في تبريره للعقيدة. وهنا يبين ل. فيفر أن

ديانة رابليه يجب أن تفهم على ضوء «فلسفة المسيح» لإبراسم، الذي يعتمد على قراءة العهد الجديد، يصرح بإيثاره لشخص الإبن، يلغي وساطة مريم العذراء ووساطة القديسين، يخفف من دنس الخطيئة الأصلية، ويعلن عن ثقته في الطبيعة الإنسانية. وبالتالي يجب تصنيف رابليه إلى جانب إبراسم. لوفيفر ديتالي، توماس مور، بين «الانجيليين» الذين كانوا يأملون تحولا في المسيحية دون صدامات. بين 1500 و 1535؛ ولا يجب تصنيفه بين «البروتستانيين» مثل كالفان، فاريل، بيز، وغيرهم،الذين كانوا قبلوا الانفصال عن الكنيسة الرومانية، وأسسوا كنيسة مُصلَّحة، بين 1535 و 1565.

وفي مرحلة ثالثة، يتساءل ل. فيفر عن إمكانية الكفر في القرن السادس عشر. وذلك لأن الدين، في تلك الفترة، كان يتحكم في الحياة اليومية تحكما تاما. فالكنيسة تراقب التعميد، الزواج، الدفن؛ تفرض الوصفات الغذائية والمحرمات الجنسية؛ تحدد توقيت أيام العمل وأيام الأعياد؛ تؤطر الاحتفالات الجماعية (قداس، طواف، تسلية)؛ تكون المثقفين وتراقب المكتب. أضف إلى ذلك أن الأدوات الذهنية لم تكن موجودة للتعبير عن الفكر المنطقي، ولم تكن اللغة متوفرة على معجم كاف (فقد كانت مفاهيم السببية، التركيب، الاستنتاج الخ منعدمة)، ولا على تراكيب ملائمة (فقد كانت الجمل غير منظمة؛ ،أزمنة الفعل غير متوافقة؛ والأشكال مفرطة الكثرة). من المؤكد أن العالم الروحي للقرون الوسطى قد تمت خلخلته بسبب «نهضة» «إحياء» النماذج الإغريقية - الرومانية، بسبب تطور المطبعة، واكتشاف القارات. وفي نفس الوقت، فإن العلوم، الرياضيات، الفلك، الفيزياء، الطب - لم تكن تتوفر على الأدوات التي تسمح لها بالتكون (نقدم مثالا واحدا : بما أن الساعات كانت نادرة، فإن قياس الزمن ظل بعيدا عن الدقة). أما العلماء - ل. دافينشي، أ. پاري، و. سيرڤي، ج. برونو، كوبيرنغ - فقد ظلوا روادا معزولين ومهددين. وكان يجب أن ننتظر القرن التالي، و«مقال في المنهج» لديكارت، نحو جماعة بور- روايال، والمنظار الذي استعمله غليلي، الذين خلقوا شروط الإعلان عن عقلانية مرتكزة على العلم. وبتعبير آخر، فإن الإلحاد في عصر رابليه شيء لا يعقل، «أن نزعم أن القرن السادس عشر قرن إلحاد، قرن عقلاني... فذلك أفدح الأخطاء... لقد كان، على العكس من ذلك قرنا يبحث في كل شيء عن الصدى الرباني» (ص 500). بهذه البرهنة المتقنة، وجه ل. فيفر التاريخ نحو دراسة البنيات الذهنية.

2 ـ م. بلوخ ، مهنة المؤرخ.

ولد مارك بلوخ سنة 1886 ، في أسرة بورجوازية يهودية. التحق بالمدرسة العليا للأساتذة، وحضر دروس ف. لوت، ش. فيستر ، پ. فيدال دي لابلاش بالسوربون، وأقام مدة بجامعتي ليبزغ وبرلين الألمانيتين؛ ثم درّس التاريخ بثانويات مونبلييه وأميانز حتى 1914 . عاش التجربة المرّة للحرب العالمية الأولى كضابط، وعند نهاية الحرب، ناقش أطروحة صغيرة الحجم. ـ «ملوك وأقنان» ـ حو ل العتق الذي منحه آخر الكابيتيين المباشرين. وخلال سنوات 1919 ـ 1936 ، عين بلوخ أستاذا بجامعة ستراسبورغ، حيث أوفدت السلطات أساتذة موهوبين لاعتبارات تتعلق بضمان نفوذها. وقد عقد م. بلوخ، بهذه البؤرة الثقافية، صلات مثمرة مع مؤرخين ـ ل. فيفر، أ. بيغانيول، ش. إ. بيران، ج. لوفيفر ـ علماء نفس ـ ش. بلونديل، م. هالبواك، ج. لوبرا. وقد ضاعفت جماعة ستراسبورغ هاته مكانتها بإصدارها مجلة «حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي» سنة 1929. وكمتخصص في تاريخ القرون الوسطى، فقد عرف م. بلوخ بنفسه بواسطة ثلاثة أعمال رئيسية : «الملوك صانعوا المعجزات»، وهي دراسة حول الطبيعة الخارقة المنسوبة للقدرات الملكية، خاصة بفرنسا وانجلترا (الطبعة الأولى، 1923)؛ «السمات الفريدة لتاريخ البادية الفرنسية»، وهو تحليل لتطور البنيات الزراعية في الغرب القروسطي والحديث، من القرن الحادي عشر إلى الثامن عشر (الطبعة الأولى. 1931)؛ «المجتمع الفيودالي» وهو تركيب لمعارف المرحلة حول التنظيم الاجتماعي في القرون الوسطى (الطبعة الأولى، 1936). كان م. بلوخ يرى شهرته تزداد انتشارا : كان يلقي محاضرات بمدريد، لندن، أوسلو؛ ضاعف من مقالاته وتقاريره في مجلة «الحوليات»؛ ثم عوض هـ. هاوزر بالسوربون سنة 1936 .

وبينما كان بلوخ في أوج نشاطه، يقيم معهدا للتاريخ الاقتصادي بجامعة باريس، اضطر إلى إيقاف أعماله. فقد تم تجنيده مرة أخرى ليشهد هذه «الحرب الغريبة»، ابتداء من شتنبر 1939 ، وليشهد هزيمة ماي ـ يونيو 1940 . وأفلت بالكاد من الحصار، ففر إلى لاكروز. وهناك كتب. ما بين يوليوز ـ شتنبر 1940 كتاب «الهزيمة الغريبة» في حينه، وهو شهادة دقيقة جدا، تكشف عن

مواطن الخلل في المجتمع الفرنسي؛ تعري نقط الضعف لدى العسكريين، الساسة، رجال الأعمال، المثقفين؛ وتسمح بفهم انهيار الجيش، «هجرة» وانتحار الجمهورية، ورغم كونه يهوديا مندمجا [ضمن المجتمع الفرنسي]، ملحدا عن قناعة، بالإضافة إلى كونه مقاوما قديما، فإن ذلك لم يحمه من تهديد الإجراءات اللاسامية للمحتلين الألمان ومعاونيهم من الفرنسيين. في سنة 1941. وبداية 1942. سمح له فيشي بالتدريس بكليمون - فيران، ثم بمونبلييه. ولكن [هذا] المؤرخ اضطر إلى الاختفاء. في نونبر 1942. حينما زحفت القوات الألمانية على «المنطقة الحرة». وبعد بضعة شهور، التحق بالمقاومة بمنطقة ليون. وعشية تحرير [فرنسا]، ألقى النازيون عليه القبض، فعذبوه وأعدموه.

خلال مقامه بلاكروز، سنة 1941، و«لكي يسترجع توازنه الروحي قليلا» أجهد م. بلوخ نفسه للتفكير في [مسألة] المنهج في التاريخ، آخذا بعين الاعتبار تجربة مجموعة «الحوليات». وقد تم إعداد ونشر مخطوطه الذي لم يتمم، من طرف ل. فيفر، تحت عنوان مزدوج : «دفاع عن التاريخ أو مهنة المؤرخ». ورغم طابعه المتقطع، فإن كراس م. بلوخ جاء على شكل جواب على الكتاب الموجز لكل من س.ف. لانجوا وش. سينيبوبوس، وعلى شكل بيان لمدرسة «الحوليات» مضاد لمرجع المدرسة المنهجية. ومع ذلك، فإن م. بلوخ يبدو قليلا أقل نقدا تجاه «التاريخ التاريخاني». من ل. فيفر؛ إنه يقدر إنجازات الاستقصاء في القرن التاسع عشر: «أعادت المدرسة الألمانية، [على يد] رينان، فوستيل دي كولانج، للاستقصاء مكانته الفكرية. لقد تم إرجاع المؤرخ إلى منضدة علمه» (ص. 39). وفي نفس الوقت، يرى م. بلوخ أن الاستقصاء يمكن أن يتمخض عن الفراغ في أعمال أنصار ج. مونود. «إن الهوامش السفلى في الصفحات تمارس على كثير من أصحاب الاستقصاء سحرا يصل إلى حدود الدوار» (ص 40). ويدين م. بلوخ، كما فعل ل. فيفر، غياب الطموح لدى المؤرخين «الوضعيين»... «إنهم منشغلون جدا، بحكم تكوينهم الأول، بالصعوبات، الشكوك، البدايات المتجددة باستمرار في النقد الوثائقي، و[بذلك] كان الدرس الأول الذي استنتجوه من ملاحظاتهم هاته، هو التواضع السلبي.

وفي نهاية المطاف، لم تظهر لهم قدرة الفرع المعرفي، الذي خصصوا له مواهبهم، على الاستنتاجات اليقينية في الحاضر، وإمكانات التطور الكثيرة في المستقبل». (ص 15).

وعلى عكس ما يراه ش. ف. لانجوا وش. سينيوبوس، فإن م. بلوخ يثبت أن «مخزون الوثائق» الذي يتوفر عليه التاريخ لا حدود له؛ ويقترح ألا يقتصر الاستعمال على الوثائق المكتوبة، بل أن نلجأ الى أدوات أخرى، أركيولوجية، فنية، مسكوكية، الخ. «فكما أن معرفتنا بالغزوات الجرمانية رهينة بالتنقيب في الوقائع والمعاهدات، فإنها رهينة بنفس الدرجة، بحفريات القبور، وبدراسة أسماء الأماكن... وبإمكان الصور المرسومة أو المنحوتة، ووضعية القبور وتأثيثها أن تخبرنا عن عقائد ومشاعر من ماتوا، بنفس الدرجة التي تخبرنا بها عنها كثير من الوثائق المكتوبة، على الأقل.» (ص. *27*). حقا، إن الوثائق المكتوبة المتعلقة بالعصور اليونانية - الرومانية القديمة، قليلة؛ ومعروفة، مصنفة، مترجمة، ومعلّق عليها، وهكذا فإن كل أعمال الكتاب اليونانين - أفلاطون، أرسطو، كسينوفون، بلوتارك، الخ - والكتاب الرومانيين - شيشرون، سيزار، تيت، ليف، الخ - قد جمعت في المئتين أو الثلاثمئة مجلد، ضمن سلسلة بودي. ومع ذلك، ففي الوقت الذي كان يكتب فيه م. بلوخ. كانت النظرة للعالم الهيليني والروماني قد بدأت تتعمق وتتجدد بسبب البحوث الأركيولوجية. فبفضل الكشف، مثلا، عن معابد، مسارح، حمامات، أسواق، محلات تجارية، بيوت، أزقة، ساحات بمحطتي أوستيOstie، وبومبي Pompéi، أمكن لكاركوبينو أن يؤلف كتابه «الحياة اليومية بروما» (الطبعة الأولى، *1938*).

ولدراسة العصور الوسطى الغربية، لم يقتصر م. بلوخ على سجلات الكنائس، العقود الديوانية أو حياة القديسين، بل اهتم أيضا بالكنوز الدفينة في العصور الغامضة؛ وهو ما قاده إلى وضع الخطوط العامة لـ «تاريخ النقود بأوربا» (انظر أيضا الفصول القليلة المنشورة بعد وفاته، سنة *1954*). وفي الوقت نفسه، كان إ. سالان يلقي الضوء على الأزمنة المظلمة للممالك الأجنبية، عن طريق جرد للأسلحة، الدروع، والأثاث التي تركت بالقبور؛ فنشر كتابه «الحديد في العصر الميروفينجي» سنة *1943*. إن العضو المؤسس لـ«الحوليات»، باقتراحه لتوسيع الوثائق لتشمل المصادر غير المكتوبة، قد كان يحس بالتطور الهائل الذي عرفته الحفريات بعد الحرب العالمية الثانية (مثلا : ب.م، دوڤال : «باريس، من البدايات إلى القرن الثالث»، *1961* ؛ م، دي بووار «مختصر أركيولوجيا العصور الوسطى»، *1975* ؛ ر، بوشانان، «الحفريات الصناعية

بيريطانيا»، 1972، الخ).

إن م. بلوخ لا يقصد فقط إلى استغلال وثائق جديدة، بل يريد أن يكتشف مجالات أخرى، لقد توجه، أكثر من غيره من المسؤولين عن «الحوليات»، نحو تحليل الوقائع الاقتصادية. وقد تأثر في هذا المجال، دون أن يعترف بذلك علنا، بأعمال كارل ماركس، الذي حثه على الربط بين البنيات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية؛ كما استوحى أبحاث الاقتصادي ف. سيمياند والمؤرخ هـ. هاوزر، التي فرضت عليه أن يقدر درجة التقلبات الاقتصادية على أساس سلسلات الأثمنة. وقد حقق م. بلوخ دون شك أهم أعماله في كتاب «السمات الخاصة لتاريخ البادية الفرنسية، من القرن الحادي عشر إلى القرن الثامن عشر» (1931). ففي هذا الكتاب يعاين م. بلوخ أشكال استغلال الأرض، تقنيات الانتاج، طرق الإسكان، الأطر الاقطاعية، الممارسات الجماعية خلال مدة طويلة جدا وفي مجموع التراب الوطني. إن هذه الطريق التي خطها قد تم تبنيها من طرف المتخصصين في القرون الوسطى من الجيل التالي، كما يتبين من أعمال ر. بوتروش R. Boutruche «نظام السيادة والاقطاع» (1959)، أو ج. دوبي G. Duby «الاقتصاد القروي والحياة في البوادي في الغرب القروسطي» (1962)، بالإضافة إلى ذلك، يأمل م، بلوخ أن يتجه التاريخ الاقتصادي نحو العالم المعاصر : «هل نؤمن أنه يكفينا أن ننغمس في قراءة المناقشات البرلمانية والوثائق الديوانية، لكي نفهم مجتمعات اليوم؟ ألا يجب أن نعرف أيضا كيف نؤول بيانا حول ميزانية بنك: وهو نص أكثر استغلاقا بالنسبة للجاهل من كثير من الحروف الهيروغليفية؟ هل نقبل من مؤرخ عصر تسوده الآلة أن يجهل كيف تبنى الآلة وكيف تطورت؟» (ص 28). وقد تم حفظ هذا الدرس بعد عشرين سنة، كما تشهد على ذلك أعمال س. فوهلن C. Fohlen، «صناعة النسيج خلال الامبراطورية الثانية» (1956)؛ ب. جيل B. Gille «تكون المشاريع الرأسمالية الكبرى، من 1815 إلى 1948» (1959)؛ أو ج. بوفيي : «ولادة القرض الليوني Lyonnais من 1863 إلى 1882» (1961).

لقد حاول م، بلوخ أن يوسع حقل التاريخ في اتجاهات أخرى. وقد أثار اتصاله ب أ. ڤارانياك A. Varagnac انتباهه إلى مرحلة ما قبل التاريخ؛ ونبهته قراءة أ. ڤان جينيب A. Van Gennep إلى أهمية الفلكلور. تعلم المبادئ الأولية الاتنولوجيا فغامر بكتابة «الملوك صانعو المعجزات» (1923). ففي هذا البحث

المجدد، يعالج م. بلوخ البعد السحري للسلطة الملكية - خصوصا القدرة المنسوبة للملوك الكابيتيين على علاج [مرض] الغدب بمجرد اللمس. إلا أنه لم يعد فيما بعد إلى أعمال [في مجال] الانتروبولوجيا التاريخية؛ وترك لأصدقائه مهمة رسم معالم ميدان تاريخ العقليات (انظر أيضا مجموعات مقالات ج. لوبرا، «دراسات في السوسيولوجيا الدينية»، *1956*؛ ول. فيفر، «في قلب الدين، خلال القرن السادس عشر» (*1957*). بالإضافة إلى ذلك، أدرك م. بلوخ أهمية اللسانيات : «كيف نسمع لرجال لا يدركون في أغلب الأحيان موضوعات دراساتهم إلا عن طريق الكلمات، بأن يجهلوا الإنجازات الأساسية للسانيات» (ص *28*). ففي كتابه «دفاع عن التاريخ»، يتساءل م. بلوخ، على مدى الصفحات، عن معنى كلمات مثل «قن» (ص *81*)، «قرية» (ص *82*)، امبراطورية» (ص *82*)، «معمر» (ص *84*)، «اقطاع» (ص *86*)، «ثورة» (ص *87*)، «حرية» (ص *88*) الخ. «لقد قدم لنا بعض أفراد الجيل السابق، مثل فوستيل دي كولانج، نماذج رائعة لدراسة المعنى هاته، لعلم الدلالة التاريخي هذا. ومنذ ذلك الوقت، ساهم تطور اللسانيات بمزيد من شحذ الأداة. فليكن الباحثون الشباب قادرين على استعمالها دون كلل» (ص *85*). وفي الواقع، فإن حدوس بلوخ لن تستلهم في إنجازات نموذجية في مجال الاتنوتاريخ وعلم الدلالة التاريخي إلا فيما بعد بوقت طويل، عند منعطف الستينات والسبعينات.

ويلح م. بلوخ على ضرورة تكوين المؤرخين الشباب تكوينا صلبا : «إنه لذو وقع حسن أن يمتلك المؤرخ رؤية ولو سطحية حول التقنيات الرئيسية لمهنته... إن لائحة المواد المساعدة التي نقترحها على طلابنا المبتدئين، قصيرة جدا» (ص *28*). من الملائم إذن أن نضيف إليها تعليما أولياً حول الحفريات، الاحصاء، تاريخ الفن، اللغات القديمة والحديثة. وهذا لا يكفي. فلكي يصبح الانسان متخصصا حقيقيا في التاريخ، يجب أن يعرف أيضا العلوم المجاورة : الجغرافيا، الاثنوغرافيا، الدمغرافيا، الاقتصاد، علم الاجتماع، اللسانيات «إذا كان تعدد القدرات لدى الفرد الواحد (المؤرخ)، شيئا بعيد المنال... فمن الممكن أن نفكر في تظافر التقنيات المستعملة في تخصصات مختلفة»(ص *28*)، الشيء الذي يفترض عملية تنظيم العمل في شكل مجموعات، تضم متخصصين في فروع مختلفة! وهو البرنامج الذي طبقته «الحوليات»، بعد بضع

سنوات، بتأسيسها للشعبة السادسة بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا. إن اللجوء المستمر إلى منهج المقارنة، الاهتمام بإعطاء المؤرخ تكوينا متعدد التخصصات، الرغبة في إنجاز بحوث جماعية، كل ذلك تفسره القناعة المتجذرة لدى م. بلوخ بوحدة علوم الإنسان. وهو ما يعبر عنه في هذا التحديد: «إن مشهد الأنشطة الإنسانية المختلفة هو ما يشكل الموضوع الخاص للتاريخ» (ص *11*)... «إن العلم الوحيد الذي يحتاج باستمرار إلى الجمع بين دراسة الموتى ودراسة الأحياء هو علم الإنسان عبر الزمن» (ص *15*).

يفتتح كتاب «مهنة المؤرخ» بسؤال طرحه ابن م. بلوخ على أبيه: «بابا، فسر لي لماذا يصلح التاريخ؟» (ص *1*)، ويأتي الجواب بعد ذلك بعدة صفحات «كلمة واحدة تقول كل شيء، وهي التي تهيمن على دراساتنا وتنيرها: الفهم» (ص *72*)، يجب على المؤرخ أن يكون شغوفا بالفهم، الشيء الذي يعني أن يتخلى، قدر المستطاع، عن أحكام القيمة، «لقد أصبحت العلوم أكثر خصوبة حينما تخلت عن المركزية البشرية القديمة المتعلقة بثنائية الخير والشر» (ص *71*)، وبالتالي، فإن على المؤرخ أن يسلم نفسه لنوع من الزهد والتطهير، عن طريق التخلي عن أحكامه المسبقة، مشاعره ومراجعه الفكرية. «لولوج علم ما، يجب على الإنسان أن ينسلخ عن ذاته تقريبا»، (ص *70*). إن مدرسة «الحوليات» تشاطر إذن المدرسة المنهجية رغبتها في - أو ادعاءها - الوصول إلى معرفة موضوعية. وفي نفس الوقت، فإن العمل على التجريد، رفض الأحكام الأخلاقية، واستبعاد أي غائية، لا يدل على هروب م. بلوخ أمام المشاكل التي يطرحها مجتمعه. إن أفكاره حول «الهزيمة الغريبة» لسنة *1940*، وانخراطه في المقاومة سنة *1943*. كل ذلك يشهد على أن هذا المؤرخ لا ينعزل في برج عاج. فحسب م. بلوخ «يجب فهم الحاضر على ضوء الماضي» (ص *13*). إن الذهاب والإياب المستمران بين الماضي والحاضر يمكنان من إغناء معرفتنا حول المجتمعات القديمة، ويلقيان الضوء على المجتمعات المعاصرة نفسها.

3 ـ ف. بروديل **Braudel** : أزمنة التاريخ

ولد فرناند بروديل سنة *1902*، درس التاريخ، اجتاز امتحان التبريز، ووجد نفسه يشغل منصبا بالجزائر، حيث بقي ما يقرب من عشر سنوات، من

1923 إلى 1932. وهناك اكتشف البحر المتوسط «متوسط الضفة الأخرى، كما لو كان مقلوبا». التقى ل. فيفر الذي أصبح «أستاذه» وصديقه؛ والذي اقترح عليه أن يحول الموضوع العادي لأطروحته «السياسة المتوسطية لفيليب II إلى بحث أصيل ومبتكر حول «البحر المتوسط في عهد فيليبب II». ويفترض تغيير العنوان تحولا كبيرا في الرؤية. وخلال سنوات عديدة، نقب ف. بروديل في أرشيفات خزانات لم تكن قريبة المنال دائما، بسيماناكس، مدريد، جين، روما، البندقية، وحتى ديبروفنيك. إلا أن مهمة بالبرازيل قد أبعدته عن انشغالاته المتوسطية، من سنة 1935 إلى 1937، ولكنها فتحت أمامه في نفس الوقت آفاق أمريكا الجنوبية، بعد هذه المرحلة السعيدة، جاءت القطيعة المؤلمة، لقد فرضت عليه الحرب العالمية الثانية، من 1939 إلى 1945 محنة طويلة، إذ ألقي عليه القبض بعد اندحار الجيش الفرنسي، ووضع بمعسكر للأسرى قرب لوبيك. وخلال اعتقاله بألمانيا نظم بحثه وكتب مخطوطا أول له، اعتمادا على الذاكرة، دون كتب، ودون كراسات. وحين عاد إلى فرنسا سنة 1945 ـ 1946، راجع توثيقه، وأنهى صياغته فناقش أطروحته لنيل دكتوراه الدولة. وفي الواقع، فإن «البحر المتوسط» عمل عمر بكامله : لقد تم إعداد المشروع حوالي سنة 1929 : ونشر أولا سنة 1949؛ ثم أعدت منه طبعة أخرى منقحة نشرت سنة 1966. إن الأمر يتعلق بكتاب قيم، تجسد فيه التجديد المنهجي بشكل واضح؛ وبكتاب ضخم (1160) صفحة في الطبعة الأولى؛ و1222 صفحة في الطبعة الثانية) يحدد «النموذج المثالي» للأطروحة بالنسبة لأجيال عديدة من المؤرخين.

إن هذا العمل،المعبر عن روح «الحوليات»، يصدر عن التقليد المتبع في «التاريخ التاريخاني». ولم تعد الشخصية المركزية فيه رجل دولة، هو فيليب II، ولكن فضاء بحريا هو البحر الأبيض المتوسط. وقد تأثر ف. بروديل بدروس الجغرافية الإنسانية : بكتاب «لوحة عن فرنسا» ل ب. فيدال دي لابلاش، وبأطروحات إقليمية ل ر. بلانشار، ج. سيون Sion و أ. ديمانجون، الذين كانوا يهتمون بخصائص البيئة الطبيعية أثناء دراستهم للتحولات التاريخية. واستوحى ف. بروديل أيضا تجربة ل. فيفر الذي فتح الحوار بين الجغرافية والتاريخ في كتابه «الأرض والتطور الإنساني». لقد حاول مؤلف «البحرالمتوسط»، الذي يستمد قوته من تجارب سابقيه، أن يؤسس [علم] الـ «جغرافية ـ تاريخ»، ويحدد له برنامجا كالتالي : «إنه يطرح المشاكل الإنسانية

من منظور جغرافية إنسانية ذكية، تنظر إلى كيفية توزيع تلك المشاكل في المكان وتضعها في خرائط إن أمكن؛... يطرحها من زاوية الماضي، واضعا الزمن في الاعتبار؛ يحرر الجغرافية من تتبعها للوقائع الحالية التي تشكل همها الوحيد أو تكاد، ويفرض عليها استغلال مناهجها وروحها لإعادة التفكير في الوقائع الماضية. إنه يجعل من الجغرافية التاريخية التقليدية على طريقة لونيون ، التي تكاد تقصر جهودها على دراسة حدود الدول، والدوائر الإدارية، دون اهتمام بالأرض نفسها ، بالطقس، بالتربة، بالنباتات والحيوانات... جغرافية حقيقية، إنسانية ومهتمة بالماضي؛ يفرض على الجغرافيين أن يعطوا مزيدا من الاهتمام للزمن (الشيء الذي قد يكون سهلا نسبيا) ، وعلى المؤرخين أن يهتموا أكثر بالمكان)الشيء الذي قد يكون أكثر إحراجا لهم) »... (الطبعة الثانية، المجلد 2، ص 295). لقد توصل ف. بروديل، وهو يفكر في جدلية الزمان والمكان، إلى تصور أزمنة متعددة: «هكذا، توصلنا إلى تفكيك التاريخ إلى مستويات على شكل رفوف، أو، إن شئنا إلى التمييز بين زمن جغرافي، زمن اجتماعي، وزمن فردي» (ص 15).

المرقى الأول : «[عبارة عن] تاريخ ساكن تقريبا، تاريخ الإنسان في علاقاته بمحيطه، وهو تاريخ بطيئ في سيره وتحوله، مكون غالبا من تجارب تتكرر بإلحاح، ودورات معادة باستمرار» (ص 13). وقد قدم ف. بروديل مستوى المدة الطويلة في القسم الأول من أطروحته، حيث يصف الجبال ـ الأطلس، الأبنين، طوروس، الخ ـ وسكان الجبال، وعاداتهم الموروثة، وانتجاعهم المنتظم؛ يصف السهول الساحلية ـ سهول اللانجدوك، كمبانيا، ميتيدجا ،الخ ـ ومستنقعاتها، وسكانها الذين تنخرهم الملاريا؛ يصف البحار ـ البحر الأسود، بحر الإيجه، بحر الأدرياتيك، الخ. التي تفرض سواحلها رياحها، وتياراتها أشكال الإبحار وإيقاعه؛ يصف الجزر ـ سردينيا، كريت، قبرص، الخ ـ التي تمثل في نفس الوقت موانئ للبحارة، مخابئ للقراصنة مواطن للهجرة. ويبين الكاتب حدود البحر المتوسط : شمالا. المناطق المعتدلة التي تسكنها جماعات مستقرة وهي أراض مسيحية، وجنوبا الصحاري القاحلة التي ينتقل عبرها الرحل، وهي أراض إسلامية؛ ثم يحدد السمات الخاصة للطقس المتميز بهيمنة الجفاف، والذي يتناوب فيه شتاء معتدل وصيف حار. [أما] الزمن الجغرافي فيبدو متداخلا مع الأزل؛ إن الفضاء المتوسطي، على ما يبدو، لم يتغير، بين إمارة أوغست وملك

فيليب II. ومع ذلك، فإن مفهوم الإستمرارية يجب تصحيحه. فقد سجل الطقس، على مر القرون، بعض التحولات؛ فقد تعرضت النباتات لبعض التقهقر؛ وانتقلت مدن من مكان إلى آخر؛ وعدلت ممرات الطرق أحيانا. وهكذا فإن معاينة الجغرافيا تقود إلى «الكشف عن أكثر التغيرات التاريخية بطئا».

المرقى الثاني : «[وهو] تاريخ ذو إيقاع بطيء... تاريخ بنيوي؛ بل لا ممانع في تسميته تاريخا اجتماعيا، [لأنه] تاريخ للجماعات والتجمعات» (ص 13). وقد عالج ف. بروديل مستوى المدة الدائرية في القسم الثاني من أطروحته، حيث رسم محاور المواصلات البرية والبحرية، قاس المسافات التجارية اعتمادا على معدل سرعة البواخر؛ حصر حجم الأسواق - طوسكانا أو الأندلس -، مجال نفوذ الموانئ - البندقية، ليفورن، مرسيليا. أحصى عدد الناس الذي يمكن أن يكون آنذاك ستين مليونا؛ قدر توزيعهم، مع الإشارة إلى المناطق الخالية - مثل الألغارف - والمناطق الآهلة - مثل مالطا؛ قدر النمو الديمغرافي (كان بصقلية سنة 1501 : 600.000 نسمة، و 1.100.000 سنة 1607). اهتم بالميكانيزمات النقدية، مع الإشارة إلى نضوب الذهب السوداني أواخر القرن 15، وتدفق الذهب الكارايبي والمكسيكي، ثم فضة البيرو، اللذان كانا يصلان الى اشبيلية، يمران عبر آنڤير ثم عبر جين، فينتشران عبر البلدان المتوسطية، خلال القرن السادس عشر. وقد أدت وفرة المعادن الثمينة إلى ارتفاع منتظم للأسعار، من قرن إلى قرن، من 1530 إلى 1620)، وهو ارتفاع يعرف تقلبا كل عشر سنوات (انخفاض من 1558 إلى 1567؛ ارتفاع من 1567 إلى 1576؛ انخفاض من 1576 إلى 1588، الخ). وتنعكس حركة الأسعار هاته على المداخيل، حيث كان التجار والسادة يزدادون غنى، بينما يزداد العمال والفلاحون فقرا. إن دراسة ف. بروديل للأوضاع المتوسطية جعلته يلتقي بأعمال س. إ. لابروس،الذي قام، قبل وقت قصير، بتحليل تطور الأثمان بفرنسا خلال القرن الثامن عشر. بمثل هذه المساهمات، بدأ تاريخ الاقتصاد يبني أسسه.

المرقى الثالث : «وهو تاريخ تقليدي، أو إن شئنا، تاريخ ذو بعد فردي وليس ذا بعد إنساني...إنه حركة التسطح، الموجات التي تخلقها الحركة القوية للأسواق. إنه تاريخ التغيرات الوجيزة، السريعة والحادة» (ص 13). وقد تم تناول المستوى الزمني القصير في الجزء الثالث من الأطروحة. حيث يعرض ف. بروديل الامبراطوريتين المتنافستين، الإسبانية والتركية، عن طريق وصف

مؤسساتهما المعقدة، أقاليمهما المتنوعة، ساكنتهما المتعددة الأجناس؛ ويقدر قواتهما العسكرية عن طريق معاينة تنظيم الجيشين، قيمة الأسطولين. وشبكة التحصينات، وبعد الانتهاء من وضع الديكور، ينتقل المؤرخ الى ميدان الحركة، فيستعرض «الأحداث» الرئيسية : استقالة شارل كان (1556)، معاهدة كاتو - كامبرسيس السلمية (1559)، الحرب الإسبانية - التركية (من 1561 إلى 1564)، اختبار القوة بمالطا (1564)، تأسيس الرابطة المقدسة (من 1566 إلى 1570)، معركة ليبانت (1571)، الهدنات الإسبانية - التركية (السنوات 1578، 1581، 1583) وحلقات أخرى من مواجهة غطت أكثر من نصف قرن. إن هذا النص الموثق والمكتوب بشكل جيد، يمثل إغناء للتاريخ العسكري والدبلوماسي. إلا أن كاتبه لا يميل إلى نوع تقليدي [من التاريخ] بهذا الشكل: وهكذا فإنه لا يحتفظ من معركة ليپانت بوقائعها بقدر ما يحتفظ بنتائجها الدائمة. «إذا كف [المؤرخ] عن التعلق بالأحداث وحدها، بهذه القشرة البراقة والسطحية للتاريخ، فإن ألف حقيقة جديدة ستظهر مُتجاوزة، دون ضجيج، للحدث في حد ذاته. فقد انكسر سحر القوة العثمانية...، وعادت المنافسة المسيحية إلى نشاطها...، وتفككت قوة الأسطول التركي» (ص 923). إن ف. بروديل، باهتمامه بـ «التاريخ - المعركة» قد تراجع خطوة إلى الوراء لصالح المدرسة «الوضعية» التي ظلت محتفظة بموقع قوي في المؤسسات الجامعية؛ وفي نفس الوقت، وباعتباره ممثلا جديرا لمدرسة الحوليات، فإنه يرجع «ما هو حدثي» إلى المستوى الخلفي. إن [مقولة] «السياسي أولا» لـ إ. لاڤيس، قد عوضتها [مقولة] «السياسي ثانيا» لـ ف. بروديل.

لقد حقق ف. بروديل نجاحا استثنائيا، بعدما ناقش أطروحته. فخلال ما يقرب من عشرين سنة، من 1946 إلى 1968، كان مسؤولا على إدارة مجلة «الحوليات» إلى جانب ل. فيفر أولا، ثم وحده فيما بعد، ثم ترأس الشعبة السادسة بالمدرسة العليا للدراسات التطبيقية، حصل بعد ذلك على منبر بالكوليج دو فرانس، وأشرف على بحوث عدة مؤرخين مبتدئين. وفي هذه الفترة، كتب سلسلة من المقالات، ذات طابع منهجي، جمعها ونشرها تحت عنوان: «كتابات حول التاريخ» سنة 1969. وبشكل عام، فقد ظل ف. بروديل مخلصا لتوجيهات ل. فيفر وم. بلوخ : فأعلى من شأن وحدة العلوم الإنسانية، حاول بناء «تاريخ شامل»، وحافظ على الارتباط بين الماضي والحاضر. «بعد

تأسيس «الحوليات»...، وجد المؤرخ نفسه اقتصاديا، انتروبولوجيا، ديمغرافيا، عالم نفس، لسانيا... إن التاريخ أقل مهن العلوم الاجتماعية بنينة، وبالتالي أكثر مرونة وتفتحا... لقد ظل التاريخ سائرا في هذا الطريق، متغذيا من علوم الإنسان الأخرى... فهناك تاريخ اقتصادي...، وتاريخ جغرافي رائع...، وديمغرافية تاريخية...، بل هناك أكثر من ذلك، تاريخ اجتماعي... ولكن إذا طرح التاريخ الكلي قضية الاجتماعي في كليته، فإنه يطرحها دائما انطلاقا من حركة الزمن هاته نفسها... إن التاريخ الجدلي للزمن... هو دراسة للاجتماعي، لكل الاجتماعي؛ وهو بالتالي دراسة للماضي، وإذا للحاضر أيضا» (كتابات»، ص 103 ـ 104 و ص 106 ـ 107). ورغم إنكاره أن يكون أقــام «[اتجاها] تاريخانيا» ـ نوعا من هيمنة التفسير التاريخي ـ فإن ف. بروديل يضع مادته [الفكرية] في نقطة تقاطع العلوم الإنسانية.

من خلال إقامته حوارا دائما مع زملائه ـ عالم الاجتماع ج. غورفيتش، والديمغرافي أ. سوڤي، والاثنولوجي ك. ليفي ستراوس، كان المؤرخ ف. بروديل يبحث عن نقط الاتصال بين العلوم الاجتماعية. إن هناك خلافات، في نظره، حول مفاهيم «المدة»، «البنية» و«النموذج». وفيما يلي بعض الأمثلة: فبينما يميز ج. غورفيتش بين زمانيات متعددة: «زمن المدة الطويلة والبطيء، الزمن الخادع أو الزمن المفاجأة، الزمن الدائري أو زمن الرقصة في نفس المكان، زمن الخفقان غير المنتظم، والزمن المتأخر على نفسه، الخ»، يضع ف. بروديل التاريخ على ثلاثة مراق: «على السطح، تاريخ حدثي ينتمي إلى الزمن القصير...؛ في الوسط، تاريخ الأوضاع، الذي يخضع لإيقاع أكثر بطئا...؛ وفي العمق، تاريخ بنيوي، ذو مدة طويلة، يتعلق بالقرون من الزمن» («كتابات»، ص 112 و ص 119). وفي الوقت الذي يعارض فيه ك. ليفي ستراوس بين تاريخ يهتم بالتطور الخطي، في بعده الدياكروني، وبين اتنولوجيا تهتم بالبنية في بعدها الساكروني؛ ويؤكد أن هذين الفرعين المعروفين «يتميزان قبل كل شيء بمنظورات متكاملة: فالتاريخ ينظم معطياته بالنظر إلى التعبيرات الواعية؛ أما الاتنولوجيا فتنظم معطاياتها بالنظر إلى الشروط غير الواعية للحياة الاجتماعية»، يبرز ف. بروديل أن مدرسة «الحوليات» قد وجهت جهودها نحو التقاط الوقائع المتكررة، كما الوقائع المفردة؛ الوقائع الواعية كما الواقائع غير الواعية» («كتابات»، ص 104). وحين يستعمل أ. سوڤي نماذج،

رياضية بشكل مقصود، لتقدير النسبة المثلى للسكان في علاقاتها بمجموع الإنتاج، وبمعدله، وبالإنتاج الهامشي، يدعو ف. بروديل المؤرخين إلى السير على نفس المنوال، والاعتماد على النماذج «التي ليست سوى افتراضات، ومحاولات للتفسير...». ويجب أن يسير البحث، أبدا، من الواقع الاجتماعي إلى النموذج، ثم من النموذج إلى الواقع الاجتماعي، وهكذا دواليك، عن طريق سلسلة من التنقيحات، والأسفار المتجددة بصبر وأناة. إن النموذج هو، بالتناوب، محاولة لتفسير بنية معطاة... أداة لمراقبتها والتحقق منها... ومن حياتها نفسها» («كتابات»، ص 72).

وشرع ف. بروديل في عمل جيد ثان، خلقته انشغالاته التدريسية بالكوليج دي فرانس في نهاية الخمسينات. أخذ هذا العمل شكل منشور محدود (مجلد واحد) أواسط الستينات، ثم ظهر في صيغة أكثر اتساعا (ثلاثة مجلدات) سنة 1980، عنوانه: «الحضارة المادية، الاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر». يعالج الجزء الأول منه «بنيات الحياة اليومية، حياة كل يوم كما تفرض نفسها على الناس»؛ ويتناول القسم الثاني «آليات التبادل...، ميكانيزمات الاقتصاد والتجارة المبنيتان من طرف النظام الرأسمالي»؛ ويعاين الجزء الثالث «نظام الهيمنة الدولية...، اشتغال السلط الاقتصادية والسياسية»، ويبدو أن الخطوة الأكثر أصالة [في هذا الكتاب] هي إعطاء أهمية «للحياة المادية»: «في كل مكان، وفي أدق تفاصيل الوجود الإنساني، توجد حياة مادية مكونة من ممارسات روتينية، موروثات، لنجاحات قديمة جدا. فالحياة الفلاحية مثلا، التي تحتل الصدارة على نطاق واسع عبر العالم قبل القرن الثامن عشر، ترجع جذورها إلى ما قبل القرن الخامس عشر نفسه، إلى آلاف السنين... هكذا الشأن بالنسبة للقمح، الأرز، الذرة، ولاعتمادات المطبخ الدائمة، أي لبعض عادات الإنسان الأكثر قدما ودواما. وكذلك الأدوات البسيطة، فهي قديمة قدم المزروعات؛ وقديمة أيضا بنفس الدرجة تقريبا، هذه الأدوات القليلة التعقيد، والتي تضاعف وتلين القوة العضلية للإنسان: الرافعة، المخروطة، الدواسة، المدورة، الخنزيرة... نفضل إذن أن تعني عبارة الحياة المادية، الحركات المتكررة، الإجراءات التجريبية، الوصفات القديمة، الحلول القادمة من الأزمنة المظلمة... إنها حياة بسيطة ولكن في نفس الوقت، لا يتم الخضوع لها خضوعا تاما، وليست ثابتة» (الطبعة الأولى، 1967، ص 10).

4 - الإنتاجات التاريخية

دشنت مدرسة «الحوليات» ميدان التاريخ الاقتصادي، منذ الثلاثينات. وفعلا، فقد حثت الأزمة الكبرى [المفكرين] المعاصرين على التساؤل حول [أسباب] التناوب بين مراحل الازدهار ومراحل الركود، في ميدان الأنشطة الاقتصادية؛ وكما يشهد بذلك كتاب ف. سيمياند : «التقلبات الاقتصادية والأزمة العالمية» (*1932*). وعلى المستوى التأريخي، فإن تحولا حقيقيا قد حدث مع كتاب ك. إ. لابروس «الخطوط العامة لحركة الأسعار والمداخيل بفرنسا خلال القرن الثامن عشر» (*1933*). ففي أطروحته الأولى استعان [هذا] الكاتب، ذو التكوين القانوني، والمتحول إلى ميدان الاقتصاد، ثم التاريخ، بسلسلات من الأثمنة - أثمنة القمح، الجودر، الخمر، الخ - المسجلة في الأسواق خلال فترة الاستقرار النقدي الممتدة من *1726* إلى *1789*؛ وبفضل هذه المعطيات الإحصائية التي فحصها وبلورها بدقة، قدر حركة المدة الاقتصادية الطويلة («التراند Trend» الذي يحدث كل قرن)، حركات المد والجزر على مدى خمس وعشرين سنة (المراحل أ و ب لدى سيمياند)، الدورات القصيرة التي تستغرق أقل من عشر سنوات (التي تحدث في ثنايا العقود)، التقلبات الموسمية خلال بعض الشهور؛ وقارن بين تطور أثمنة المنتوجات الفلاحية والصناعية، وبين تطور المداخيل (الريع العقاري، أرباح التجار، أجور العمال). وفي أطروحته الثانية، درس ك. إ. لابروس «أزمة الاقتصاد الفرنسي أواخر عهد ما قبل الثورة» (*1943*) : وقد أثبت أنه، خلال النمو الطويل الأمد للقرن الثامن عشر، حدثت عملية ركود داخل الدورة من سنة *1774* إلى *1791*، أضيفت إليها أزمة غذائية خلال *1788* - *1789*؛ وبالمناسبة، أسس «نموذج» أزمة عهد ما قبل الثورة، وهي أزمة يهيمن فيها العنصر الزراعي، حيث يؤدي النقص الطارئ في المحاصيل إلى ارتفاع مفاجئ في أسعار الحبوب، الشئ الذي يؤدي إلى نقص في الاستهلاك الشعبي، يؤدي بدوره إلى فائض في إنتاج الصناعة التقليدية؛ وقد أوضح كيف أن الاختلالات الاقتصادية تنعكس بأشكال مختلفة على الطبقات الاجتماعية، وتقود نحو صدامات سياسية. لقد

لاحظ أن «الحد الأقصى» لثمن الخبز يتطابق مع الاستيلاء على [سجن] الباستيل، أواسط يوليوز 1789، ومعنى ذلك أنه اكتشف بعدا جديدا للثورة الفرنسية.

إن ك. إ. لابروس لا ينتمي بشكل صارم إلى مدرسة «الحوليات»؛ إنه متأثر كثيرا بفكر ماركس وبالنشاط [السياسي] لجوريس؛ ولكنه قبل بالتعاون مع زملاء م. بلوخ ول، فيفر. ولذلك كان يدرس في نفس الوقت بالسوربون القديمة، وبالشعبة السادسة بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا؛ وبهاتين المؤسستين. كوّن جيلا من المؤرخين الاقتصاديين بين 1946 و 1966. وقد طبقت الطرق الإحصائية التي طورها ك. إ. لابروس. في أعمال عديدة حول الدورات والأزمات، مثل أطروحة أ. شابير، «بحث حول تقلبات الأسعار بفرنسا من 1789 إلى 1820» (1945)، أو البحث الجماعي الذي قام به كل من ك. إ. لابروس نفسه، ج. ديزير. أ. تاوديسك. م. أجيلون، وآخرون، «مظاهر الأزمة بفرنسا من 1846 إلى 1851» (1956). أضف إلى ذلك أن «تاريخ الأوضاع» الذي أسسه ك. إ. لابروس. و«الجغرافية ـ التاريخ» التي جددها ف. بروديل. قد تم المزج بينهما بدقة في بحوث تتعلق بالمبادلات التجارية في فضاءات واسعة ومدد طويلة، مثل : ب. شونو «اشبيلية والمحيط الأطلسي 1504 ـ 1650» (1956)؛ ف. كروزيه «الاقتصاد البريطاني والحصار البري 1806 ـ 1813» (1958). والأهم من ذلك، أن التاريخ الاقتصادي، الذي يرتكز على تحديدات لوائح أثمان المنتوجات ولوائح المداخيل، والتاريخ الديمغرافي الذي يعتمد على لوائح الولادات، الزواجات والوفيات، قد التقيا في أطروحات عديدة تتعلق بإطار محلي ومدة تغطي عدة قرون. وأكثر هذه الأطروحات شهرة، أطروحة ج. غوبير «بوفي وبوفيسيس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر» (1960)؛ ر. باهريل «البروفانس السفلى القروية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر» (1961)؛ ب. فيلاد «كاتالونيا في إسبانيا الحديثة» (1962)؛ إ. لوروي لادوري «فلاحو لانجدوك من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر» (1966).

إن ك. إ. لابروس لا يقصد قصر «تاريخ اللوائح» على البعد الاقتصادي؛ إنه يريد أن يعطيه أيضا بعدا اجتماعيا. لقد وضع خلال مؤتمر روما المنعقد سنة 1955 مخططا لبحث حول البورجوازية خلال القرنين الثامن

عشر والتاسع عشر، مقترحا التنقيب في اللوائح الانتخابية، القوائم الضريبية، قوائم الممتلكات الموضوعة بعد وفاة المالك، عقود الزواج؛ كما يقترح تحديد هذه الطبقة الاجتماعية نظرا لموقعها الاقتصادي، وضعها القانوني، ونشاطها المهني، في نفس الوقت. وقد عرف هذا البرنامج تحققا جزئيا من خلال أعمال أ. دومار، «البورجوازية الباريسية من *1815* إلى *1848*» (*1963*) وأ. ج، توديسك، «كبار الأعيان بفرنسا، *1840* - *1849*» (*1964*)؛ وأصبح موضوع مناقشة خلال المناظرات [التي عقدت] حول «جذور ومناهج التاريخ الاجتماعي» (*1965*)؛ «Les niveaux de culture et les groupes sociaux» (*1966*)؛ «Les ordres et les classes» (*1967*). بالإضافة إلى ذلك، نجد تأثير إ. لابروس حاضرا في دراسات تعمل على استخدام التاريخ الكمي كأساس للتاريخ الاجتماعي. الحالة الأولى [يمثلها] ج. بوفيي. ف. فوري، و م. جيللي في كتاب «تقلبات الأرباح بفرنسا خلال القرن التاسع عشر» (*1965*)، الذين حاولوا التوصل إلى [معرفة] تطور مداخيل أرباب مصانع الحديد، مناجم الفحم، والأبناك، عن طريق القيام بتحليل معقد لميزانياتها، ثم عن طريق وضع رسم بياني للإنتاج، الأسعار، قيمة السلع، والأرباح. الحالة الثانية: [يمثلها] م. بيترو، في كتاب «إضرابات العمال، من *1871* إلى *1890*» (*1971*)، حيث يعيد صياغة إحصاء للإضرابات على أساس الوثائق المتوفرة (صحف، تقارير الشرطة، الخ)، بالنسبة لفترة لا تسجل فيهاالسلطة بانتظام التوقفات عن العمل؛ وقد أخضع هذه المعطيات لتحليل بواسطة الحاسوب، فوضع جداول، رسوما بيانية، وتوصل إلى توضيح الإضرابات العمالية في مظاهرها المختلفة - اتساعها، حدتها، مدتها، نتائجها - وذلك حسب السن، الجنس، وحسب الفصول والمهن.

واكتشفت مدرسة «الحوليات» ميدان التاريخ الديمغرافي، بعيد الحرب العالمية الثانية. ففي سنة *1946*، ربط جان موفريه، لأول مرة، بين الأزمات الغذائية، والطوارئ الديمغرافية، في ظل نظام ما قبل الثورة الفرنسية، وذلك بمقال له نشر بمجلة «السكان»؛ فقد أوضح أن قلة المحاصيل، التي تؤدي إلى ارتفاع في أسعار الحبوب،. وإلى الفقر، بل المجاعة، يُلازمها ارتفاع أقصى في نسبة الوفيات، ويصاحبها انهيار في نسبة الزواج والولادة. وحوالي *1950*، بدأ ب. غوبير يستخدم بشكل منظم «لوائح» الأثمان من جهة، وسجلات إحصاء

الرعية من جهة أخرى، مستفيدا في ذلك من التجربة المزدوجة لـ إ. لابروس وج. موفريه. اشتغل المؤرخ على هذه السجلات القديمة، وقام بعد بحث دقيق ومتعب للعقود؛ واستخرج منها لوائح هامة جدا للولادات، الزواجات، والوفيات. وذلك انطلاقا من قوائم إحصائية للرعية، خاصة بإقليم صغير، وبمدة تفوق القرن. وتمثل أطروحة ب. غوبير «بوڤي وبوڤيسيس من 1600 إلى 1730» (1960)، منعطفا تاريخيا؛ إذ تقدم نموذجا لتقدير النمو السكاني خلال مرحلة ما قبل الإحصاء. وفي نفس الفترة، بلور كل من ل. هنري، وهو ديمغرافي، و م. فلوري، وهو أرشيفي، «مختصر طريقة التنقيب» في سجلات إحصاء الرعية (الطبعة الأولى، 1956). واعتمد فيه منهجا صارما. ففي مرحلة أولى، يجب [على الباحث] أن ينقل على جذاذات خاصة، ليس فقط العقود ـ عقود التسمية، الزواج، الدفن ـ، ولكن أيضا المعلومات المتضمنة فيها ـ حول الأسماء العائلية والشخصية، الجنس، العلاقات العائلية، الأصول الجغرافية.. الخ. للأطفال، الآباء والشهود. وفي مرحلة ثانية، يجدر بالباحث أن يعيد بناء العائلات، في جذاذات أخرى، على مدى جيلين، الشيء الذي يسمح له بحساب معدل سن الزواج، وسن الوفاة، مدة الارتباط الزوجي، نسبة الخصوبة [في الإنجاب]، المدة الفاصلة بين حمل وآخر، نسبة اللاشرعية، أهمية العزوبة، والترمل وإعادة الزواج. إن هذا المختصر يقدم الوسيلة لتقدير حياة الخلية الأسرية في المجتمع التقليدي.

لقد انتقلت الديمغرافية التاريخية، بابتكارها لطرقها الخاصة [في البحث]، إلى مرحلة الإنجاز. فمنذ 1958، قام الـ INED بالشروع في بحث، متجه نحو الماضي، حول عينة مكونة من أربعين لائحة إحصائية للسكان، الهدف منه تقديم صورة جديدة لتاريخ السكان بفرنسا من عصر لويس الرابع عشر إلى يومنا هذا. وفي نفس الوقت ظهرت أولى الدراسات الوافية حول قرى اختيرت بشكل اعتباطي : إ. غوتييه ول. هنري «السكان بـ[قرية] كرولي» (1958)، ب. غوهيي «السكان بـ[قرية] بود ـ ان ـ بيسان» (1962)؛ ج. گانياج «ثلاث قرى من منطقة ليل دو فرانس» (1963)، الخ. وفي سنة 1962، تشكلت جمعية للديمغرافية التاريخية، بمبادرة من م. رينهارد، ب. غوبير. ل. هنري، ل. شوفاليي وج، دوپاكيي؛ فنظمت حلقات دراسية ومناظرات، وجهزت مختبرا [تابعا] للمركز الوطني للبحث العلمي، وأصدرت

مجلة متخصصة «حوليات الديمغرافية التاريخية». وفي جامعات الأقاليم، تكونت مجموعات حول پ. شونو، بمنطقة كاين؛ وحول أ. أرمناجو بتولوز؛ وحول ج. پ. پوسو ببوردو، وجماعات أخرى، وجهت الطلاب نحو استخدام السجلات الإحصائية في بحوث الإجازة والسلك الثالث. وفي نفس الفترة، قدمت أطروحات تقارن بين التحولات الاقتصادية والتحولات الديمغرافية، وتكشف عن البنيات الخاصة في ميدان الزواج، الإنجاب، الوفاة، في منطقة محددة وعلى مدى طويل. وفي هذا الصدد، يمكن أن نذكر إ. لورري لادورري «فلاحو لانجدوك من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر» (*1966*)، وف. لوبران «الناس والموت بمنطقة آنجو خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر» (*1971*). واهتم مؤرخون آخرون بسكان المدن، وهو موضوع أكثر استعصاء على الضبط من سكان البوادي؛ وهكذا، درس م. غاردن «ليون والليونيين خلال القرن الثامن عشر» (*1970*)؛ ودرس ج. بيرو «منطقة كاين خلال القرن الثامن عشر» (*1975*). واهتم ج. دوباكيي من جهته بمصادر طالما أهملت، باعتبارها غير مؤكدة ـ الإحصاءات واللوائح الضخمة؛ وقام بنقد جاد لقيمتها التوثيقية؛ ونجح في استعمالها لتقدير توزيع السكان في الأرجاء. وقد برهن على ذلك في أطروحته : «السكان القرويون بالحوض الباريسي في عهد لويس الرابع عشر» (*1979*). بالتدريج [إذن]، وبفضل تعدد الدراسات الوافية المحلية، والدراسات القيمة الإقليمية والحضرية، تشكلت لوحة ديمغرافية لفرنسا ما قبل الثورة.

وخلال العقد الأخير، تدرجت «الحوليات» من ديمغرافية تاريخية، ذات طابع كمي، في اتجاه أنتروبولوجيا تاريخية ذات مظهر كيفي أكثر. وقد أوضح باحث مستقل، فيليپ أريس، هذا الطريق في كتاب حول «تاريخ السكان بفرنسا، وموقفهم من الحياة منذ القرن الثامن عشر». ولاحظ هذا الكاتب أن الإحصائيات الديمغرافية تكشف لنا عن نمط عيش الناس، وعن التصور الذي يكونونه عن أنفسهم، أجسادهم، ووجودهم العائلي...» (طبعة ثانية، *1971*، ص *15*). وقد اتبعت جماعة «الحوليات» هذه النصيحة، فاتجهت نحو دراسة الجسد، سواء كان سليما أو مريضا، والتقت بذلك بتاريخ الطب. في هذا الإطار، يجب أ ن نشير إلى أعمال ج. ن. بيرابين «الناس والطاعون بفرنسا وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط» (*1975*)، وح. ليونار : «الأطباء بغرب فرنسا

خلال القرن التاسع عشر» (*1976*). أضف إلى ذلك أن تاريخ السكان قد انعطف في اتجاه تاريخ الأسرة الذي قاد بدوره إلى تاريخ للجنس يتناول مشاكل المحرمات الدينية، طرق منع الحمل، العلاقات الشرعية وغير الشرعية. وتشهد على ذلك أعمال ج. ل. فلاندران «أشكال الجماع البدوية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر» (أرشيف) (*1975*)؛ ف، لوبران «الحياة الزوجية في عهد ما قبل الثورة» (*1975*)؛ ج. سولي «الحب بالغرب في العصر الحديث» (*1976*). وفي الوقت نفسه، حاول البحث أن يلج الميدان الوعر حيث يلتقي البيولوجي والذهني. وبدأ الباحثون يفكرون في موقف الإنسان من الحياة، عن طريق جمع المعلومات حول الإنجاب، الحمل، الولادة والطفولة الأولى.، كما في الكتب، التالية مثلا: ف. آرييس «الطفل والحياة العائلية بفرنسا ما قبل الثورة» (*1960*)، وأعيد طبعه سنة *1973*)؛ ج. جيليس م. لاجيه، م. ف. موريل : «الدخول إلى الحياة : الولادات والطفولة بفرنسا التقليدية» (*1978*)؛ م. لاجيه «الولادات» (*1982*). كما تساءل الباحثون حول موقف الناس من الموت، عن طريق البحث في الطقوس الجنائزية، نصوص الوصايا، أشكال تصور العالم الآخر، كما في الأمثلة التالية : م. فوفيل «الموت قديما» (أرشيف) (*1974*)؛ ف، آرييس «الإنسان والموت» (*1977*)؛ پ. شونو «الموت بباريس من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر» (*1978*). كل هذه الإنتاجات تشير إلى تحول الدراسات من تحليل الميكانيزمات الديمغرافية إلى تحليل السلوكات الجماعية.

كان م. بلوخ ول. فيفر قد أظهرا منذ بداية العشرينات، اهتماما بمرحلة ما قبل التاريخ، بالفلكلور، وبتاريخ الأديان. ومع ذلك فإن مدرسة «الحوليات» لم تقم اتصالا بين التاريخ والاتنولوجيا إلا في أواخر الستينات، وقد عاد إ. لوروي لادوري، في كتابه «مونتيّو، قرية أوكسيتانية، من *1294* إلى *1324* (*1975*)، إلى أحد ملفات التحقيقات القضائية المتعلقة بآخر المانويين بلانجدوك؛ وأعاد قراءة استنطاقات المتهمين، وطرح أسئلة جديدة على هذه النصوص، متصرفا كإتنولوجي متجذر في الماضي؛ وهكذا أحيى من جديد مجموعة قروية عاشت بمنطقة بييمون بجبال البرانس في بداية القرن الرابع عشر، عن طريق صياغة وصف للأعمال الزراعية، أنماط تربية المواشي، أوضاع السكن، السلوك اليومي، التكتلات العائلية، الممارسات الجنسية، المعتقدات الدينية،

الطقوس السحرية، والعلاقات مع السلطة؛ وقد كشف عن وجود نظام منسجم، تنتظم فيه الحياة حول «البيت» باعتباره مركزا لشبكة من علاقات القرابة والمصاهرة، وأولى ن، واشتيل، في كتابه «رؤية المهزومين» (*1971*)، اهتماما لشعوب امبراطورية الأنكا القديمة، بهضاب الأند العليا؛ ولم يكتف برؤية المنتصرين ـ الإسبان الذين هيمنوا ـ والتي توجد في مدونات الأخبار المراسلات والتقارير الإدارية للمرحلة الاستعمارية؛ وإنما حاول اكتشاف رؤية المهزومين ـ الهنود الحمر المقهورين ـ التي لازالت آثارها في الحكايات، الرقصات والاحتفالات والتظاهرات الفلكلورية في العصر الحديث؛ إن تركيب المقاربتين، التاريخية والاتنولوجية، يسمح بفهم الصدمة العنيفة التي أصابت، خلال القرن السادس عشر، قبائل هندية تعرضت للإبادة بواسطة الغزو العسكري، المخلفات الجرثومية والاستغلال الوحشي. وقد حفزت الأعمال الرائعة للاتنولوجي ك. ليفي ستراوس، وخاصة سلسلة «ميتولوجيات» (*1964 ـ 1972*)، بعض المؤرخين من جماعة «الحوليات» على تطبيق طرق التحليل البنيوي للأساطير القروسطية، كما تشهد على ذلك مقالات ج. لوغوف ولوروي لادوري «ميلوزين، الأمومة والخصب» («الحوليات»، *1971*)؛ ج. لوغوف وپ. فيدال ناكي «ليفي ستراوس ببروسيليياندا» ـ وهو بخصوص قصيدة لكريتيان دي ترويس ـ («الحوليات» *1975*). يبدو [إذن] أن التقارب بين الاتنولوجيا والتاريخ قد أعطى نتائج جيدة.

خرجت مدرسة «الحوليات» «من القبو إلى السقف»، كما عبر عن ذلك م. فوفيل، خرجت من تاريخ اقتصادي، وتاريخ اجتماعي،مثمر جدا في الخمسينات والستينات، إلى تاريخ ثقافي، عرف أوج ازدهاره في السبعينات. فقد استوحى ك. ليفي ستراوس وميشيل فوكو دروس المؤرخين الرواد ـ ل. فيفر وف. آرييس ـ وأعجبا بالنتائج التي توصل إليها جيرانهما في مجال الاتنولوجيا والفلسفة، فرغب هذان الباحثان المثلان للجيل الجديد «للحوليات» في استكشاف البنيات الذهنية التي يضعانها في منتصف الطريق بين التنظيم الاجتماعي والخطاب الإيديولوجي، وعلى الحدود بين الوعي واللاوعي، داخل «سجن مدته طويلة». ويختار تاريخ الذهنيات البحث في أنماط تفكير النخبة، الاعتقادات الشعبية، التقاليد الدينية والعادات الدنيوية. وتعبر الأعمال التالية عن هذا التوجه : ر. ماندرو «القضاة

والسحرة بفرنسا خلال القرن الثامن عشر» (1968)؛ م. أغيلون «إخوان التوبة والماسونيون بـ بروفانسا القديمة» (1968) «Penitents et Francs-maçons de l'ancienne Province»؛ م. فوفيل «الورع النادر، والخروج عن المسيحية بـ بروفانسا خلال القرن الثامن عشر» (1978). ويهتم تاريخ الذهنيات أيضا بأشكال الاجتماع. خصوصا الاحتفال الذي يمكن أن يكشف عن التناقضات الاجتماعية المكبوتة. وتمثل الأعمال التالية نموذجا لذلك: م. فوفيل «تحولات الاحتفال ببروفانسيا من 1570 إلى 1820» (1976)؛ م. أزوف «عيد الثورة من 1789 إلى 1799» (1976)؛ إ. لوروي لادوري «كرنفال رومانس أواخر القرن السادس عشر» (1979)؛ وقريبا جدا من علم النفس التاريخي، ظهر الجمع بين التحليل النفسي والتاريخ. وقد عمل أ. بيزانسون على تسليط الضوء على العلاقة بين الملك ورعاياه بروسيا، على ضوء عقدة أوديب، في كتاب «ابن القيصر الضحية» (1968). ويمزج م. دي سيرتو بين التاريخ السياسي وعلم الاجتماع الديني، وعلم النفس المرضي لفهم قضية سحرية في القرن الثامن عشر [في كتابه] «لاودان المسكونة Possession de Loudun» (أرشيف) (1970). إلا أن التاريخ ـ التحليل ـ نفسي يعطي الانطباع بالعمل العشوائي، في غياب تصورات إجرائية تسمح بالكشف عن اللاوعي الجمعي، بينما يستمر تاريخ الذهنيات في انطلاقه، لأن طرقه المشكوك فيها، وحدوده غير الدقيقة يسمحان له باستعمال إنجازات التخصصات الأخرى.

عن كتاب :

Guy Bourdé - Hervé Martin : Les écoles historiques, Paris, Seuil - 1983.

التاريخ وعلوم المجتمع

رضوان مبارك

مقدمة

ليس من الضروري استعراض المراحل التي مر بها التأليف التاريخي من زاوية اهتمامه بالجوانب الاجتماعية، وإنما نكتفي بالإشارة الى أن التركيز على ظاهرة انفتاح التاريخ على العلوم الاجتماعية في عصرنا لا يعني انعدام الصلة بين التاريخ والجوانب الاجتماعية من قبل، يكفي أن نتذكر ابن خلدون بالنسبة لتاريخنا، وعددا من المفكرين الأوربيين الذين اعتبروا التاريخ علما اجتماعيا، نستحضر في هذا المجال مثالا بارزا هو كارل ماركس. أما الخطوة الثانية في هذه المقدمة فهي تقديم هذه العلوم، وهي : علم السكان أو الديمغرافية، علم الاقتصاد، السوسيولوجيا، الانتروبولوجيا، علوم السياسة، علم النفس[1].

أهم خصائص هذه العلوم هي نشأتها في فترة متأخرة بالنسبة للتاريخ مما جعلها تتقبل المناهج العلمية الحديثة وبالتالي فهي تمارس جاذبية على التاريخ الذي يصبو دائما الى اكتساب الصبغة العلمية.

وقد قوى من اندفاع التاريخ نحو هذه العلوم ردة فعل ضد الأسلوب التقليدي في الكتابة التاريخية والذي كان يقتصر على تسجيل الأحداث دون اهتمام كبير بالبنيات وجوانب الحياة اليومية للمجموعات.

إن الدعوة الجديدة تلح على الاهتمام بكل جوانب الاجتماع الإنساني، وبالإنسان في حد ذاته كمؤثر على مجرى التاريخ[2].

وتعتبر مدرسة الحوليات الفرنسية من أقوى دعاة هذا الاتجاه الذي استطاعت أن تفرضه على عدد من البلدان من بينها ألمانيا صاحبة السبق من قبل في مجال العلوم التاريخية[3].

I - مساهمة العلوم الإجتماعية في تقدم البحث التاريخي:

لابد للمؤرخ أن يتساءل : ما هو مكسبه من وراء هذه الدعوة الجديدة" إن هذا الموضوع يعتبر في أساسه محاولة للإجابة عن ذلك السؤال، وذلك من خلال تناول تأثير تلك العلوم على التاريخ سواء من حيث المناهج والتقنيات أو من حيث التأويل.

1 - اثر تقنيات و مناهج العلوم الإجتماعية على التاريخ :

أ - دور الفرضيات والمفاهيم والنماذج الاجتماعية في التاريخ :

تعود المؤرخ التقليدي أن يتجه مباشرة الى الوثائق والنصوص بهدف استحضار الماضي، وتدلنا العلوم الاجتماعية عل إمكانية الانطلاق من بناء فرضية على أساس ما هو متداول ومعروف بالنسبة للموضوع المقترح[4]. وبعد هذه الخطوة وليس قبلها نعالج الوثائق والنصوص المتوفرة بهدف إثبات أو دحض الفرضية التي انطلقنا منها[5]. أما المفاهيم فتعتبر أيضا من أهم أدوات العلوم الاجتماعية، وتساعد المؤرخ على توسيع نطاق طرح الأسئلة على النصوص، فمفهوم الثورة مكن من وضع تصانيف لمختلف مراحل الثورات[6]؛ وقد اشتهر عند علماء الاجتماع أيضا نماذج "فيبر" التي يستغلها المؤرخ بعد أن يدققها عالم الاجتماع[7].

وعلى العموم فإن المؤرخ لا يمكنه أن يتجنب المفاهيم السوسيولوجية مثل طبقة اجتماعية، صراع طبقي، وعي طبقي[8].

ب - تأثير مناهج وتقنيات العلوم الاجتماعية على الوثيقة التاريخية :

* اتساع مفهوم الوثيقة :

حسب المدرسة الوضعانية فالتاريخ لا يكتب إلا حيث توجد الوثائق المكتوبة، هذا مفهوم ضيق للوثيقة، وقد مكن انفتاح التاريخ على العلوم الاجتماعية من الخروج من هذا المفهوم الضيق للوثيقة التاريخية، فنادى رواد

الاتجاه الجديد بالاعتماد الى جانب الوثيقة المكتوبة على كل ما يهم الانسان في حياته اليومية وأنشطته الفكرية والمادية[9].

* صنع الوثيقة :

يستعين المؤرخ بتقنيات العلوم الاجتماعية ليصنع وثائق جديدة، فيقوم بالمقابلة ويضع استمارة فيخرج من عمله بمادة جديدة[10]. غير أن المؤرخ لا يواجه فقط ندرة الوثائق في عمله بل قد يصادف العكس، ومرة أخرى يستعين بأساليب العلوم الاجتماعية، وهي في هذا المجال نوعان : العينة والأسلوب الكمي.

* العينة :

إن المؤرخ لم يألف التعامل مع كثرة الوثائق بسبب التقاليد الموروثة عن دراسة الحقب الماضية حيث الندرة هي الطابع المميز. وكما العلوم الاجتماعية يستعين المؤرخ بأسلوب العينة، أي بدل إدخال مجموعة كاملة في الاعتبار يأخذ جزءا منها فقط يعتقد أنه يمثل المجموع[11].

أما الأسلوب الكمي فهو لا يستغني عن الوثيقة لكنه يحاول أن يعثر فيها عن معطيات متشابهة ومنسجمة يمكن أن تشكل سلسلة أو سلسلات، بينما المنهج التقليدي يبحث في الوثيقة عن العنصر المتميز الذي لا يتكرر[12] والنظرتان متكاملتان.

وفي المجال الكمي فتح استخدام العقول الالكترونية آفاقا جديدة أمام مؤرخي كل العصور ومكن من ربح الوقت الذي كان يضيع في جرد وتصنيف المعطيات الجدولية[13]. وقد كان المؤرخون قبل انتشار المنهج الجدولي يقتصرون في التعامل مع الأرقام على مقارنة الدلالات الدنيا مع الدلالات القصوى وقد أسفر هذا المنهج عن استنتاجات خاطئة يمكن الآن تفاديها بتطبيق الإحصاء الرياضي الذي يسمح بمعالجة سلسلات واسعة، كالوقائع الجماهيرية بكل أبعادها القابلة للإحصاء[14].

إلا أن أهم مساهمة يقدمها المنهج الكمي للوثيقة التاريخية وللمؤرخ هو ضمان الموضوعية كما يؤكد المتحمسون لهذا الاتجاه[15].

* تحليل المحتوى وتعميق النقد الداخلي للوثيقة :

بنحصر التعامل التقليدي مع الوثيقة التاريخية في ما يسمى النقد الداخلي والنقد الخارجي، ويمكن للمؤرخ تكثيف تحليل الوثيقة باللجوء الى أساليب علماء النفس وعلماء الاجتماع الذين يحللون نصوص المقابلة والملفات الصحافية والتصريحات والآراء المتضاربة، والرموز والتراكيب[16]. بل يعتقد البعض أنه يمكن تجاوز هذا المستوى بمحاولة قراءة ما وراء العبارات والتصريحات الواردة في النص. أي محاولة اكتشاف ما يخفيه المتحدث أو الكاتب، هذا الاتجاه نجده عند مدرسة التحليل النفسي، وهو يعني في العمق أن لا شيء يضيع، فحتى الحقائق التي حاول السابقون طمسها توجد فيما خلفوه وعلينا أن نقوم بمجهود لاكتشافها[17].

إن هذا الأسلوب يعطي نتائجه خاصة في ميادين دراسة الأسطغرافية والمخلفات الأدبية والفنية[18] وأيضا في دراسة الشخصيات والتراجم[19].

2 ـ العلوم الاجتماعية وعلاقتها بالتاويل التاريخي :

الواقع أنه يصعب فصل المنهج عن مسألة التأويل ذلك أن تغيير المنهج هو الذي يؤدي في غالب الأحيان الى تأويل جديد. فالفصل بين العنصرين إنما يقتضيه ترتيب الأفكار.

أ ـ أثر العلوم الاجتماعية على التحقيب :

إن التأثر بالعلوم الاجتماعية يؤدي بالمؤرخ الي بناء تركيبات أوسع تستبعد الزمن القصير. فالبنيات والمؤسسات الاجتماعية (الأسرة مثلا) لا يمكن أن تلقى عناية كافية بأسلوب سرد الأحداث الذي يأخذ به المؤرخ الاخباري[20]. لذلك يتجه التاريخ الاجتماعي الى البحث في كتلة الأحداث عن انتظام التذبذبات الدورية والتعرف على البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي تتغير ببطء، حتى يصل هكذا الى تجزئة للزمن التاريخي حسب معايير جديدة مناسبة، بدل الاقتناع بالتحقيب التقليدي المرتكز على التغيرات الفوقية أو على بعض الأحداث التي يعتقد أنها تعكس تغيرات هامة وهي ليست كذلك[21].

ب - تكامل التفسير السوسيولوجي والتفسير التاريخي :

حسب ماكس ڤيبر فالتاريخ والسوسيولوجيا علمان سببيان، لكن السببية السوسيولوجية تفترض بناء علاقة منتظمة بين ظاهرتين بينما السببية التاريخية تحكي الظروف الفريدة التي سببت حدثا ما، والتقارب الأساسي بين السببيتين يتجلى في بروزهما معا في شكل احتمالات وليس في شكل حتمية: ظاهرة «أ» لا تحتم ظاهرة «ب» وإنما هي مواتية لظهورها[22] ومن أوجه التكامل بين التاريخ والسوسيولوجيا في التأويل كون التاريخ يدرس واقعا متقطعا ببناء سببية متواصلة بينما السوسيولوجيا تدرس واقعا متواصلا بسببية متقطعة[23].

ج - عوامل التغير الاجتماعية في التاريخ :

المؤرخ في حاجة الى إدراك العوامل الموجهة لسلوك الجماعات والأفراد في الماضي... وإذا تعذر عليه إدراك ذلك في عصره وبيئته فمن الأرجح أنه لن يستطيع ذلك بالنسبة للماضي.. وبما أن العلوم الاجتماعية تهتم أساسا بدراسة الإنسان وشؤونه في الحاضر فلابد من وضعها في الاعتبار عند الاهتمام بدراسة الماضي البشري[24] ومن المسائل التي تعلمها العلوم الاجتماعية حول فهم سلوك الجماعات ودوافعها تصحيح اعتقاد سائد مفاده أن الفئات المحرومة في مجتمع ما هي المسؤولة عن التغيير (الثورات مثلا) في حين أن الجماعات التي تبادر الى التغيير هي التي لها وسائل مادية وفكرية بحيث تتخلص من تقاليد المجتمع الذي تريد هدمه وتتبنى قيما جديدة[25].

وسأعطي الآن أمثلة عن أهم عوامل التغير الاجتماعية في التاريخ.

* العامل الديمغرافي :

توصلت العلوم الديمغرافية الى قوانين سرعان ما تبناها المؤرخون مع حركة الانفتاح على العلوم الاجتماعية، ووصل الطموح ببعض المؤرخين الى محاولة تطبيق تلك القوانين حتى على الفترات التاريخية التي تنعدم فيها الإحصائيات وذلك باللجوء إلى دراسة الهياكل العظمية، وعلى العموم فقد تم التوصل الى أن فترات التغيرات الأساسية في التاريخ يناسبها وضع ديمغرافي معين[26].

ويعتبر دوركايم أن العامل الديمغرافي هو المحرك الأساسي بل والوحيد

للتاريخ، فبالنسبة اليه يؤدي تزايد الكثافة الى ظاهرة تقسيم العمل وإلى ازدهار ونمو الحضارة، أما حيث الكثافة ضعيفة والمجموعات البشرية متلاشية فإن مصادر العيش تنحصر في الحرف التقليدية والبدائية كالفلاحة والصيد والقنص[27].

ومع أهمية العامل الديمغرافي فليس ممكنا اعتباره العامل الاجتماعي الوحيد في التغير التاريخي كما يذهب دروكايم بل لابد من الإشارة الى عوامل أخرى من بينها :

- العامل الاقتصادي والاجتماعي :

تعتبر الماركسية والماركسية الجديدة أن الاقتصاد هو أساس كل تطور تاريخي، وقد بدأ مع هذا الاتجاه البحث عن مفاهيم اجتماعية لتفسير التاريخ مثل الصراع الطبقي، البنية التحتية[28]...

والواقع أن الجميع، ماركسيين وغيرهم يعترفون بأهمية الاقتصاد في التغير التاريخي، بحيث نجد هناك ربطا بين ازدهار الحضارات والرخاء الاقتصادي، كما أن الفائض الاقتصادي يجعل ممكنا ظهور مآثر فنية ونمو الفكر[29].

وبالجملة فإن وضعية الأفراد والجماعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفكرية تحدد سلوكهم ومواقفهم ومدى مساهمتهم في تحريك عجلة التاريخ، فهناك مثلا ارتباط بين مستوى العيش والعقلية من جهة وبين الاتجاه السياسي والفكري من جهة أخرى، توصل بعض الدارسين الفرنسيين[30] في بحث له حول فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة الى وجود علاقة بين نوع الملكية ونوع السكن والاتجاه السياسي[31].

هذه العوامل مجتمعة الى جانب عوامل أخرى لا يتسع المجال لذكرها هي التي تجعل مجتمعا ما قابلا للتطور والتغير أو بالعكس تجعل بنياته متصلبة عاجزة عن التطور. وإذا ألقينا نظرة على تاريخ المجتمع المغربي نلاحظ بسهولة أنه عاش فترة طويلة تميزت بجمود بنياته أو ببطء شديد في تطورها. ما هو السبب؟ ليس الهدف الإجابة عن هذا السؤال ولكن تقديم بعض التفاسير التي صيغت في الموضوع.

II - تاريخ المغرب وعوامل التغير الاجتماعي :

1 - مقدمة منهجية :

في مسألة المناهج كما في عدد من المسائل الأخرى يطرح تساؤل تقليدي يمكن صياغته كالتالي :

بما أن العلوم الاجتماعية نشأت واكتملت مناهجها في الغرب وليس في العالم العربي، فهل تصلح المناهج والمفاهيم التي تستخدمها للتطبيق في المجتمع العربي؟ وبتعبير آخر هل العلوم الاجتماعية تكتسي صبغة الشمولية(Universalité) أم أنه لابد أن تكون هناك علوم اجتماعية غربية وأخرى عربية؟

ليس هناك على ما يبدو علوم اجتماعية ذات هوية عربية وإنما هناك تطبيق عربي لمناهج العلوم التي تكونت في الغرب[32].

غير أن هذا التطبيق يطرح مشكلا منهجيا يتجلى في كون المفاهيم التي صيغت في الغرب لا تصلح لمعالجة وتحليل واقع المجتمع العربي، فمفاهيم: الدولة - الطبقة، الإقطاع - البرجوازية... ليس لها نفس المدلول في المجتمعين[33].

واقترح البعض حلا وسطا في الاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية الغربية، وهو الاحتفاظ بالتقنيات وتوظيفها في مجتمعنا، وبناء مفاهيم تستجيب لخصوصية المجتمع العربي[34]، ورغم أن تلك التقنيات ليست بدورها بريئة ومحايدة[35] فإنه يمكن أن تساعد في تقدم البحث التاريخي المغربي. وسأعطي مثالا حول إمكانية تطبيق المنهج الإحصائي في جانب من جوانب التاريخ الاجتماعي المغربي :

بما أن الأسلوب التقليدي في معالجة المصادر لا يسمح دائما باعتبار مجموعات كمية كبرى، فإن الاستنتاجات والخلاصات التي يتم التوصل اليها تبقى جزئية[36].

فبدل دراسة بعض الشخصيات التاريخية المغربية في شكل مونغرافيات يمكن الرجوع الى المصادر والتراجم في عصر من العصور، وتصنيف الرجال

(علماء، متصوفة، فقهاء) ومحاولة وضع ترميز codage يسمح بإبراز خصائص كل فئة على اعتبار عدة معايير : السن، المستوى الثقافي، الوضعية الاجتماعية والاقتصادية.. المواقف السياسية..

كلما تعقدت وكثرت تلك الرموز كلما سمحت بتعميق معرفتنا لهؤلاء وبالتالي سنتوصل الى استنتاجات أوسع مما تسمح به المونغرافيات والتحقيقات[37].

وفي مجال التراجيم أيضا يمكن الاستفادة من مناهج علم النفس، فالتصوف مثلا يمكن اعتباره حالة نفسية وفكرية في آن. هناك نوعان من المتصوفة على الأقل، النوع الأول يندمج في المجتمع ويقود الجهاد، والنوع الثاني منزو معزول كرهبان النصارى، هذا جانب من جوانب علم النفس الاجتماعي.

ويمكن أيضا تطبيق الأساليب المباشرة للتعرف على المجتمع المغربي وذلك بواسطة القيام باستمارات وأبحاث ميدانية. هذا ما حاول بعض الدارسين القيام به.

2 ـ دراسات عن المجتمع المغربي وتاريخه :

أ ـ حول القبيلة :

* لا تاريخية القبيلة :

– روبير مونتاني[38] والجوهر البربري.

استمر العمل الميداني خمس سنوات وركز على سوس والجبال المغربية، وقد ذهب مونتاني في استنتاجاته الى وجود تناقض بين أنظمة القبائل المغربية وبين المخزن، هي تعيش في فوضى منظمة، مؤسساتها قائمة على العرف والتقاليد التي لا تتغير، والارتباط بالسلطة المخزنية رهين بظهور زعامات قوية في القبيلة تقيم علاقات مع تلك السلطة، لكن القبائل البربرية ظلت تتمتع باستقلالها وتحارب ظهور تلك الزعامات حتى فترة الحماية.

– گلنر ونظرية القسموية[39] :

يعتبر گلنر أن التجمعات القبلية في إفريقيا الشمالية، طابعها قسموي[40] مما يؤدي الى الحيلولة دون ظهور سلطة مركزية أو زعامة قوية، أما دور القبيلة في التغير الاجتماعي في تاريخ المغرب فينحصر في قلب الحكام، وفي نفس الوقت يمنع النظام القبلي حدوث تغيرات أعمق.

* انتقاد النظريتين :

بعد أن استعرض عبد الله حمودي[41] مضمون نظرية القسموية عند گلنر أبرز جوانب ضعفها ووضح أن المجتمع القسموي لا يمنع ظهور زعامات قوية، كما أبرز أن دور الأولياء ليس دائما سلميا كما يذهب گلنر.

يناقش بول باسكون[42] نظرية القسموية في نفس اتجاه "حمودي" لكنه يذهب أبعد من "حمودي". فلا نقاش بالنسبة له في وجود هرمية اجتماعية تحددها ثلاث معطيات، السن والجنس والأبوية، ويُعزي باسكون ضعف الوعي الطبقي في المغرب الى استمرار الطابع القسموي في المجتمع. وهناك نظرة أخرى تقول بوجود اتجاه الى توليف جماعي بين العناصر المكونة للمجتمع المغربي وهي القبيلة والزاوية والمخزن، توجد بين هذه العناصر جدلية، لا تصل الى جدلية الطبقات الاجتماعية، لكنها تدل على وجود جهاز مغربي، فالقبيلة يوجد فيها الشرع الإسلامي الى جانب العرف، والزاوية لها وظيفة اجتماعية لم ترفض أبدا، لكن إمكانية انسجام هذه العناصر لم تتحقق أبدا على وجه التمام[43].

نخلص الى أن هناك وضعا ما، في المجتمع المغربي يمنع تطوره وتغير بنياته، فإلى جانب التحليلات السابقة يمكن تقديم مثال آخر يبرز طبيعة التغير الاجتماعي وعوامله في تاريخ المغرب.

ب ـ تحليل ماركسي «لجمود» البنيات الاجتماعية المغربية :

* إيف لاكوست، ابن خلدون، فرانسوا ماسبيرو، الطبعة الرابعة ـ باريس *1978*، ص.*1* ـ *17*.

مشروع لاكوست في هذا الكتاب يهدف الى اعتبار الانجاز الخلدوني قريبا من التحليل المادي للتاريخ، كما يهدف الى نفي الاتجاه العنصري (مسألة الأعراب) الذي استغله المستعمرون في مؤلفات ابن خلدون لاغراض معروفة. وفي مقدمة الكتاب نجد تعليلا للجمود النسبي[44] الذي عرفه المجتمع المغربي

خلال حقبة طويلة من تاريخه. السبب في هذا الجمود حسب الكاتب يعود الى عدم بروز طبقة اجتماعية تمتلك وسائل الانتاج، هذا لم يتأت لسببين أساسيين:

- الفئات الحاكمة تعيش على الفائض التجاري، وبذلك تستغني عن امتلاك وسائل الانتاج.

- القبيلة كنواة اجتماعية تحول دون استفحال التمايز والفروق في الثروة والنفوذ.

هذا يعني في العمق انعدام الصراع الطبقي الذي هو المحرك الأول للتاريخ حسب المنظور الماركسي.

* أ - برونان "Prenant" العلاقات بين المدينة والبادية في تاريخ المغرب (الكبير) حول الفيودالية، منشورات اجتماعية، باريس *1974* - ص : *218* - *220*.

إن طبيعة العلاقات بين المدينة والبادية زاوية أخرى يمكن من خلالها أخذ صورة عن تطورات البنيات الاجتماعية والسياسية المغربية عبر التاريخ، فهناك حسب الكاتب تعارض بين المدينة والبادية، يشبه تعارض الطبقات الاجتماعية، حيث يعتبر الحضريون هم المستغلون بواسطة جهاز الدولة، وأهم من هذا هو أن طابع تلك العلاقات هو أصل التوقيف الاقتصادي، وعدم تمكن المدينة من خلق نمط إنتاج خاص بها.

III - حدود مساهمة العلوم الاجتماعية في تقدم البحث التاريخي :

في أغلب الدراسات المهتمة بموضوع العلاقة بين التاريخ وعلوم المجتمع نلمس حماسا واندفاعا للمزيد من التعاون وتجاوز الحدود التي تميز بين تلك العلوم واعتبارها مصطنعة[45]..

فالتاريخ والسوسيولوجيا يتقاربان باستمرار، خاصة عندما يضع الأول الحدث بين قوسين ليهتم بالثابت، كما أن العبارات التقنية في كل منهما متشابهة، هناك تردد في تصنيف بعض الإنتاجات الفكرية في هذه أو في

تلك[46]. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن بول ڤيين يرى أن وجود السوسيولوجيا مرده الى مفهوم ضيق للتاريخ[47].

ورغم هذا الحماس فإن هناك حدودا وعوائق تحول دون تحقيق تعاون مثالي بين العلوم الاجتماعية والتاريخ، هذا ما نجده في شكل تحفظ عند الداعين للتعاون أنفسهم، وأغلب تلك العوائق مرتبطة بطبيعة التاريخ.

1 ـ التاريخ مرتبط ارتباطا وثيقا بالزمن لأنه يدرس الماضي :

إن زمن السوسيولوجي متعدد متلون، كل حقيقة اجتماعية تفرز زمنها، بينما الزمن التاريخي منتظم يسير في اتجاه لا ينعكس ولا يتوقف، إن زمن عالم الاجتماع يختلف عن زمن المؤرخ[48].

إن هذا يعني أن استخدام مناهج العلوم الاجتماعية يطرح مشكلا بالنسبة للمؤرخ لأنها لا تضع الزمن في اعتبارها[49] وهو عنصر أساسي بالنسبة للتاريخ. هناك أمثلة عديدة تبرز خصوصية التعامل مع الماضي بالمقارنة مع التعامل مع الحاضر.

فعالم الاجتماع والانتربولوجي وعالم النفس يمكنهم أن يلتجئوا الى الميدان عندما تعوزهم معطيات في عملهم، أما المؤرخ فيضطر الى العودة الى الوثائق المحدودة[50].

وبالنسبة لعلم النفس الذي يريد البعض أن يستفيد من نتائجه في ميدان التاريخ نجد نفس الإشكال، فبينما يتوقف العلاج على وجود المريض ومشاركته يهتم المؤرخ بأشخاص لا يعرف عنهم شيئا سوى من خلال ما خلفوه[51]، هذا فضلا عن أن إدراك عقلية ونفسية الأفراد وفهمهما يفترض أن يكون الدارس قريبا منهم في الزمان والمكان[52].

وبالجملة فإن الاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية تواجه عقبة أساسية: إذ كلما رجعنا الى الماضي كلما تضاءلت قيمة تلك العلوم بالنسبة للمؤرخ سواء على مستوى توفر الوثائق والإحصائيات، أو على مستوى

اختلاف المفاهيم والقيم. هذه هي الإشكالية الأساسية في الموضوع.

2 ـ نسبية المفاهيم والنماذج، وضيق النظريات :

إن العلوم الاجتماعية تهدف الى وضع قوانين وتأسيس نظريات، لكن لا الإنسان ولا المجتمع مبنيان مثل النظرية، فحيث وجود الإنسان، وهو كذلك دائما في التاريخ، لا مجال لوضع قوانين ونظريات، ذلك أن التاريخ أوسع من أن تحيط به نظرية(53).

ورغم أن المؤرخ يستفيد من مفاهيم ونماذج علماء الاجتماع، فإنه يهتم دائما بوضعها في إطار زمني مكاني، فلا يمكنه أن يتقبل شبكة جاهزة من تلك المفاهيم أو النماذج دون التأكد مسبقا من صلاحيتها، وهكذا فإن المؤرخ يتجه باستمرار الى تحطيم المفاهيم التي تقدمها له تلك العلوم(55).

3 ـ قصور الأسلوب الكمي :

لقد حقق الأسلوب الكمي تقدما في البحث التاريخي، خاصة حيث ضخامة المعطيات العددية، ويمكن إعطاء مثال في هذا الصدد يعكس في نفس الوقت هذا التقدم وخطورة اعتماد الأسلوب الكمي وخلفية استنتاجاته :

قام باحثان أمريكيان(56) بتطبيق المنهج الجدولي على حقبة من تاريخ الولايات المتحدة وكان الموضوع الأساسي دور الرق في الاقتصاد الأمريكي. توصل الدارسان الى أن نظام الرق لم يكن يشكل عقبة أمام تقدم الرأسمالية الأمريكية، وأن ظروف عيش العبيد كانت أحسن بكثير من الاعتقاد السائد(57).

إن الإحصائيات تتمتع بصبغة الحجة الدامغة، ولا يمكن بالتالي الطعن فيها، وبما أن هذه الدراسة تقوم على إحصائيات وأرقام فمن الممكن أن نذهب بعيدا فنقر أفضلية مجتمع عبودي طبقي متجاهلين الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والنفسية، فما هي قيمة مستوى العيش بالنسبة لإنسان يباع ويشترى كالمتاع؟

ومن جهة أخرى هل تمثل الإحصائيات والأرقام معطى موضوعيا حقا؟ الا

يمكن أن تكون متعلقة بآراء أو تقييم، أو أن تكون نتيجة لمجموعة معقدة من القرارات والتدابير... ثم عندما يأخذ الدارس سلسلة من الأرقام فهي تبدأ من سنة كذا الى سنة كذا.. على أية حجة ترتكز البداية والنهاية معا[58]؟

إن المنهج الكمي عندما يطبق في التاريخ يتجاهل الأفراد والأحداث الاستثنائية... ومن تم فلا يمكن الارتكاز عليه وحده لاقتراح تفسير حقيقي للتاريخ[59].

إن المنهج الكمي إذن لا يمكن إلا أن يكون قاصرا عندما يتجاهل الجوانب «الكيفية» والانسانية في التاريخ.

4 ـ عودة الى الاهتمام بالحدث :

كان الانفتاح على العلوم الاجتماعية نتيجة وسببا في آن لتجاوز التاريخ الإخباري والاهتمام بالحدث. لكن اتضح أن التاريخ لا يمكنه أن يقصر اهتمامه بالبنيات ويتجاهل الحدث الذي لا تستطيع العلوم الاجتماعية إدماجه في اهتمامها مع أنه جزء مهم في حياة الأفراد والمجتمعات[60].

ويؤكد "بيير نورا" على ظاهرة العودة الى الحدث خاصة وأن المجتمع المعاصر أصبح يفرض الحدث على مستوى عام بفضل وسائل الإعلام ومن تم اكتسب الحدث رنة تؤثر على الرأي العام. كما أن الحدث ليس مهما في حد ذاته بل بما يعلن عنه، إنه صدى ومرآة للمجتمع، بل إننا نلاحظ علاقة بين نوع المجتمع ونوع الأحداث التي تظهر فيه[61].

5 ـ خطورة انقسام التاريخ الى علوم اجتماعية :

أصبح لدينا الآن، تاريخ اقتصادي وتاريخ ديمغرافي، أو ديمغرافية تاريخية، تاريخ اجتماعي... إن تهافت المؤرخين على مناهج العلوم الاجتماعية واستهلاكها دون روية وتفكير قد يؤدي الى اختفاء الطابع التاريخي في تلك الدراسات فيصبح لدينا اقتصاد تراجعي Econometrie Retrospective، وعلم اجتماع تراجعي[62]... نصل الي عكس الهدف الذي سطرناه، وهو توحيد أو محاولة توحيد العلوم الاجتماعية.

خلاصة عامة

تهدف هذه الخلاصة الى الإجابة عن السؤال المطروح في البداية وهو : هل يربح التاريخ أم يخسر بانفتاحه على العلوم الاجتماعية؟

إن الإمكانيتين واردتين معا. فطالما لم يضع المورخ في اعتباره طبيعة مادته، وطالما لم يتسلح بالنظرة الجدلية ويعتبر تلك العلوم كلها (إلى جانب علوم أخرى) كعلوم مساعدة، وليس كعلوم تحل محل التاريخ، فمن الممكن أن يقدم تنازلات بدل أن يحقق مكاسب. إن كل العلوم تأنف من اعتبارها علوما مساعدة، بينما تريد في نفس الوقت أن تعتبر غيرها علوما ملحقة في خدمتها ، والتاريخ بدوره يجب أن يعتبر نفسه علما مساعدا مع تمسكه بحقه في اعتبار العلوم التي يراها ضرورية علوما مساعدة.

لكن التعاون بين العلوم لا يوجد فقط علي مستوى الالحاق واقتباس المناهج، هناك حاليا أسلوب ظهر في الولايات المتحدة، بحيث تتكون مجموعات من العلماء في مختلف التخصصات لتدرس مجتمعا معينا لكن قلما يحظى التاريخ باهتمام كبير في هذا النوع من الدراسات.

نقطة أخيرة في هذه الخلاصة :

من خلال أغلب الدراسات يبدو أن المكسب الجديد من وراء انفتاح التاريخ على العلوم الاجتماعية قد تحقق بالأساس على مستوى التقنيات والمناهج، أما بالنسبة للتأويل فلم يضف شيء مهم حقا للنظرة الجدلية الماركسية[63].

الهوامش :

(1) هذا الترتيب من اقتراح الأستاذ العروي وهو يراعي قرب تلك العلوم وأهميتها بالنسبة للتاريخ.

(2) براكلو، الاتجاهات المعاصرة للتاريخ، فلاماريون، باريس 1980 ، ص 64.

(3) شارل أوليفيه كاربونيل، الأسطغرافية، المطابع الجامعية لفرنسا باريس 1981، ص : 110ـ109.

(4) ذلك أنه ليس هناك موضوع مجهول تماما.

(5) هيو. ج. أتكن، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة محمود زايد، دار العلم للملايين، بيروت 1963.. ص : 1.

(6) ن. م. ص 104ـ101.

(7) براكلو، المرجع السابق. ص : 83.

(8) ج. ب. بروني وأ ـ بليسيس، مدخل الى التاريخ المعاصر، أرمان كولان، باريس 1972، ص : 226.

(9) ولوسيان فيبر، نحو تاريخ آخر، كفاح من أجل التاريخ، أرمان كولان ـ باريس 1953 ـ ص: 419 ـ 438.

(10) درويشيفا، السوسيولوجيا والتاريخ، ترجمة علي نمر دياب، دار الحداثة ـ الطبعة الأولى 1981 ـ ص: 134.

(11) الموسوعة الكونية ـ ج. 8 ـ ص : 443ـ423.

(12) جون كلينيون (Glénisson) المؤرخ والعدد والآلة : مجلة البحث عدد 63 ـ يناير 1976 ـ ص: 88ـ86.

(13) ن. م. نفس الصفحة.

(14) درويشيفا، المرجع السابق ص : 114 ـ 117.

(15) بيير فيلار، من أجل تفاهم أفضل بين المؤرخين والاقتصاديين، المجلة التاريخية، أبريل يونيو 1965، ص. 293 ـ 312.

(16) الموسوعة الكونية ح. 8 ـ ص 423 ـ 443.

(17) ألان بوزنسون، نحو تاريخ تحليلي نفسي Vers une histoire psychanalitique ـ أنال ـ ع 3 ـ ماي يونيو 1969 ـ ص. 594 ـ 616.

(18) بوزنسون نحو تاريخ تحليلي نفسي، أنال، ع. 4 يوليوز غشت 1969. ص : 1011 ـ 1033.

(19) ملاحظة من الأستاذ العروي عند تقديم الموضوع.

(20) أتكن المرجع السابق ص : 176 ـ 177.

(21) فرنان بروديل، التاريخ والسوسيولوجيا، كتابات حول التاريخ، فلاماريون، باريس 1969، ص : 97 ـ 121).

(22) ريمون أرون، مراحل الفكر السوسيولوجي، گاليمار، باريس 1967 ـ ج II ـ ص 512.

(23) جورج گورفتش، المهمة الحالية للسوسيولوجيا (La vocation actuelle de la ...) المطابع الجامعية لفرنسا ـ باريس 1968 ـ ج II، ص . 479.

(24) أتكن، المرجع السابق ص 92.

(25) أتكن، المرجع السابق ص : 128.
(26) أحمد التوفيق، محاضرة ألقيت بكلية الآداب بالرباط في 3 مارس 1977 بعنوان : علاقة السكان بالتاريخ. هذه المحاضرة لم تنشر، لكن يبدو أنها نظرة عن كتاب گيوم وبوسون، الديمغرافية التاريخية، أرمان كولان ـ باريس 1970 ـ ولم أتمكن من الاطلاع عليه.
(27) كي روشيه، مدخل الى السوسيولوجيا العامة، ج 3 ـ التغير الاجتماعي ـ سُوِي، باريس 1972 ـ ص : 35 ـ 36 ـ 37.
(28) إريك هوبسباوم، إسهام ماركس في الاسطغرافية، ديوجين عدد 64 ـ أكتوبر ـ دجنبر 1968 ـ ص : 45ـ69.
(29) اتكن ـ المرجع السابق ص : 129.
(30) اندري سبگتريد ـ لوحة سياسية لفرنسا الغربية في عهد الجمهورية الثالثة.
(31) ج. ب. بروني، أبليسن ـ المرجع السابق ض : 229 ـ 232.
(32) ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية ـ شؤون عربية ـ دجنبر 1982 ـ ص : 138 ـ 163.
(33) ن. م. نفس الصفحة.
(34) هيئة التحرير، الفكر العربي، العدد السادس، نونبر 1978 ـ طبعة ثانية : ص : 4ـ7.
(35) هذا المشكل عام حتى بالنسبة لأوربا وأمريكا.
(36) ث ـ أ ـ وستينوف ـ الحاسبات الألكترونية ـ مطبقة على العلم ـ التاريخي، أنال مارس أبريل 1963 ـ ص : 259ـ294.
(37) الاعتراض التقليدي في هذا المجال هو أن تلك الشخصيات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة في المجتمع المغربي. ومن تم فدراستها لا تعكس بالضرورة وضعية ذلك المجتمع. هذا صحيح لكنه لا يبرر التوقف عند الدراسة التقليدية المونغرافية، إن تلك الشخصيات تمثل على الأقل عينة «للطبقة الأرستقراطية» وهذا مهم.
(38) روبير مونتاني ـ البربر والمخزن في جنوب المغرب، مكتبة نليكس ألكان، باريس 1930.

لم أطلع علي الكتاب كله وإنما على بعض الفصول، ولذلك استعنت بالملاحظات التي أدلى بها عدد من المهتمين بانتقاد وجهة نظر مونتاني.
(39) گلنر، النظام القبلي والتغير الاجتماعي في إفريقيا الشمالية. حوليات السوسيولوجيا المغربية. 1969 ـ ص : 3ـ19.
(40) يفسر گلنر نظرية القسموية بإعطاء مثال بسيط : «أنا ضد إخوتي إخوتي وأنا ضد بني عمي... وهذا مثل عربي قديم.
(41) عبد الله حمودي، القسموية ، التراتب الاجتماعي، السلطة السياسية والولاية، ملاحظات حول نظرية گلنر، هسبريس تمودا ، ج XV 1974 ، ص : 147ـ179.
(42) پول باسكون : القسموية والتراتب في المجتمع القروي المغربي، أبحاث جديدة عن

المغرب الحديث، النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب: 15.13 يوليوز 1977، الرباط 1979. ص :

(43) عبد الله العروي، الأصول الاجتماعية والثقافية للقومية المغربية، (1912.1830) فرانسوا ماسبيرو، بارس 1980، ص : 190.188.

(44) بالمقارنة مع أوربا.

(45) ڤيير، نحو تاريخ آخر، المرجع السابق، ص : 438&419.

(46) بروني ويلسيس، المرجع السابق، ص : 223 ـ 224.

(47) بول ڤيين، المرجع السابق ـ ص : 190 ـ 191.

(48) بروديل : المرجع السابق ص : 118 ـ 119.

(49) أتكن ـ المرجع السابق ـ ص 8.

(50) ج. هانس ـ التاريخ الكمي وضعف المؤرخ ـ مجلة المعهد السوسيولوجي ـ عدد 2 ـ 1972 ـ ص : 305 ـ 308.

(51) شارل مورازي : التاريخ ووحدة العلوم الاجتماعية. أنال عدد 2 ـ مارس/أبريل 1963 ـ ص : 223 ـ 240.

(52) جورج دوبي : تاريخ العقليات. التاريخ ومناهجه، موسوعة لابلياد : كاليمار 1961 ـ ص : 937 ـ 965.

(53) سنتجر : مارك بلوك والتاريخ : انال عدد 3 ـ يوليوز شتنبر 1953 ـ ص : 329 ـ 337.

(54) بروني ويلسين ـ المرجع السابق ص :

(55) بروديل ـ وحدة واختلاف العلوم الإنسانية، المرجع السابق. ص : 85 ـ 196.

(56) فرجيل وانجرمان: Time of the cross

(57) الآن جويير العم طوم أمام المؤرخين القياسيين "Cliométriciens" البحث، عدد 52 يناير 1975 ـ ص : 73.70.

(58) بيير ڤيلار، المرجع السابق، ص : 293 ـ 312.

(59) ن. م.

(60) ستنجر : نفس المرجع ـ نفس الصفحة.

(61) ج. لوكوف، بير نورا : Faire l'histoire كاليمار 1974 ـ ص : 210 ـ 228.

(62) بروني ويلسين : المرجع السابق ـ ص:

(63) قد لا تكفي المقالات والدراسات التي تمكنت من الاطلاع عليها للخروج بالجزء الأخير من هذه الخلاصة، كما قد تعبر الفكرة عن انطباع شخصي.

حوار مع الأستاذ محمد زنيبر

حاوره : محمد الفلاح العلوي
ومحمد معروف الدفالي

تعريفا بالرعيل الذي حمل على عاتقه، مهمة بناء قسم التاريخ، بالجامعة المغربية، تدريسا، وبحثا، وتوجيها، وإشرافا، ارتأت المجلة، إجراء حوارات مع هؤلاء الأساتذة، نتعرف من خلالها، ببعض الخطوط العريضة، في مسار حياتهم، واهتماماتهم، ووجهة نظرهم حول مجموعة من القضايا، التي تهم كتابة تاريخ المغرب.

ويسرنا أن يكون الضيف الأول في هذا الركن، هو الأستاذ المحترم، محمد زنيبر، الذي أجرينا معه، حوارا مطولا، وشيقا، نتمنى أن نكون من خلاله قد استوفينا بعض ما نطمح اليه، مع أننا حصلنا من الأستاذ على وعد، بلقاء أو لقاءات أخرى، نغطي من خلالها، بعض ما فاتنا في هذا الحوار.

- ما الذي يمكن ان يقوله استاذنا عن بداية حياته ؟

ازددت بمدينة سلا سنة *1923* من أسرة معروفة بالمدينة، إذ كان والدي قاضيا، وكانت له مواقف معارضة للمشاريع الفرنسية بخصوص تملك الأرض والاستحواد عليها، وقد اعتزل القضاء نتيجة مواقفه هذه، واشتغل بالافتاء لأنه فقيها في العلوم الدينية واللسانية، وكان الافتاء مهنة حرة. استفدت من أبي منذ الصغر. درست في المدرسة الابتدائية المغربية، ولم اجتز بها الشهادة الابتدائية إذ نقلني أبي الى ثانوية "كورو" العصرية، وبقيت بها الى أن حصلت على شهادة الباكالوريا سنة *1945* ، وبعد ذلك أرسلني المغفور له محمد الخامس الى فرنسا ضمن بعثة طلابية تتكون من عشرة افراد على نفقته الخاصة، وكان

من بين أفراد البعثة الأستاذ عزيز الحبابي، ومحمد الدويري، وإبراهيم قدارة، ومحمد بن هيمة، والطيب بن عمر...

وفي باريس سجلت نفسي بكلية السوربون لدراسة الفلسفة والآداب، وقضيت السنة الأولى على هذا الأساس، ثم أضفت إليهما دراسة التاريخ، وحصلت على شهادتين، وفي سنة 1950 نلت الإجازة الكاملة، وعدت الى المغرب، وتزوجت، وكانت الأوضاع آنذاك سيئة على المستوى السياسي بين الوطنيين وسلطات الاحتلال، فقد جاء المقيم العام الفرنسي «المارشال جوان» الى المغرب ليوقف حسب زعمه الوطنيين عند حدهم ويمنع محمد الخامس من مواصلة نشاطه السياسي، الذي كان يتمثل في المطالبة بإلغاء الحماية والحصول على الاستقلال.

بعد أن عدت الى المغرب فكرت في الاشتغال بالصحافة، لكنني تراجعت عن ذلك حينما وقعت مضايقة الصحف الوطنية من طرف الفرنسيين، وبما أنني كنت محتاجا الى شغل قار يساعدني على تحمل مسؤوليات الزواج، فقد قبلت اقتراح فرنسا بالاشتغال بالتعليم كأستاذ، وكانت لي رغبة في تدريس الفلسفة، لكن الفرنسيين حالوا دون تحقيق رغبتي بدعوى أن هذه المادة لا يدرسها إلا فرنسي، وأسند لي تدريس مادة اللغة العربية بثانوية مولاي يوسف التي بقيت بها الى رجوع محمد بن يوسف من منفاه.

- ما هي علاقة الأستاذ محمد زنيبر بالحركة الوطنية؟

ذكرت أن والدي كانت له علاقات سيئة مع الإدارة الفرنسية، وأنه غادر القضاء حتى لا يواصل عمله معهم، ومنذ ذلك الحين صنف نفسه في جملة المعارضين لنظام الحماية، وكان هذا في أواسط العشرينات. اتصل به رجال الحركة السلفية لأنه كان من علماء السلفية، يلقي دروسا في المساجد ومحاضرات في الكلية، وعندما ظهرت الحركة الوطنية سنة 1930، كان من الداعين لمقاومة الظهير البربري، بل كان أحيانا يترأس وفد السلاويين للاحتجاج على هذا الظهير.

- هل شغل الوالد مهنة القضاء في سلا؟

- لا، شغل القضاء في سطات، ثم تاوريرت، ثم سيدي سليمان في

الغرب، كما قلت كانت له هذه الصفة، صفة رجل وطني سلفي، وكان بيتنا يرتاده الوطنيون، والصحفيون الوطنيون، كقاسم الزهيري ، والمرحوم سعيد حجي. كبرت إذن في هذا الجو، وكنت أستمع يوميا لأحاديث عن الوطنية، ومشاكل الوطنية. ولما دخلت الى درجة الوعي بدأت أقرأ عليه الصحف العربية - لأنه في الثانوية الفرنسية كنا لا نتعلم العربية - وكان يقوم أثناء قراءتي للجريدة العربية بتصحيح الأخطاء، وبتلك الطريقة تعلمت أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب... ومع مجالسته باستمرار تمكنت من اللغة العربية. كبرت في هذا الجو كما قلت وبدأت أعي الحركة الوطنية، في أواخر الثلاثينات بعد مظاهرة *1937* التي نفي فيها علال الفاسي، إلى الكابون، ومحمد بن الحسن الوزاني الى ادزر، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وانهزمت فرنسا ، وكنا آنذاك في حالة نشعر فيها أنه لابد أن يقع انتقام من هذه الدولة التي كانت جاثمة على صدر المغرب، وفي هذا الشعور نوع من الانفراج الداخلي، وبدأنا آنذاك نرهص ونتحسس ولو من بعيد بأن المغرب لابد وأن يستقل، ثم ظهر محمد الخامس على صورته كزعيم، وكرجل وطني، وهذا لم نكن نعرفه من قبل، لأن السلطان كان مضطرا أن يتعامل بنوع من التقية مع سلطات الحماية، ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية، بدأت تظهر منه إشارات للشعب، أنه يناصر الحركة الوطنية، ثم جاءت زيارة روزفلت للدار البيضاء بعد ذلك بصورة خاصة، وكنا وقتها نشعر بشعور وطني قوي، وجاءت قضية العريضة، وأثناءها كنت من الشباب الوطنيين الذين يتحركون بسلا، يقومون بالدعاية والتوعية. وفي *29* يناير *1944* وقعت المظاهرة المشؤومة إثر تقديم عريضة الاستقلال، - التي كانت ستقدم يوم *11* يناير - وألقي القبض على بلافريج وجماعة من الوطنيين، وعمت هذه المظاهرة العظيمة مدن فاس، وسلا، والرباط... وبعد يومين من وقوع هذه الأحداث ألقي القبض على والدي وعلى أخي وعلي، واقتدنا الى معسكر «قشلة السرسور» ثم الى معسكر كارنيي (مولاي إسماعيل الآن)، وبقينا شهرا كاملا لا تعرف العائلة عنا شيئا، ثم عدنا الى سلا، ومنها الى السجن المدني بالرباط، وقضينا في السجن ثلاثة شهور وكان من المفروض أن اجتاز امتحان الباكالوريا في تلك السنة، إلا أن ما حدث حال دون ذلك. وفي السنة الموالية كنت من أول الناجحين في الباكالوريا. ثم اتجهت الى فرنسا في أكتوبر *1945*، بعد أن فتحت الطريق التي كانت مغلوقة بسبب الحرب، وكان عل متن الباخرة

المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الذي ذهب ليحضر الإجازة في الحقوق، كما كان هناك عدد من الطلبة مثل محمد الدويري، وعبد الرحمان بن عبد العلي، والطيبي بن عمر، وإبراهيم قدارة، والدكتور محمد الحبيب، وأحمد السباعي رحمه الله.. على أي كانت هناك جماعة من الطلبة ظلت في باريس أثناء الحرب.

قضيت في فرنسا سنوات إنهاء دراستي، وأثناء ذلك كنا نشتغل كمناضلين في صفوف الحركة الوطنية، نتحرك في كل الاتجاهات، وكانت مهمتنا الرئيسية الاتصال بالفرنسيين، وبالعمال المغاربة الذين كان عددهم يفوق ثلاثين ألف عامل معظمهم في باريس. كان الاتصال في الحفلات الرسمية والأعياد الوطنية (ذكرى عيد العرش *18* نوفمبر)، وكنا نجتهد في أن يكون ذلك الحفل فخما، لأن الغرض هو التعريف بالمغرب وبقضيته، وإشعار الفرنسيين بأن هناك شعبا مغربيا له خصوصياته. ذلك أن الفرنسيين كانوا متأثرين بالدعاية الاستعمارية، فهم ليسوا شريرين، ولكن كانوا يعتقدون عن حسن نية أن فرنسا تقوم بسياسة تحضير وتمدين الشعوب المستعمرة، تعلمهم وتهيؤهم، ولم يكونوا يعرفون أن السياسة الاستعمارية مبنية على الاستغلال، إذن كنا نتصل بفئات من الفرنسيين ونزيل من أذهانهم هذا الاعتقاد، هذا العمل كان يتم عن طريق الاتصالات الشخصية أو عن طريق التنظيم.

كان لنا ناد في باريس مقره *20* زنقة سيربانت، يلتقي فيه المغاربة من كل الاتجاهات (الاستقلاليون وهم الأكثرية، ثم الشوريون - كعزيز الحبابي، والطيب بوطالب، ويونس الشامي - وكذلك بعض الشيوعيين) وكانت تجمعنا أحيانا جوانب إنسانية..

عندمارجعت الى المغرب سنة *1950*، والتحقت بسلك التعليم بقيت على هذه الاتصالات، وكلفت بتسيير خلية التربية الوطنية بسلا، وكانت هناك جماعة تسمى جماعة التربية الوطنية، وكان المسؤول عنها مكلفا بتكوين مشرفين على خلايا حزب الاستقلال بالمدينة. ثم جاء نفي محمد الخامس ووقع فتور شيئا ما في نشاطنا، وجاءت المقاومة المسلحة، وكنا نتصل سرا ببعض أفرادها، وأصبح عدد من طلبتي أثناء تدريسي إياهم مقاومين.

- هل كانت لخليتكم علاقة مع الخلايا السرية التي هيئت للعمل المسلح؟

لا، خلية التربية الوطنية لم تكن كذلك، فحزب الاستقلال في الحقيقة لم يفكر ولم يرغب في أن يكون مسؤولا بصورة معروفة عن المقاومة، وكان لا يرغب في أن يقام أي تنظيم مسلح باسمه، لم يكن هذا جبنا، ولكن كان داخلا في التنظيم، لأن المقاومة المسلحة كانت عملا ثوريا، وليست نظاما عاديا، في حين أن أغلب أفراد الحزب كانوا من المثقفين غير المهيئين للعنف، ولكن أفرادا من الشعب تكونوا على أيديهم، وقاموا بهذا العمل متطوعين، لا يعني هذا أن عددا من الوطنيين لم يدخلوا الى المقاومة. فهناك أسماء من كبار المقاومين تكونوا في صفوف الخلايا : علال بن عبد الله مثلاكان في خلية من خلايا حزب الاستقلال، الزرقطوني كذلك، الفقيه البصري...

وقد كان الحزب كتنظيم سياسي يريد أن يحافظ على حظوظ الاتصال عند المفاوضات. وأن يكون قادرا على المرور من مرحلة المقاومة الى مرحلة المفاوضات.

على كل حال نحن كمناضلين عاديين كانت لنا إمكانات للتعرف علي بعض المقاومين أثناء تلك الفترة التي دامت سنتين ونصف (غشت *1953* إلى أواخر *1955*).

انطلقت المقاومة بعد نفي محمد الخامس، وقادة الحركة الوطنية كلهم في المنافي والسجون، واعتقد الفرنسيون أنهم بهذه الطريقة سيتمكنون من إسكات الشعب المغربي وإنهاء النشاط الوطني، لكن الأيام بينت خطأهم، بإطلاقهم سراح الوطنيين، وإرجاعهم محمد الخامس.

تحولت الحركة الوطنية من حركة معارضة لنظام الحماية، ونضال من أجل الاستقلال، الى حركة من أجل بناء مغرب مستقل. وكان ضروريا في هذه الفترة أن تقع مناقشات داخل صفوف الحركة الوطنية، وأن تظهر نزعات ونزاعات.

وأمر هنا مرور الكرام على كثير من المراحل التي مرت منها الحركة الوطنية في الفترة الجديدة، لأبين كيف انتميت شخصيا الى الجماعة التي آمنت بضرورة التغيير.

في سنة 1959، انفصلت جماعة من حزب الاستقلال الأصلي لتكون حركة أخرى كان من قادتها المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وغيرهما، هذا الاختيار الأخير أصبح لعدد من شبان ذلك الوقت أمرا واردا، لأن القادة القدماء اعتبروا أن الهدف الذي كانوا يناضلون من أجله قد تحقق وهو الحصول على الاستقلال. ماذا سيكون داخل هذا الاستقلال؟ ما هو مضمون هذا الاستقلال؟ ما هو بناء هذا الاستقلال؟ هذا الشيء كان غامضا في أذهانهم، ولم يفكروا فيه بجد. لكن الطائفة التي لم تقتنع بهذا الموقف، كانت تريد أن تبني المغرب على أساس جديد، على أساس تفكير فيه أولا تحقيق الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأهداف أخرى كثيرة. وفي هذا الاتجاه سار عدد من الشباب. فكونا هذه الحركة الجديدة.

ولكني شخصيا لم أبق في طليعة المناضلين كما كنت من قبل لأنني أولا أصبحت أبا لعائلة كبيرة تتركب من ستة أولاد. ثم دخلت آنذاك، بعد أن جربت حظي في الديوان الملكي، بعد أن استدعاني المغفور له محمد الخامس للاشتغال في الديوان الملكي مع جماعة من الشبان، وقضيت هناك ثلاث سنوات، ثم انتقلت الى وزارة الشؤون الخارجية على أساس أن أصبح من المؤسسين لهذه الوزارة، ومن الأفراد الذين ربما سيعملون على خلق سياسة خارجية، ولكني بعد ذلك فضلت أن أعود الى التعليم، وهكذا كان الأمر.

- استاذ كنتم في حقيقة الأمر بالنسبة لهذه المرحلة، قد عايشتم الحركة الوطنية، واشتغلتم في مناصب لها اهميتها، مثل الديوان الملكي ووزارة الخارجية. لماذا هذا التحول الذي فضلتموه ورجعتم الى ميدان التعليم؟

ربما هروبا من المسؤوليات التي لا حيلة للإنسان في تلافيها، فالذي يدخل مثل هذه الوزارات والدواوين المهمة، يصبح من أولائك الذين يتحملون مسؤولية القرارات السياسية، يشارك في عدد من التدابير والأعمال. اذا كان متفقا مع كل تلك التدابير داخل ضميره فالأمر لا يطرح مشكلا. وإذا كان يشعر بأنه غير مرتاح لهذا القرار أو بهذا الاتجاه فآنذاك من الأفضل أن لا يستمر في تحمل المسؤولية. لهذا مع تجربتي الشخصية كما ذكرت شعرت بأنني سأشارك في مسؤوليات وقرارات ربما أنا غير راض عنها. فلما رأيت الفرصة مواتية

للإقالات من هذه المكيدة لم أتردد. الشيء الجيد في التعليم وهو أن الأستاذ رغم كونه موظفا، لكنه كصاحب مهنة حرة، يتصرف حسب مسؤوليته ويقول ما يعتقد، والأشياء التي لا يؤمن بها لا يقولها. فهو يتمتع بنوع من الحرية. هذا هو الشيء الذي أغراني في العودة الى التعليم. لا يعني هذا أن عددا من الاصدقاء الذين يوجدون في الخارجية أو الديوان الملكي أو دواوين أخرى ليسوا أناسا فضلاء، بالعكس. ولكني على كل حال وجدت هذه الفرصة، وكان من الممكن أن لا أجدها وربما بقيت أنا أيضا في الخارجية. فقد اخترت بين التعليم والبقاء في الخارجية، فآثرت العودة الي التعليم لأنني كنت ملحقا بالتعليم في وزارة الخارجية، فضلته تلافيا لكل تلك المشاكل التي ذكرت.

- استاذ لو سمحتم، نحن الآن في سنة *1959*، نعود شيئا ما إلى الوراء، فقط بعض ذكرياتكم عن علاقتكم المباشرة مع بعض اقطاب الحركة الوطنية، إذا كانت هناك بعض اللقاءات المهمة جدا.

في الحقيقة كنت آنذاك من الأبناء المدللين داخل الحركة الوطنية. فزعماء الحركة كانوا ينظرون الي كشاب وإلى أقراني كأبناء لهم، كنا محط عناية ورعاية، والفضل يرجع الى الحاج أحمد بلافريج الذي دعاني بصورة خاصة بعد نهاية المؤتمر الثاني لحزب الاستقلال، وقال لي : سيدنا يريدك أن تشتغل في الديوان الملكي، كان ذلك قبل *1956*، يعني بعد أسبوع أو أسبوعين من عودة محمد الخامس، وكنت آنذاك أدرس في ثانوية مولاي يوسف، ولم يكن مني إلا أن امتثلت لأمره، هذا مثل من الأمثلة التي تبين العلاقات التي كانت لي مع هؤلاء القادة. مثل آخر، كنت بطلب من هؤلاء الوطنيين أكتب في جريدة العلم، ويعتبرونني عضوا مساعدا في هذه الجريدة. فآنذاك كانت تتكون جماعة خاصة بالصحافة، وكانت جريدة العلم تتغذى بأقلام مثقفين في عدد من المواضيع، وقد كنت أذهب أنا والأستاذ غلاب، وعبد الرحمان القادري في بعض الأوقات كل يوم لمساعدة الجريدة والمشاركة في أعمالها.

على كل حال، كنت محط عناية كبيرة من طرف هؤلاء القادة، بل كانت لي علاقات طيبة مع قادة حركات أخرى، مع قادة حزب الشورى والاستقلال، كنا نتصل دائما، ونلتقي على صعيد الوطنية، ونتبادل الرأي، كان هناك نوع من التسامح في بعض الحالات. وفي حالات أخرى وقعت

أحداث وصراعات بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال...

- لقد انتشرت في بداية الإستقلال مجموعة من النزعات والنزاعات بين الهيئات، نعرف انه في فترة الحماية كان هناك خلاف بين عناصر الحركة الوطنية وبين هيئاتها وتنظيماتها، ولكنه لم يصل الى ما وصل اليه في بداية الإستقلال، هذا جانب، وهناك من يرى أن من أسباب احتدام الصراع، الصراع من اجل المناصب او من اجل المصالح او شيء من هذا القبيل، وهناك كذلك من يذهب الى انه حتى التعتيم المتواجد الآن في تاريخ الحركة الوطنية، وتاريخ المقاومة المسلحة يعود اساسا الى هذه المرحلة، والصراعات في هذه المرحلة. فماذا ترون في ذلك؟

في الواقع أسباب الخلاف هي حسب قضايا، لكن بصفة عامة الخلاف في معناه النبيل كان خلافا في الرأي، خلاف بين الذين كانوا يقنعون بأن تسير الأمور في المغرب بعد الاستقلال دون التفكير في تغيير كبير، وبين الذين كانوا يرون ضرورة تحويل نظام الحكم ونظام المخزن الى دولة عصرية لها قوانين ولها ضوابط ولها دستور، يعني أن هناك جيلين داخل الحركة الوطنية.

طبعا كان هناك أشخاص لهم مصالح شخصية تؤثر عليهم داخل هذه الحركة، ولكن هؤلاء الذين يمكن أن ننعتهم بالانتهازيين والأنانيين لم يكونوا يعبرون أمام الملإ عن هذه الدوافع، كانوا يستتيرون وراء إيديولوجية محترمة. المهم هو أنه إذا حللنا ماذا يقع آنذاك في الساحة الوطنية نجد خلافا بين فئتين من الوطنيين، فئة تذهب مذهب الاعتدال، لم تكن تقل بعدم الأخذ بالدستور، ولكن كانت لا تريد السير في هذا الاتجاه بكيفية حازمة وسريعة، تريد أسلوبا معتدلا، أسلوبا متمهلا. بالعكس، الفئة الأخرى كانت تريد أن يدخل المغرب في طور سريع كمنح الدستور، وتنظيم الاقتصاد على أساس التصميم، والإصلاح الزراعي وتطبيق نوع من الاشتراكية نظرا للتفاوت بين الطبقات في المغرب. كان هذا أساس الخلاف في معناه النبيل طبعا. أما إذا أردنا أن ندخل في تحليل بعض الاتجاهات حسب المصالح، فهنالك إمكانية الحصول على بعض التحليلات الأخرى، ولكن لا ينبغي أن نذهب كذلك شططا، إذا اعتبرنا أن كل من أتى برأي له مصلحة، سنتعسف في الحكم على الأشياء.

- الم تكن هذه النزعات والنزاعات من وراء التعتيم الذي لحق تاريخ

الحركة الوطنية ككل او تاريخ المقاومة، اي أن هذه النزعات تحكمت حتى في الكتابة فيما بعد؟

ليس من السهل كتابة تاريخ الحركة الوطنية بالصورة المرضية، لأن الذي سيكتب تاريخ الحركة الوطنية ربما سيلجأ إلى مصادر من نوع معين، وهذه المصادر قد تميل الى جهة معينة أو إلي ترجيح كفة على أخرى، فالموضوعية في هذا الباب ليس من السهل الحصول عليها دفعة واحدة. ولكن مع ذلك أعتقد أن الرجال والحركات التي اشتغلت أيام الحركة الوطنية وتسييرها وتطويرها معروفة، لا يمكن أن يقع فيها الخطأ. وهنا لو استعملنا المثل الذي يقول : «فم من شربت منه الحساء». إذا لجأنا الى الوثائق الفرنسية والى الدراسات الفرنسية سنجد آنذاك وسيلة للتعرف على الجهات والأشخاص والحركات التي أنزلت الضربات القوية بالنظام الاستعماري، وآنذاك يمكننا أن نخرج بأحكام فيها كثير من الانصاف للجميع. وهذا طبعا يتطلب مجهودا كبيرا في البحث، وقد تصدى للكتابة في الحركة الوطنية عدد من الناس اجتهدوا، وينبغي أن ننوه بعملهم، ولو كان فيه خطأ، ولو كان فيه نوع من التعتيم أو النسيان، لكنهم على الأقل حافظوا على شيء من هذه الحركة التي ربما كانت ستذهب ضحية النسيان لو لم يكتب أحد عنها.

- قبل أن نعرج مرة أخرى الى التعليم والثقافة، سؤال آخر إذا شئنا سياسي. من حزب الاستقلال كان اختياركم نحو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ولكن في مرحلة أخرى نحو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الالتحاق الأول كان بدافع مسايرة العصر، نريد التعرف على الالتحاق الثاني فقط؟

الالتحاق الثاني كان أمرا طبيعيا، لأن أحد الدوافع لتأسيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية هو الخلاف الذي أصبح قائما بين المنظمة النقابية للاتحاد المغربي للشغل والجناح الأكبر من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ظل يعتمد طوال خمسة عشر سنة تقريبا على الاتحاد المغربي للشغل لمسايرة نشاطه السياسي، كحركة اشتراكية كان يرتكز على النقابة شأنه شأن الحركة الاشتراكية في العالم، لكن النقابة لم تكن تقبل أن يكون حزب الاستقلال نائبا عنها، كانت تريد أن يكون الحزب ذيلا لها. وهذا

التحليل كنا نشعر به ويجري فيما بيننا دائما، نشعر بأن النقابة تتأسف. وإذا كان اختيار القطيعة مع الاتحاد المغربي للشغل هو الذي أدى الى تأسيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. فالاتحاد الاشتراكي رأى فيما بعد أن يكون معضدا بنقابة جديدة هي الكنفدرالية الديمقراطية للشغل التي أصبحت اليوم هي أيضا نقابة مهمة في المغرب، وتضم في صفوفها كثيرا من النقابات العمالية والطلابية والتعليمية... فأنا شخصيا اخترت هذا الاختيار الذي هو اختيار الأغلبية الساحقة داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بحيث انصرف عدد من الأشخاص الى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وكان هذا منتظرا.

كنا قد توقفنا عند رجوعكم مرة أخرى الى ميدان التعليم ؟

رجعت الى التعليم ودخلت الى جامعة محمد الخامس.

- السنة بالضبط ؟

لا أدري بالضبط، ولكن أظن أنها سنة *1964*، دخلت اليها وكان من المفروض أن أبدأ بتعليم الفلسفة، لكن الأستاذ الحبابي الذي كان آنذاك هو أب الفلسفة في جامعة محمد الخامس، لم يشأ أن أضايقه، اقترح علي أن أشتغل بالتاريخ، وأشار علي بعض الاصدقاء أن أقبل هذا الاقتراح، لأنني جئت الى الكلية كلاجئ آنذاك بعد أن قضيت سنوات بعيدا عن التعليم وفي وزارة الشؤون الخارجية.

- ما مركز الأستاذ عزيز الحبابي في الكلية آنذاك؟

كان هو عميد الكلية. لما جئت شعرت بأنني في حالة اللاجئ الذي لابد له من أن يقبل أي شيء اقترح عليه، فقبلت هذا الاقتراح، إذن قبلت التاريخ أول مرة لا كاختيار كنت أقصده أنا شخصيا، ولكن لما مارست تدريس التاريخ أعجبني، وهكذا صار اختياري المؤقت الى اختيار نهائي.

اشتغلت في السنة الأولى بتدريس التاريخ القديم باللغة العربية، لأنه كان آنذاك في التاريخ قسمان : قسم باللغة العربية، ويشتغل به المغاربة وهم قليلون، وقسم باللغة الفرنسية ويشتغل به الفرنسيون، وكان الذي يحتاج اليه قسم اللغة العربية هو تدريس التاريخ القديم، واقترح علي أن أدرس التاريخ

القديم. وفي السنة الموالية جئت الى العميد وقلت له : والآن بعد أن قضينا سنة في تدريس التاريخ أريد أن أعود إلى الفلسفة، فقال : لا، لا، لا. في التاريخ درس ما تشاء. آنذاك اخترت أن أدرس تاريخ الإسلام، لأنني كنت أدرس طلبة الباكالوريا في ثانوية مولاي يوسف قبل الاستقلال دروسا أتقنتها جدا في التاريخ وتاريخ الأدب. وفي التطور الفكري وفي الحضارة. إذن بقي لي تشوق كبير لتلك الدروس الثانوية التي قمت بها قبل خمسة عشر سنة تقريبا.

فلما جاءت هذه الفرصة قلت أعود إلى تدريس تاريخ الإسلام، وهكذا بدأت أدرس تاريخ الإسلام في السنة الموالية. وتجندت لتدريس تاريخ العباسيين بالخصوص (الحضارة الإسلامية)، إذن سرت في هذا الاتجاه، وفي هذه الأثناء هيأت دبلوم الدرسات العليا والتبريز في التاريخ، وحصلت على الشهادات التي كان من الضروري الحصول عليها حتى أصبح أستاذ كرسي في الكلية. وطبعا أنتم تعرفون البقية، يعني شاركت في عدد من المؤتمرات في الداخل والخارج، والندوات وكنت عضوا في اتحاد المؤرخين العرب الذي كان مقره ببغداد، وكنت نائبا للأمين العام في هذه المنظمة، شاركت في ندوة عن تاريخ التراثية في باريس 1950، وشاركت في ندوات عن ابن خلدون وعن ابن رشد هنا في المغرب. على كل حال نشاط متنوع. وطبعا مازلت إلي الآن أزاول التدريس في السلك الثالث في قسم التاريخ الوسيط.

- أستاذ، على ذكر التعليم الآن، ما هو رايكم في المسيرة التي سار فيها التعليم وبالخصوص التعليم الجامعي منذ الاستقلال إلى الآن؟

الشيء الذي يشكو منه التعليم في نظري هو عدم الاستقرار في الرأي والتخطيط. كم دعينا من مرة للمشاركة في اللجان التربوية بوزارة التعليم والتربية الوطنية، واتفقنا على خطة معينة، ثم لم تمض سنة أو سنتان حتى تغيرت تلك الخطة، واقترحت أخرى وهكذا يقع نوع من الاضطراب في مسيرة التعليم، وهذا الاضطراب يأتي من عدم الارتباط بمذهب معين فتارة تطرح قضية مواكبة التعليم للحياة العامة بالمجتمع ولضرورة الربط بين النشاط الاقتصادي وتكوين الطلبة: وتارة تطرح قضية البحث وتوسيع التعليم والنظر إلى الجانب التثقيفي قبل كل شيء، وأعتقد أن التعليم إذا أراد أن يؤدي مهمته يجب أن يكون متجاوبا مع الطموح العام الموجود داخل المجتمع، وهذا الطموح لا يمكن

التعرف عليه إلا عن طريق مجلس وطني للتعليم، أو لجنة وطنية كبرى للتعليم، وعن طريق الأخذ برأي المنتخبين على الصعيد الوطني حتى يمكن التعرف على شعور الجميع والتجاوب مع هذا الشعور حتى لا يكون هنالك تنافر بين السياسة المتبعة وبين ما يشعر به المواطنون، من الواجب خلق نوع من التجاوب بين الجهتين، وإذا وقع الأخذ برغبة الفئات المختلفة التي يتكون منها الرأي العام بالمغرب والتي هي معنية بشؤون التعليم، آنذاك يمكن الأخذ بأسلوب الإصلاح الجزئي. بعد مرور تجربة سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل، ينبغي عن طريق هذه الهيئة التي تمثل الرأي العام الوصول الى مذهب واضح للتعليم، وعدم التردد بين مذاهب متعددة.

- بالنسبة للمسيرة الجامعية المغربية في تدريس التاريخ؟

بالنسبة لتدريس التاريخ هنا، إذا أخذنا التجربة التي عشناها لحد الساعة، أقول أننا ندرس التاريخ بوسائل ضعيفة ومتخلفة وجد بسيطة، فالتاريخ أصبح يتوقف الآن على عدد من التجهيزات السمعية والبصرية والإعلامية كذلك، بحيث لا نتوفر لا على الخرائط التاريخية الضرورية، ولا على وسائل متابعة البيبلوغرافية، لأن العالم تصدر فيه عدة كتب في التاريخ، ونعرف البعض منها في كثير من الأحيان عن طريق المصادفة، فليس هناك من هو متتبع بصورة منهجية لرصد كل ما ينشر في عالم التاريخ، وتصنيفه وتبويبه حتى نعرف ما يهمنا بالدرجة الأولى،. ونعرف ما يتعلق بالتاريخ العام في العالم بأسره. هنالك تجهيزات أخرى من ناحية إيجاد قاعات في كل الوسائل الممكنة للقيام بتدريس التاريخ مع كل الحاجات الكافية، من سبورات مناسبة، وخرائط مرتبة، على كل حال القاعات تكون مرصودة لهذا الغرض، ثم إن ما يسمى بشعب التاريخ هي عبارة عن مكتب صغير لا يمكنه أن يقوم بأداء وظيفته كما ينبغي، حتى إذا أراد الأساتذة أن يجتمعوا في كليتهم فإنهم يجدون أنفسهم في ضيق، بحيث ليست هناك قاعة كافية، وهنالك بالطبع بعض المواضيع في التاريخ التي ينبغي أن تؤسس لها معاهد، لقد فرحنا مثلا عندما أسس معهد الدراسات الافريقية، ولكن معهد الدراسات الافريقية إذا كان مرحبا به سلفا، فهنالك معاهد أخرى يجب أن تنشأ. نحن لا نفتأ نتحدث مثلا عن المغرب الكبير، المغرب العربي الكبير، فأين هو المعهد الذي يشتغل بالدراسات

التاريخية والدراسات المختلفة التاريخية والغير تاريخية عن المغرب الكبير؟ كان من باب أولى وأحرى أن نبدأ بمعهد الدراسات المغاربية، وأن يكون هناك معهد محترم ومدير، كذلك بالنسبة للعالم العربي نفسه، نحن في اتصال دائم مع العالم العربي، ننتمي إلي الجامعة العربية ونتضامن مع قضايا العرب كلها، وبالخصوص قضية فلسطين، فأين هو المعهد الذي يمكنه أن يجمع بين هذه القضايا بأكملها، هنالك موضوع ثالث يستحق هو أيضا معهدا، وهو معهد الدراسات الأندلسية، نحن قريبون من إسبانيا، وحياتنا كلها لا نفتأ نتحدث عن الأندلس ومجيء الأندلسيين إلى المغرب، وذهاب المغاربة إلى الأندلس، وتاريخ المغرب ممتزج بتاريخ الأندلس طوال قرون. إذن كان المرغوب فيه أن يكون هنالك معهد خاص بالدراسات الأندلسية، المصريون ذهبوا إلى إسبانيا وخلقوا المعهد العربي لدراسة الأندلس الإسلامية.

- هناك محاولة غير جدية في المغرب، هي جامعة المعتمد بن عباد!

ولكن جامعة المعتمد بن عباد هي مؤسسة خارجة عن الجامعة، يشارك فيها أناس يأتون من الخارج، وبعض الأساتذة أحيانا، ولكنها لا يمكن أن تعتبر كمؤسسة جامعية بالمعنى الدقيق للكلمة، يعني المؤسسة الجامعية يكون لها نشاط مستمر وتقوم بجمع كل ما يمكن جمعه من كتب، ومن الدراسات، وتستدعي المحاضرين، وربما يكون لها دور أكثر عطاء من جامعة صيفية دورية تلتقي أسبوعا أو أسبوعين في السنة، وهذا لا يكفي في نظري. إذا بالنسبة لتدريس التاريخ، هنالك الكثير مما يُعمل، لا من حيث التدريس ولا من حيث الزيادة في تأطير الطلبة، ولا من حيث تدعيم تدريس التاريخ لإنشاء معاهد مناسبة كما يقتضيه الحال، ويكفي أن نذكر مثلا ما دمت أتحدث عن الأندلس أننا في هذه السنة يجب أن نحتفل بمرور خمس مائة سنة على سقوط غرناطة، فماذا فعلنا في هذه السنة؟ هل هيئنا ندوة مناسبة؟ هل استطعنا أن نقوم بعمل ما؟

لقد دعيت مؤخرا لحضور ندوة في تونس، واطلعت على منشور في هذا الصدد: حول مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية وتوثيق المعلومات موجود بتونس والذي يسيره الأستاذ التميمي، يذكر هنا المؤتمر العالمي الخامس للدراسات الموريسكية الأندلسية بمناسبة 500 سنة لسقوط غرناطة 1492م.

فهو يذكر في هذه النشرة التي سلمني إياها مشاركة عدد من الباحثين منهم إسبانيين، وأوربيين وأمريكيين، وعرب. وهنا عدد من الأسماء المهمة كلها ستجتمع فيما بعد لإحياء ذكرى هذا الموضوع التاريخي، إذن حينما أقرأ مثل هذا المنشورأشعر بنوع من الغبن، كوننا نحن أقرب الناس إلى الأندلس من حيث الحيز، ومن حيث التاريخ، ومن حيث كل شيء، ولا نفعل شيئا. وبهذه المناسبة أستطيع أن أقترح عليكم كأساتذة في طليعة أساتذة الجامعة المغربية، أن نفكر من الآن في تنظيم ندوة على هذا الموضوع، يشارك فيها كل من أراد من الأساتذة، ويكون ذلك إما في الدار البيضاء في جامعتكم التي اشتهرت بنشاطها، والتي يمكن أن تضيف هذه المنقبة إلى مناقبها الأخرى.

- نعود مرة أخرى إلى بعض التساؤلات في إطار التاريخ دائما؛ تكونت على أيديكم، وعلى أيدي بعض الأساتذة مجموعة من الطلبة، الذين يحاولون الآن أن يحملوا مشعل البحث التاريخي والعمل الدؤوب فقط وجهة نظركم في أعمال هؤلاء الطلبة والبحث التاريخي بشكل عام. بمعنى آخر تقويم مرحلة ثلاثين سنة من البحث الجامعي؟

في الواقع أقدر غاية التقدير العمل الذي بذل في هذه الفترة التاريخية من لدن طلبتنا الذين أصبحوا الآن أساتذة لأنهم على كل حال استطاعوا أن يحافظوا على المستوى الذي كنا نريده لهم، وأن يستفيدوا من تجربة الأساتذة الذين تكونوا على أيديهم، وأن يتشبثوا بالروح المنهجية، هذا هو المهم، طبعا هذه الأبحاث وهؤلاء الأساتذة مازالوا لم يعطوا كل ما يمكنهم أن يعطوه، ولكن ما تحصّل الآن على أيديهم كاف ليعطينا تطمينات وضمانات بالنسبة للمستقبل، هنالك بالطبع بعض الجوانب التي مازالت في حاجة إلى مزيد من الدرس والبحث، وننتظر مجهودات أخرى، ولكن لا يمكن في ثلاثين سنة أن ننتظر إشباع كل الجوانب، لدينا مثال واضح: الثورة الفرنسية مر عليها قرنان، وفي بحث تاريخها السنة الماضية ظهرت دراسات جديدة وكتب جديدة، ومن خلال هذه الدراسات والكتب الجديدة تبين أن المؤرخين الذين كتبوا عن الثورة الفرنسية فيما سبق لم يعطوا الموضوع حقه، ولأنهم غفلوا عن أشياء، وأنا لا أشك أن ما نفعله اليوم وما نكتبه عن تاريخ بلادنا سيأتي أحفادنا ويقولون هذا غير كاف، ولكن البحث التاريخي لا يأتي بالكلمة النهائية، دائما في حاجة إلى

مراجعة وتحقيق جديد، المهم أن نضع أنفسنا في القطار وأن يسير القطار. حتى إذا وقف فإنه سيستأنف مسيرته فيما بعد.

- إذا عدنا إلى الأستاذ محمد زنيبر تكوينا وتدريسا : نجد الفلسفة، الأدب، التاريخ، هذه المسالة كنت انتبه إليها منذ اول مرة درست فيها على الأستاذ زنيبر، كنت الاحظ دائما في التاريخ حضور الفلسفة وحضور الأدب، واعتقد ان كل الذين درسوا على الأستاذ زنيبر مازالوا يحفظون عن ظهر قلب الأبيات الشعرية التي كان يستشهد بها في درس العباسيين، يعني ان الأدب كان حاضرا، أكثر من ذلك كانت الثقافة دائما حاضرة، الحضارة حاضرة، مناقشة الفكر حاضرة، بمعنى ان الفلسفة موجودة بشكل كبير، ثم مؤخرا حضرت في ندوة كانت قد نظمتها اعتقد إما شعبة الفلسفة او جمعية البحث والفلسفة، وشارك الأستاذ زنيبر في الندوة، واول ما بدأ به في مداخلته هو البيت المشهور : نقل فؤادك حيث شئت من الهوى... يعني هل الحنين إلى الفلسفة دائما موجود؟

طبعا لدي الآن كتب كثيرة في الفلسفة في مكتبتي، بحيث كلما وجدت الفرصة أعود إلى الفلسفة وأقرأ بعض الأشياء، ثم إن التاريخ لا يستغني عن الفلسفة، التاريخ إذا أردنا فقط أن نقف عند الأحداث كأحداث فقد نستغني عن الفلسفة، ولكن إذا أردنا أن ننفذ إلى ما وراء الأحداث لنعرف أشياء أخرى ولنخرج بتعاليق فلا بد أن نتشبع بالمنهج الفلسفي شيئا ما، ولهذا فالتاريخ ربيب الفلسفة، فكثير من المؤرخين تفلسفوا وكثير من الفلاسفة صاروا مؤرخين، بحيث المسألة مطروحة على المفكرين، وما نريد أن نقوله هو أن المؤرخ لا يحق له أن يكون متعصبا لمهنته كمؤرخ، ويعتبر الأشياء الأخرى لا قيمة لها، بالعكس ينبغي له أن يظل صورة مفتوحة، وأن يؤمن بما يسمى بتلاقح العلوم، وتعاون المعارف، لأن المؤرخ في الحقيقة يجمع العلوم كلها. فهناك طبعا التاريخ بمعناه الواسع، التاريخ السياسي، التاريخ الاقتصادي... ولكن هناك تاريخ العلوم، وهناك من يؤرخ للرياضيات، فهو محتاج إلى من يكون عارفا بالرياضيات، وهناك من يؤرخ للأدب، فهو محتاج لأن يؤرخ للأدب... كل هذا يدخل في علم التاريخ، بحيث التاريخ هو غطاء وغشاء لكل العلوم، ولهذا لا مناص من التشبع بثقافة واسعة من ضمنها الفلسفة.

- في هذا السياق استاذ، في شعب اخرى اساسا نجد ان اغلب الأساتذة استطاعوا ان يربطوا بين الدرس الجامعي وبين التاليف الذي ينشر في الكتب، بل إن دروسهم في اغلب الأحيان هي التي كانت كتبا واخرجت للسوق، في شعبة التاريخ هذه المسالة نادرة جدا. فإذا اخذنا الأستاذ زنيبر كمثال درس العباسيين كان يلهبنا كثيرا، ومع ذلك الأستاذ زنيبر لم يخرج هذا الدرس على شكل كتاب؟

حقيقة هذا الدرس كنت أهيئه وأقدمه لطلبتي على أساس أنه عمل مؤقت يحتاج إلى مراجعة، ومنذ ذلك الحين وأنا ألتمس لنفسي فترة من التفرغ لأراجع تلك الدروس وأضيف إليها ما يستحق أن يضاف، وأستفيد من كتب أخرى صدرت من علماء آخرين، حتى إذا قدمت شيئا لا يكون متخلفا بالنسبة لما هو موجود، فالذي أتمناه على الله هو أن يمد شيئا ما في العمر حتى أستطيع إرضاء هذه الرغبة التي يشاركني فيها كم من واحد، وأنا في الواقع أشتغل في هذا، وأريد أن يظهر لإخواننا في المشرق أننا لا نتعصب لتاريخ المغرب، وأننا نستطيع أن نؤلف في تاريخهم، نعرف عن العباسيين، عن الفاطميين، عن الحضارة الإسلامية بوجه عام، أريد أن أقدم لهم الدليل، وعسى أن يكون هذا ممكنا في القريب العاجل إن شاء الله.

- نعود إلى مسالة اخرى : فى إطار اهتمامات الأستاذ محمد زنيبر المتعددة، في مرحلة معينة كنا نشاهد كتابة من الصنف الأدبي كالقصة.. هل هذه الكتابات عند محمد زنيبر كانت مرتبطة بمرحلة معينة، وتوقفت؟ ام هناك تفكير جديد في المسالة، او كتابات اخرى لم تطبع او لم تنشر؟

في الواقع، كانت عندي مشاريع كثيرة في الآداب ومازالت، فأنتم ترون الآن أمامي جزء من رواية من ثلاث مائة صفحة تقريبا، ولكنها رواية فيها نوع من التاريخ تتحدث عن فترة المقاومة، وقد أخرجت مسرحية تاريخية.

- حول هذا الصنف من الرواية مثلا، حول فترة الحركة الوطنية اساسا، ربما من مشاكل الباحثين ان ما هو مكتوب عن الحركة الوطنية هو المكتوب مباشرة، نفتقر إلى هذا الصنف الأدبي المكتوب بشكل غير مباشر، والذي يحسم في بعض الأمور بطريقة غير مباشرة الآن، مثلا لما

نعود إلى روايات نجيب محفوظ وغيرها، نرى انه يتحدث عن المجتمع في فترات تاريخية معينة بشكل قد يفيد المؤرخ، هذه المسالة غير موجودة لدينا نحن في المغرب، بماذا تبررون ذلك؟

جوابا على سؤالك، حاولت أنا شخصيا في هذه الرواية التي لم أنشرها بعد، والتي سأتحدث عنها حديثا سابقا لأوانه، لكن مع ذلك سأثير هذا الجانب الذي طرحته. إن المؤرخ بطبيعة الحال ملتزم بنوع من الأسلوب في الكتابة لا يساعده دائما على النزول إلى بعض الجزئيات والتفاصيل التي تصور المجتمع. بينما القصاص والروائي وحتى الشاعر يستطيع بأسلوبه الخاص أن يبرز هذه الجوانب، وأن يمكن قارئه من الرجوع إلى الجو الذي كان سائدا في فترة ما، وهنا تظهر مهارة الكاتب ومقدرته على إحياء الماضي، وإعطائه نوعا من الدينامية حتي يصبح قادرا على تصوير ما لم يستطعه المؤرخ. فأنا مثلا في هذه الرواية التي ذكرت لك حاولت أن أصور جوانب من المجتمع الذي كان سائدا في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات، والذي ربما يختلف كثيرا عن ما نعرفه الآن وعن ما يعرفه بالخصوص أبناء هذا الجيل الصاعد، حاولت أن أذهب بالقارئ إلى جو المقهى، إلى جو الشارع، إلى جو البيوت وأحاديث الوطنيين مع بعضهم، وقد نفعتني ذاكرتي الشخصية، لأنني كنت في ذلك الوقت موجودا، ورجعت بذاكرتي إلى تلك الفترة.

- الا تلاحظ استاذ، أن الروائيين والقصاصين هنا في المغرب لم يستطيعوا ولوج هذا الباب بشكل جدي، حتى المحاولات الموجودة فيها نوع من النزعة المباشرية احيانا، وحتى القصدية في بعض الأحيان، يعني لا نحس انك فعلا تقرا رواية.

في الواقع، الرواية في المغرب أصبحت فنا مختلف الأشكال والأنواع، هنالك أشكال تسير مع الرواية الكلاسيكية المباشرة التي تسعى إلى سرد الواقع وتقديمه بصورة من الصور وتكون مفهومة ومهضومة لدى جميع القراء. وهنالك أنواع أخرى من الروايات التي يستعصى على القارئ العادي إدراكها وفهمها، وهذا النوع هل يستطيع مثلا أن يصور المجتمع؟ هل يستطيع أن يبين جوانب يشتاق إليها اليوم من يريد أن يعود إلى ذلك الماضي؟ أطرح السؤال ولا أريد الجواب عليه. لأنني إلى حد الساعة متردد في الحكم على هذه النقطة.

- ربما اتعبناك أستاذ شيئا ما، لكننا نريد في ختام هذه الجلسة الأولى معكم والممتعة جدا، نريد أن نختم بسؤال فرضه المكان : أمامنا مجموعة من الآلات الموسيقية، وتُعرف عن الأستاذ زنيبر اهتماماته بهذا الجانب، هل يمكن أن ينورنا الأستاذ حول هذا الباب.

أنا منذ كنت صغيرا، وأنا مولع بالطرب والموسيقى، ووجدت في أسرتي بعض الأخوال كانوا مولعين، فأولعوني فتعلمت عليهم، وبقيت في أوقات الفراغ أحب أن أستمع، أو أحاول أن أوقع توقيعا موسيقيا، فأنا أعيش في هذا الجو.(*)

(*) عند هذا الحد توقف الحوار مع الأستاذ محمد زنيبر، مع وعد بمتابعته فيما بعد.

مشروع برنامج عمل لمجموعة البحث حول التاريخ الديني

إن الهدف من تكوين مجموعة البحث حول التاريخ الديني هو خلق إطار مناسب وقار لعمل الأساتذة الباحثين المهتمين بالتاريخ الديني المغربي. وتتكون النواة الأولى للمجموعة من بعض الأساتذة الباحثين في شعبة التاريخ على أن تتوسع فيما بعد لتضم أساتذة باحثين مهتمين بالميدان من داخل الكلية أو خارجها بعد اقتراح من المجموعة أو بعد طلب الانضمام من المرشح نفسه.

هذا وإن البرنامج يراعي التداخل الحاصل بين التخصصات، كما يحاول الاستفادة من كل الإمكانيات النظرية والمنهجية التي توفرها العلوم الإنسانية اليوم. وإذا كان كل برنامج عمل قابل للتغير لارتباطه بتراكم المعطيات المعرفية وتجدد الإنتاج العلمي وتقدم المناهج والتقنيات، فإن البرنامج المقترح لا يقدم سوى مجموعة محاور قابلة للإغناء.

ويسعى هذا البرنامج لبلوغ هدفين هما :

I - توفير المعطيات الضرورية للبحث في ميدان التاريخ الديني المغربي.

II - صياغة برنامج أبحاث يحدد المحاور والإشكاليات الأساسية للتاريخ الديني المغربي.

I - توفير المعطيات الضرورية للبحث في في ميدان التاريخ الديني المغربي :

الغاية من هذا العمل هي تكوين بنك معلومات منظم ودقيق يجمع كل ما يمكن أن يساعد الباحث على القيام بالبحث في هذا الميدان. ويمكن أن يتكون هذا البنك من المعلومات المتعلقة بالمسائل التالية:

1 - **الجانب البيبليوغرافي** : الغرض من هذا العمل هو تكوين خزانة متخصصة في التاريخ الديني المغربي تشتمل على جميع الكتابات المتعلقة بهذا التاريخ. وهذه الكتابات على أنواع يمكن حصرها في :

أ) المصادر المغربية من كتب ومخطوطات (المناقب، التراجم، الطبقات...) ووثائق بأنواعها (الحوالات، ظهائر التوقير، الإعفاءات، الشجرات...).

ب) المصادر الأجنبية (الدراسات الانتروبولوجية والسوسيولوجية والتاريخية التي أنجزهاالأجانب حول التاريخ الديني المغربي).

ج) المصادر النظرية المتعلقة بالدراسات الدينية (بغض النظر عن اهتمامها أو عدم اهتمامها بالمغرب).

2 - **الجانب البيوغرافي** : الغاية من هذا العمل هي جمع المعطيات الضرورية لدراسة طبقات المشتغلين بالدين (العلماء، الأولياء، الفقهاء)، وهذه البيوغرافية تشمل :

أ) جرداً لفقهاء وعلماء المغرب مع صياغة جذاذات خاصة لكل واحد منهم.

ب) جردا لمتصوفة وشيوخ المغرب مع صياغة جذاذات لهم.

ج) جردا لقضاة المغرب مع صياغة جذاذات لهم.

3 - **جرد لمواضيع الفتاوي وأدب الحسبة والحوالات الحبسية:**

الغرض من هذا الجرد هو إبراز التداخل الموجود بين التشريع الإسلامي والحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المغربية.

4 - **تهييء مونوغرافيات الزوايا المغربية وجغرافيتها.**

II ـ محاور وإشكاليات في التاريخ الديني المغربي :

يمثل هذا الباب مستوى متقدما من البحث يعتمد على ما تراكم من مادة أولية ويحاول دراسة أهم القضايا التي يطرحها التايخ الديني في المغرب. هذا الباب يشتمل على المحاور التالية :

1 - **المحور الأول: الإسلام الفقهي** (إسلام العلماء)، ويشتمل على :

أ) المذاهب والتيارات الدينية في المغرب.
ب) المذهب المالكي والشروط التاريخية لانتشارة بالمغرب.
وهذه الفقرة تتناول العناصر التالية:
* المذهب المالكي كمذهب رسمي.
* المؤسسات التعليمية ودورها في نشر المذهب المالكي ودعمه.
* دور بعض الزوايا في نشر المذهب المالكي.
* القضاء والعرف.
* الأحباس.
* مسألة المشروعية الدينية :
- الحكام ومسألة المشروعية
- الفقهاء والمشروعية :
+ الفتوى.
+ البيعة.
ج) الفقهاء والتصوف.
د) مكانة الفقهاء داخل النخبة.
هـ) العلاقات الفكرية بين فقهاء المغرب وفقهاء العالم الإسلامي.
و) التيار السلفي.

2 - **المحور الثاني : إسلام الجمهور** ويتناول العناصرالتالية :
أ) التصوف كعقيدة شعبية.
ب) تصنيف الأولياء حسب :
* الأولياء والأدوار الاجتماعية:
1) الأولياء المجاهدون.
2) الأولياء العلماء.
3) الأولياء "أصحاب الخوارق". thaumaturges
* الأولياء حسب الانتماء الحرفي.
ج) وظائف الزوايا.
د) المهدوية.
هـ) الشرفاء.

3 - المحور الثالث : الأدب الديني :

االغاية من هذا الباب هي جمع هذا الأدب ودراسته اعتمادا على تقنيات تحليل المضمون وتقنيات التحليل اللساني. وهذا الأدب يشمل :

أ) الأراجيز.

ب)الأمداح.

ح) الأوراد.

د) المناقب.

هـ) الشعر الديني.

4 - المحور الرابع : الأعياد والمواسم والطقوس :

أ) الأعياد الدينية.

ب) الاحتفالات العائلية (الزواج، الإعذار...)

ج) المواسم والطقوس الطرقية.

5 - المحور الخامس : العمارة الدينية :

أ) المؤثرات الإسلامية في العمارة المغربية.

ب) أنواع العمارة الدينية (المسجد، الزوايا، الأضرحة، المدارس، شواهد القبور...)

ج) العناصر الهندسية للعمارة الدينية.

د) الدراسة المجالية للعمارة الدينية.

هـ) العناصر الزخرفية في العمارة الدينية (الهندسية، النباتية، الإيبغرافية).

و) الكتابات الجنائزية.

6 - المحور السادس : الإسلام والآخر

أ) دور المغرب في نشر الإسلام بالسودان:

1) مساهمة التجار والتجارة.

2) مساهمة التصوف والطرقية.

3) المغرب والإسلام بإفريقيا.

ب) الأقليات الدينية بالمغرب:

1) المسيحيون بالمغرب.

2) اليهود الدميون. :

أ) التواجد التاريخي لليهود (الملاح، النشاط الحرفي، التجاري، الفلاحي والسياسي).

ب) التواجد الديني :

* الطقوس (حفلات الميلاد والختان والأعياد ومراسيم الزواج والطلاق.. الخ)...

* الشعائر الدينية.

* المؤسسات : البيع، المدارس والتعليم، الملاح.

ج) التواجد الفكري من خلال الأدبيات اليهودية.

د) علاقة الطائفة اليهودية بالمجتمع المغربي :

* العلاقة مع المخزن (الضرائب، المساهمة السياسية...الخ)

* العلاقة مع الجمهور

* العلاقة مع الشرع (القضاء).

* * * * *

أعضاء مجموعة البحث حول التاريخ الديني المغربي :

- العيادي محمد (منسق المجموعة)
- فتحة محمد
- المنصوري عثمان.
- أشعبان أحمد.
- صدقي محمد
- لطفي بوشنتوف.

ورقة عمل لتأسيس مجموعة بحث حول الحركات الاجتماعية

تهدف هذه الورقة إلى فتح نقاش بين مجموعة من الباحثين بجامعة الحسن الثاني، قصد تأسيس مجموعة بحث كإطار عملي جماعي، ينطلق من حقل نظري متفق عليه، ويسير في اتجاه بلورته، عبر معالجات منهجية متنوعة الإشكالات.

وسيكون هذا الإطار المزمع تأسيسه مفتوحا ـ بالضرورة ـ لكل المختصين أو المهتمين بالعلوم الاجتماعية، كيفما كانت نوعية المقاربات التي يعتمدونها لدراسة المجتمع.

أولا : اسم المجموعة :

نقترح كاسم للمجموعة : مجموعة الدراسة والبحث حول الحركات الاجتماعية في تاريخ المغرب المعاصر.

وقد ركزنا موضوع بحث المجموعة في الحركات الاجتماعية نظرا لما يكتسيه مفهوم «حركة اجتماعية» من تعقيد وغنى في نفس الوقت، ونظرا لما تكتسيه دراسته من إمكانيات لإيجاد مداخل مفيدة لمقاربة المجتمع من جهة، ولبناء حقل نظري حول تحليل التعقيد الذي يكتسيه هذا المفهوم، انطلاقا من تاريخ وتجربة المجتمع المغربي.

ونحن إذ نعتمد مفهوم «حركة اجتماعية»، الذي تبلور أساسا في إطار أبحاث حول المجتمعات العصرية نعي خطورة الانزلاق عبر إسقاطات غيرعلمية، وغير منتجة. لذلك نؤكد على أن المضمون الذي نعطيه لهذا المفهوم، هو مضمون إجرائي نقارب من خلاله تجربة المجتمع المغربي، مؤسسين لحقل نظري

خاص، وباحثين داخل هذا الحقل النظري على المفاهيم الأكثر تطابقا وموا ءمة مع الحالة المغربية.

ثانيا : إشكاليات الانطلاق :

تتعلق هذه الإشكاليات بالمعالجة الأولية لحقل البحث الذي يوحي به مفهوم «حركة اجتماعية» أي : في أي مواضيع؟ وبأية منهجية؟ وبالضرورة يكون المنطلق من أسئلة أولية بسيطة نسبيا، منها مثلا:

1 - **ماذا نقصد بمفهوم «حركة اجتماعية»؟** : إذا اعتبرنا المجتمع جسما ينمو ويتطور، ويتقهقر، وفي سيرورة حياته هاته يعيش حركة تترجم في العلاقات بين أعضائه، في نشأة هذه الأعضاء وفنائها، في تعويض بعضها لبعض، وفي ارتباط جزئها بكلها، وفي أشكال مختلفة من تمفصلها، كما في علاقاتها بالوسط الخارجي. فكيف يمكن أن نترجم هذه اللغة البيولوجية إلى لغة العلوم الاجتماعية، مستعملين المصطلحات المتداولة لحدّ الآن؟

هل يمكن اختزال الحركات الاجتماعية في الحركات المطلبية للتشكيلات المهنية؟ أو حصرها في الحركات الفكرية للتيارات التي هزت المنظومات الأخلاقية، والأنساق الفكرية السائدة، وساهمت في تطوير ثقافة المجتمع، وفي ترتيب استغلاله لمجاله؟ أو العدول عن كل ما هو مباشر واعتبار أن المقاربة غير المباشرة أفيد، وبالتالي دراسة الحركات الهامشية بالمجتمع نظرا لأن دراستها تضيئ بشكل أوضح الحركات الأخرى؟

إننا من موقع تجنب النظرة الوحيدة الجانب، نعتبر أن المطلبي أو الفكري، والسياسي والهامشي، كلها أبعاد لواقع مجتمعي واحد، وبالتالي كلها مطروحة للدراسة شريطة توفير مادتها وأدوات معالجتها.

2 - **هل نشترط في الحركة الاجتماعية واقعا معينا في المجتمع؟** : بعبارة أوضح هل نعتبر الحركة الاجتماعية هي فقط التي تجمع في سياقها عددا ضخما من أفراد المجتمع. أي الحركة المجندة للحشود الفاعلة في الواقع، بثقل جموعها الضاغطة بوسائل مختلفة (المظاهرات، التجمهرات، التمردات، الانتفاضات...الخ)، أم نعتبر الحركة الاجتماعية تلك التي يكون فعلها بطيئا، لكنه راسخ في جانب من جوانب حياة المجتمع، تعلق الأمر بنمط العيش أو بذهنية المجتمع؟. فبقدر ما يكون الأول مثيرا وضخما وسريعا، وذا

مردود مباشر (ربما غير قار)، بقدر ما يكون الثاني مضمرا غير ملموس للعموم، لكن نتائجه عميقة وأكثر استقرارا. فالفاعل والمحرك في النوع الأول جماهير مجندة، وفي النوع الثاني مجموعة محددة. وإذا كانت ضرورة التوفيق بهدف تحليل عميق تشترط التمييز بين النوعين من الحركتين، فإن المقاربة العلمية للمجتمعات، تثبت بأن هناك ارتباطاً عضوياً بين النوعين، وأن ما يميز مجتمعا عن آخر ليس هو وجود هذا النوع أو ذاك، بل كيف تمفصل النوعان، لذلك نقترح دراستهما معا.

3 - هل نشترط في الحركة الاجتماعية حملها لبرنامج معين؟ : هل نلغي من برنامجنا دراسة الظواهر الاجتماعية التي تنشأ من حين لآخر بشكل عفوي مفاجئ، وتختفي بنفس السرعة التي ظهرت بها. ونعلل هذا الإلغاء بكون هذه الظواهر لا تعبر عن شيء مفيد؟ أم على العكس من ذلك نعتبر أن الحركة المنظمة الحاملة لبرنامج واضح هي التي يجب تجنبها، لأن البرنامج بعينه لا يساعد على الفعل بقدر ما يعرقله، لأن وعي الواقع من طرف أفراد يمارسون في هذا الواقع ليس بالمعطى البديهي، بينما الظواهر المفاجئة غير المعدة، غير المتبعة لبرنامج، تعبر عن حقيقة حركة الواقع وتناقضاته، لأنها ترجمة للقوى العميقة الفاعلة في جسم المجتمع، وغير الملموسة «بالعين المجردة»؟

إن العلاقة بين القصدي والعفوي، علاقة جدلية معروفة، لذلك سنحاول من خلال دراستها تسليط الضوء على جانب آخر من جوانب الحركات الاجتماعية بالمغرب. هذه التساؤلات كما أسلفنا، هي رؤوس أقلام، سقناها لفتح نقاش حول الإشكاليات المرتبطة بموضوع الحركات الاجتماعية بالمغرب، وعيا منا بأن الدراسة العينية للواقع المغربي، ولو من هذه المنطلقات العامة، ستؤدي إلى إغناء الإشكاليات، خصوصا إذا احتل البعد التاريخي، والبعد الجغرافي، المكانة اللائقة بهما في المسألة الإشكالية.

ثالثا : مشاريع للإنجاز :

ستركز المجموعة خلال المرحلة الأولى من تأسيسها على توفير وإنتاج بعض أدوات العمل الضرورية، فتعمل مثلا على :

1 ـ **تكوين أرشيف وبنك معلومات** : وفي هذا الإطار ستعمل المجموعة على :

* صياغة مذكرات مرشدة حول الأرشيفات الرسمية بالمغرب وخارجه.
* الاتصال بكل المؤسسات (غير الرسمية) التي تتوفر على أرشيف، وطلب نسخ منه: (الجمعيات ـ الأحزاب ـ النقابات ـ ...)
* تكوين أرشيف صوتي عبر تسجيلات، لاستغلال الذاكرة الجماعية،
* جمع وترتيب مذكرات، ورسائل، ووثائق خصوصية، كلما سمحت الفرصة أو الصدفة في الحصول عليها.

2 - **إنجاز قواميس ولوائح إخبارية** : على قاعدة هذا العمل التوثيقي ستعمل المجموعة على إصدار بعض الأدوات المساعدة في دراسة الحركات الاجتماعية، نذكر منها :

* قاموس بيوغرافي حول المساهمين في الحركات الاجتماعية.
* قاموس حول الحركات الاجتماعية المعروفة والمدروسة.
* لائحة حول الجرائد والمجلات المرتبطة بهذه الحركات.
* لائحة حول الجمعيات المؤطرة لبعض هذه الحركات.

3 ـ **إنجاز دراسات** : يمكن للمجموعة، ولو خلال مرحلتها الأولى، إنجاز بعض الدراسات كنتاج لموائد مستديرة أو أيام دراسية، أو مجرد إصدارات، وتقترح كمواضيع للتفكير :

* الحركات الاجتماعية والاحتجاج.
* الحركات الاجتماعية والساحة السياسية المهيكلة.
* 1930 : سنة انعطاف؟
* الحركات الاجتماعية والمعتقد.
* الحركات الاجتماعية والمجال المغربي.

رابعا : الفترات المدروسة :

القرن العشرون، والقرن التاسع عشر، مع إمكانية الرجوع إلى القرن الثامن عشر، ونقترح التركيز على :

* فترة الحماية (1912 ـ 1956)
* تجميع ما من شأنه في الفترة الحاضرة أن يكون مادة لمقاربة علمية،

حسب مناهج التاريخ الفوري، السوسيولوجيا، الانتروبولوجيا، الجغرافية، العلوم السياسية...

خامسا : ممن تتكون المجموعة :

يمكن للمجموعة أن تتكون من باحثين ينتمون إلى كليات ومعاهد مختلفة بجامعة الحسن الثاني أو بجامعات أخرى، شريطة أن يتفق هؤلاء على توجهات المجموعة، وعلى مجالات بحثها.

سادسا : مقر المجموعة :

اتفق المؤسسون على أن يكون مقر المجموعة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية I - عين الشق - الدار البيضاء.

سابعا : التعاون مع مراكز بحث اخرى :

ستعمل المجموعة على ربط علاقات تعاون مع مجموعات بحث أخرى، مغربية، وأجنبية، مراعية في ذلك الاستفادة المشتركة، والقدرة على الالتزام.

ثامنا : المساهمون في النقاش من اجل تاسيس المجموعة:

ساهم في النقاش من أجل بلورة هذه الورقة، وتأسيس المجموعة، الأساتذة الآتية أسماؤهم :

- المصطفى بوعزيز
- محمد لجيدي
- لطيفة الفلالي
- العربي الواحي
- عبد الحميد احساين
- محمد الفلاح العلوي
- محمد المعروف الدفالي.

القانون الداخلي لمجموعة الدراسة والبحث حول الحركات الاجتماعية في تاريخ المغرب المعاصر

المادة الأولى : الانتماء للمجموعة.

ينتمي للمجموعة كل باحث اطلع على ورقة عملها، ورغب في العمل في إطارها، واحترام قانونها الداخلي. ولا يشترط في المنتمي أن يكون عاملا بجامعة الحسن الثاني.
إن شرط الانتماء الوحيد هو مصادقة الجمع العام للأعضاء الباحثين.

المادة الثانية : صفة العضو في المجموعة.

يتوزع أعضاء المجموعة إلى ثلاثة أصناف :
- الأعضاء المؤسسون
- الأعضاء الباحثون
- الأعضاء المشاركون

المادة الثالثة : العضو المؤسس.

هو الذي يساهم في بلورة ورقة عمل المجموعة، وشارك في اجتماعها التأسيسي وفي وضع قانونها الداخلي.

المادة الرابعة : العضو الباحث.

هو الذي يلتزم بالعمل داخل المجموعة وفق برامجها ومشاريعها، وينجز في هذا الإطار بحثا واحدا على الأقل كل سنة في شكل مداخلة داخل المجموعة أو خارجها ويحضر اللقاءات والاجتماعات المقررة.
يصبح عضوا باحثا في المجموعة : العضو المؤسس - والعضو المشارك بعد تقديمه طلبا في الموضوع، ومصادقة الجمع العام للأعضاء الباحثين عليه - أو أي باحث آخر يرى الجمع العام للأعضاء الباحثين فائدة منحه صفة العضو.

المادة الخامسة : العضو المشارك.

هو المهتم بعمل المجموعة، والمشارك في أنشطتها بمداخلات أو بمجرد المساهمة في نقاشاتها، وهو غير ملزم بالمواظبة على الحضور، ولا بالمساهمة في الإنتاج.
يصبح عضوا مشاركا في المجموعة، كل مهتم قدم طلبا في الموضوع، أو قدمه عضو باحث في المجموعة، وصادق على عضويته الجمع العام للأعضاء الباحثين.

المادة السادسة : الجمع العام.

هو الإطار القانوني الذي يقرر التوجهات، ويبرمج الأنشطة، وينتخب مكتب المجموعة، ويصادق على الأعضاء الجدد.
يتكون هذا الجمع العام من كل الأعضاء الباحثين ويجتمع مرة كل سنة بصفة عادية، ويمكنه أن يجتمع بصفة استثنائية، بطلب من مكتب المجموعة.

المادة السابعة : المكتب

ينتخب مرة كل سنتين من طرف الجمع العام، ويتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، ينتخبون من بينهم منسقا للمجموعة لأجل لا يقل عن ستة أشهر.
والمكتب هو المسؤول عن تطبيق، ومتابعة قرارات الجمع العام، وتنظيم الاجتماعات، والإشراف على الأنشطة والتسيير الإداري للمجموعة.

المادة الثامنة : مقتضيات انتقالية

يقوم الأعضاء المؤسسون بكل مهام الجمع العام للأعضاء الباحثين إلى حين تشكيل هذا الجمع، وتسلمه لمهامه، لذلك ينتخب المؤسسون مكتبا مؤقتا ويبثون في عضوية المرشحين للانتماء للمجموعة.

المادة التاسعة : تعمل المجموعة في إطار جامعة الحسن الثاني، وهي بذلك ملزمة بقوانين هذه المؤسسة الجامعية.

المادة العاشرة : مقر المجموعة

يوجد مقر المجموعة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية I الدار البيضاء - عين الشق.

خطبة عبد السلام بن ابراهيم الوزاني بالقرويين ضد الظهير البربري

جعل الوطنيون في صيف سنة 1930، من المساجد، أمكنة للتوعية والاحتجاج، ضد الظهير البربري، وكان المتطوعون من الوطنيين، يلقون في الحاضرين بعد الصلاة وقراءة اللطيف خطبا لإيقاظ الهمم وشرح النازلة وتوضيح خطورتها على الأمة ومستقبلها.

ومن أهم الخطب في هذا السياق، خطبة «عبد السلام الوزاني»، التي ألقيت بالقرويين يوم الجمعة 18 يوليوز 1930 وتم على إثرها الخروج الى الشارع، في أول مظاهرة من نوعها ضد الظهير البربري.

إخواني المسلمين،

مالي أراكم عن الهدى معرضين ، وعن التدبر فيما يحيق بكم من المصائب مقلعين؟ ألم يبلغ مسامعكم صدور الظهير القاضي بنسخ الشريعة الإسلامية في ثلاثة أرباع المغرب والاستعاضة عنها بأوضاع جاهلية لم ينزل الله بها من سلطان أم لم تعرفوا الخطر النازل بكم والقضية الدهماء حلت بساحتكم وأنتم لا تشعرون؟ إنه يا قوم إن لم ترفعوا أصواتكم ضد هذه الكارثة العظمى لم تمض سنوات قلائل حتى تروا المغرب وليس به من يقول ربي الله ولا من يجيب داعي الإسلام إذا دعاه. إياكم يا قوم أن تفتروا بمجد اعتقادكم إنكم مسلمون وتظنوا أنكم يكفيكم من الإسلام أن تقولوا لا إله إلا الله فو الذي نفسي بيده إنكم لا تؤمنون حق الإيمان حتى تقوم بحق كلمة الشهادة وحسابكم الله. إن هذا الظهير يلزم إخواننا البربر جميعا أن يتحاكموا الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به. وعما قريب يعمنا ذلك الالزام فنصبح وقد حرفنا من الدين كما يحرف السهم من الرمية لأن من لم يتحاكم الى شريعة نبينا عليه الصلاة والسلام ليس من المسلمين ولا حظ له في الإسلام لأن الله تعالى يقول : «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم». يقول : ومن لم يحكم بما نزل

الله فأولائك هم الفاسقون.

فالله الله في دينكم أيها المسلمون والله الله في شريعة نبيكم التي يُكاد لها ويُراد نسخها من بلادها. ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله إثاقلتم الى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل. يا قوم هلموا إلى الدفاع عن دينكم والمناضلة عن شريعة نبيكم وقوموا قومة رجل واحد واصرخوا بصوت متحد وقولوا إننا لا نرضى نحن ولا إخواننا من البربر أن نتحاكم بغير ما أنزل الله ولا نقبل أي شيء يراد منه فصلنا عن ديننا الحنيف وشرع نبينا الشريف ولا نخضع لأي قانون يقضي بتجزئة كلمتنا وإضعاف لسلطة ملكتا المعظم وسلطاننا المقدس مهما كان مصدره وكيفما كانت صفته والأمر به. هلموا أيها المسلمون وتقدموا الى الاحتجاج ضد ما أرادته الحكومة بكم واعلموا أنكم إذا قلتم كلمة واحدة وصرختم صرخة واحدة نلتم ما تطلبون وفزتم بكل ما تريدون لأن الله مع الجماعة وصوت الشعب هو كلمة الله ولا تهنوا وتدعوا الى السلم والله معكم ولن يترك أعمالكم وتقدموا الى الأمام غير خائفين ولا وجلين وكونوا من الذين قال الله فيهم إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة. واعلموا أنكم إذا سجنتم في سبيل الدفاع عن الدين أو أصابتكم مصيبة في ذلك الميدان فان الله يدافع عنكم ويجزيكم عن دينكم الحنيف بجنات عالية قطوفها دانية. حينئذ تكونون قد فزتم بخير الدينا ونلتم ثواب الآخرة جزاء بما صبرتم فنعم عقبى الدار. تقدموا وإن لكم في تاريخ نبيكم عليه السلام وسيرته وأصحابه من بعده وتابعيهم بإحسان قدوة تحدوكم الى التضحية بأنفسكم وأموالكم في سبيل الله وتدعوكم الى الثبات في خدمة دينكم الطاهر الي آخر رمق في حياتكم وكل واحد منكم ينشد :

ولست أبالي حين أقتل مسلما   على أي جنب كان في الله مضجع

وذلك في ذات الله وإن يشاء   يبارك على أوصال تعلوا المحزن

فاعملوا أيها المسلمون فسير الله عملكم ورسوله والمؤمنون وهيا نخرج بصوت واحد متضرعين الى الله تعالى بقلوب خاشعة وعيون دامعة حتى نصل الى ضريح مولانا إدريس نتوسل اليه تعالى بإيماننا الصادق ويقيننا المبين أن يلطف بنا ويثبت أقدامنا ويحفظنا في دنيانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون.

تضامن العالم الإسلامي مع المغاربة ضد الظهير البربري

تضامن العالم الإسلامي، مع المغاربة سنوات الثلاثين ضد صدور الظهير البربري، تضامنا اتخذ أساليب متعددة، ومن ضمنها بعث احتجاجات الى عصبة الأمم استمرت هذه المؤسسة الدولية تتلقاها سنويا مدة أربع سنوات.

وندرج في إطار ملف العدد حول «السياسة البربرية للحماية» نماذج من هذه الاحتجاجات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقدس وعن جمعية الشبان المسلمين، وبعض فروعها، ومن بعض الشخصيات والمؤسسات الإسلامية والعربية.

الاثنين *10* محرم سنة *1351*

موافق *16/5/1932*

جمعية الأمم المحترمة

يؤسفنا جدا أن تتمثل أفظع المظالم بظلكم تحت ستار خدمة الإنسانية.

إن الظهير البربري الصادر من دولة فرانسا والقاضي بقطع عضو كبير من الجسم الاسلامي قوة وقهرا من أفضع أشكال الظلم والاستبداد.

إما أن تعملوا على حرية الأديان جميعها واما أن تسموا أنفسكم باسم غير هذا الاسم، وتفضلوا بقبول الاحترام

عن مدينة اللد ـ فلسطين

جمعية الشبان المسلمين



المؤتمر الإسلامي العام المنعقد في بيت المقدس
27 رجب ـ 7 شعبان 1350

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السعادة السكرتير العام لجمعية الأمم المحترم
جنيف،

إن المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد في بيت المقدس سنة 1350 هجرية وفق سنة 1931 ميلادية والذي اشترك فيه ممثلون عن الأقطار الإسلامية قد قرر الاحتجاج لديكم على الظهير البربري الذي أصدر في المغرب الأقصى بتأثير السلطة الافرنسية الاستعمارية سنة 1930 والذي يقضي بإقصاء مسلمي البربر عن الإسلام وفصلهم من الأمة الإسلامية وقد قدم المكتب الدائمي للمؤتمر احتجاجه على ذلك تنفذا لذلك القرار.

والآن بمناسبة حلول الذكرى الثالثة لهذا الظهير المشؤوم وتأييدا لأصوات الاستغاثة المحرقة المتصاعدة من أفواه هذا الشعب المظلوم الذي يعد من أعرق الشعوب في الاسلام ومن أشدهم حرصا على اتباع عقائده وأحكامه، فإن المكتب الدائمي للمؤتمر الإسلامي العام يجدد احتجاجه على هذه السياسة الغاشمة ويستنكرها أشد الاستنكار ويطلب باسم الحق والعدل من الحكومة الافرنسية أن تلغي ذلك الظهير الفظيع وأن تطلق لهذا الشعب الهضيم حريته في عقائده وممارسة شريعته وأن تمكن رجال الدين الاسلامي من القيام بما يجب من وعظه وإرشاده وأن تكف عادية المبشرين عنه، كما أنه يناشد باسم الإنسانية والحرية جمعية الأمم المحترمة أن تقوم بما عليها في مناصرة هذا الشعب الكريم وأن تبدل المساعي لإنقاد مسلمي البربر مما يكيده لهم المستعمرون.

وتفضلوا بقبول الاحترام

وكيل رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي العام



معالي سكرتير عصبة الأمم الأفخم

إن إصرار حكومة فرنسا على اضطهاد مسلمي بلاد المغرب بتنفيذ الظهير البربري الذي استصدرته في *16* مايو المشؤوم لتجريد الأمة المغربية وإخراجها من عقائدها المقدسة (الإسلام) أمر لا تصبر عليه الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها (نستنكر أشد الإنكار بقاء الظهير البربري الذي يعده العالم الإسلامي من أقوى العوامل لإخلال العلاقات الودية بين العالم الإسلامي وفرنسا). ونعلن استياءنا الشديد إلى أمم الدنيا جمعاء لهذا الإرهاق القاسي ونلفت أنظار عصبة الأمم إلى هذه الخطط الجائرة

فرع جمعية الشبان المسلمين بالموصل.

معالي سكرتير عصبة الأمم الأفخم

ان اصرار حكومة فرنسا على اضطهاد مسلمي بلاد المغرب بتنفيذ الظهير البربري الذي استصدرته
في ١٦ مايو المشؤوم لتجريد الأمة المغربية واخراجها من عقائدها المقدسة (الاسلام)
امر لا تصبر عليه الأمة الاسلامية في مشارق الارض ومغاربها (نستنكر اشد الانكار بقاء
الظهير البربري الذي يعده العالم الاسلامي من اقوى العوامل لاخلال العلاقات الودية بين
العالم الاسلامي وفرنسا) ونعلن استياءنا الشديد الى امم الدنيا جمعاء لهذا الارهاق القاسي
ونلفت انظار عصبة الامم الى هذه الخطط الجائرة .

فرع جمعية الشبان المسلمين بالموصل





جمعية الشبان المسلمين
المركز العام بالقاهرة

القاهرة في 16 صفر 1352
9 مايو سنة 1934

جناب المحترم سكرتير عصبة الأمم بجنيف

يحتج المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين لمناسبة ذكرى الظهير البربري الذي يعد وصمة في جبين الانسانية ومدنية القرن العشرين لاضطهاد الأمة المراكشية في دينها وحرية عقائدها وان العالم الإسلامي لايزال ولن يزال ناقما ساخطا على ما يصيب الأمة المراكشية من فداحة الخطب، وأن هذا لا يكون له إلا الأثر السيء في نفوس العالم قاطبة مما يعود على الدولة المضطهدة بأوخم العواقب خصوصا في هذا العصر الذي استيقظت فيه همم المسلمين والذين لا يرضون بغير حرية دينهم والاحتفاظ بكرامتهم بديلا

عن الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين

No. 377
Sent to Translators:
Returned to Registry:

COPY
RECEIVED IN REGISTRY

مكتب اللجنة التنفيذية

القدس بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السعادة السكرتير العام لجمعية الأمم المحترمة.

إن المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد جلساته بمدينة القدس في 27 رجب، 7 شعبان سنة 1350 (وفق 7 ـ 17 كانون أول سنة 1931) والذي اشترك فيه ممثلون عن الأقطار الإسلامية تناول في أبحاثه موضوع الظهير الذي أصدر بتأثير السلطات الاستعمارية سنة 1930 في بلاد المغرب الأقصى، القاضي بقطع علاقة مسلمي البربر من أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك موضوع الحملات التبشيرية التي تقوم بها الجمعيات الدينية والتبشيرية لتحويل أطفال البربر المسلمين عن دينهم، وتنصيرهم في حين أن الشعب البربري عريق في الديانة الاسلامية منذ ألف وثملاثمائة سنة فقابل ذلك بأشد الاستنكار، ورأى فيه عدوانا صارخا على الحرية الدينية وكرامة الدين الإسلامي وأحكامه مما لا تجيزه شريعة سماوية أو قانون مدني، وعهد الى رئاسة المؤتمر بالاحتجاج على ذلك لدى المراجع الإيجابية، ويطلب إلغاء الظهير والكف عن تلك الأساليب التبشرية الخطرة.

فتنفيذا لقرار المؤتمر المشار اليه أبلغكم شديد احتجاجه ومطالبته بإلغاء ذلك الظهير واتخذ هذا وسيلة الى جلب الانتباه الى ما لهذه الأساليب من أثر سيء في العالم الإسلامي أولا وفي العالم المدني ثانيا، والى ما يكون لها من تأثير بعيد المدى ليس على سمعة فرنسا فحسب بل وعلى سمعة جمعية الأمم نفسها وبالتبعية على سمعة أوربا بأسرها وكرامة ما تدعيه من مدنية وعلم ونظام وحرية، وأطلب اتخاذ التدابير الصارمة للكف عن تلك الأساليب التبشبرية الممقوتة وتمكين المسلمين من حريتهم الدينية وممارسة شريعتهم الإسلامية والسماح لرجال الدين الإسلامي بالقبول بينهم والقيام بوعظهم وإرشادهم الى أمور دينهم.



سعادة رئيس جمعية الأمم بجنيف المحترم

لنا الشرف أن نرفع لحضرتكم غضب ونقمة المسلمين والعرب في قضاء بني صعب/ طولكرم وأقضية فلسطين على دوام استمرار الظهير البربري الذي أصدرته فرنسا في مراكش قبل سنتين والذي يقضي بتنصير المسلمين المقيمين في تلك البلاد العربية الإسلامية التي يحترمها ويجلها العرب والمسلمون، وان من دواعي الأسف الشديد أن ترتفع أصوات الاحتجاج والاستنكار منذ صدور الظهير المشؤوم في يوم 16 مايس ولم يصغ لكل هذه الأصوات المرتفعة التي تعرب عن شعور ملايين المسلمين والعرب. لذلك فإن أهل هذه البلاد المجتمعين في هذا اليوم الأسود الذي صدر بمثله الظهير القاضي بتنصير إخواننا عرب مراكش يرفعون احتجاجهم الشديد على هذه الأعمال المنافية لحرية العقائد والأديان التي تحترمها جميع الدول المتمدنة وإننا سنتابع الاحتجاج متخذين يوم 16 مايس يوم حزن عام للعرب والمسلمين إلى أن يُلغى هذا الظهير المنافي لأبسط قواعد العدل والحق.

وتقبلوا احتراماتنا.

عن أهالي قضاء طولكرم فلسطين

- 106 -

سعادة رئيس مجلس جمعية الأمم
جنيف - سويسرة

بمناسبة ذكرى تاريخ 16 ماي الذي صدر في مثله الظهير البربري المؤدي إلى خروج ملايين من مسلمي البربر في بلاد المغرب الأقصى من حظيرة الشريعة الإسلامية وأحكامها، يرفع الموقعون احتجاجهم على ذلك الظهير، وعلى الحملات التبشيرية تساعدها السلطات في الأوساط الإسلامية في تلك البلاد. ويستنكرون هذا الأسلوب الاستعماري المنظم الذي فيه عدوان صريح على الحرمات الدينية والتقاليد الشريعية الإسلامية، والذي يتناقض مع قواعد المدنية الحاضرة، ويؤيدون إخوانهم المسلمين في بلاد المغرب الأقصى في طلب إلغاء الظهير واحترام الحرمات الدينية والتقاليد الشريعية. والكف عن الحملات التبشيرية الممقوتة.

نابلس - فلسطين - 16 ماي 1932.

السياسة البربرية والثقافة القومية

عمر ابن عبد الجليل

كانت مناقشة السياسة البربرية، وتفنيد مزاعم اباطرتها، والرد على ممارسات السلطة الرسمية، في إطارها، من بين المحاور الرئيسية، لفكر وعمل قيادة الحركة الوطنية، في سنوات الثلاثين من هذا القرن.

ويشكل ما حررته اقلام الوطنيين، كما مهما، يقف في مواجهة، اجتهادات، وافتراءات، دعاة التفرقة في المغرب، وما كتبوه، من «ادبيات السياسة البربرية».

ومن بين اجتهادات الوطنيين، نعيد نشر مقال للمرحوم عمر ابن عبد الجليل، نشره سنة *1937*، في احد أعداد جريدة «الأطلس».

ليس خطر السياسة البربرية في النظام العدلي المبتدع بدعوى الاحتفاظ للجماعات بحقوقها واختصاصاتها، وليس هو في احترام عوائد وتقاليد القبائل الجبلية، ولكنه في الاتجاه الثقافي الذي يفرض مقاومة الثقافة العربية الإسلامية وإحلال الثقافة الفرنسية محلها.

فالنظام العدلي ـ مهما طال أمد تطبيقه، ومهما تفنن مبتكروه في وسائل تركيزه ـ قابل للتعديل والتغيير إذا بدل بنظام أكثر منه ضمانا للحقوق والعدالة والعوائد والتقاليد ـ مهما رغب أصحابها في الاحتفاظ بها، ومهما تشبث بها الذين يستغلونها لمصلحتهم الخاصة ـ قابلة للتبديل والتحويل، وخصوصا ما هو منها مخالف للشريعة الإسلامية ومخل بالكرامة الإنسانية، لا بد أن ينمحي ويندثر بعامل التطور الذي لا مناص منه طال الزمان أو قصر، ولكن أنى للمغرب باسترجاع وحدته القومية إذا استطاع المستعمرون أن يربوا أبناء القبائل الجبلية تربية مباينة في مشربها ووسائلها والغاية التي ترمي إليها، كتربية باقي النشء المغربي.

السياسة البربرية ترمي إلى هذه التفرقة الخطيرة وترمي من ورائها إلى

تثبيت الاستعمار بهذا القطر على أساس حفظ التوازن بين العناصر التي يسعى للتفرقة بينها، فالمصادرالرسمية والعلمية لا تجد حرجا في التصريح بوجوب محو الثقافة العربية الإسلامية من القبائل الجبلية وتعويضها بالثقافة الفرنسية، واستغلال ما يحدث عن ذلك من تفرقة في صفوف الأمة لمصلحة الاستعمار. إن ظهير 16 ماي 1930 لم ينص على مقاومة الثقافة القومية، بل كانت تلك المقاومة أساس السياسة البربرية منذ نشأتها، والكل يعلم أنها نشأت مع الحماية، وأن الماريشال اليوطي الذي أنشأها كان يكتب إلى ضباط الاستعلامات بيانات رسمية ـ نشر بعضها فيما بعد ـ يصدر فيها أوامره الصارمة بعدم استعمال اللغة العربية «لأنها وسيلة لنشر الإسلام». ولأنها يتعلمها الناس من القرآن، ولأن مصلحة فرنسا تقتضي تطوير البرابرة خارج دائرة الإسلام، وقد كان الماريشال ليوطي يرى من الواجب أن يترك البرابرة لهجاتهم المحلية ويعوضوها «رأسا» باللغة الفرنسية ويقترح لذلك وسائل، منها فتح مدارس تدرس فيها الفرنسية، واللهجات البربرية، ويحرم فيها حفظ القرآن، وتعليم اللغة العربية، ومنها تسجيل محاضر الجلسات الرسمية للمحاكم والجماعات وتسجيل الأحكام وتحرير العقود باللغة الفرنسية، عوض اللغة العربية التي كانت لغة المعاملات ولغة الدين والإدارة، في سائر الأرض المغربية سهولها وجبالها.

نعم ترى بعض الرجال المسؤولين من أنصارالسياسة البربرية يقولون : إن فرنسا لا تريد أن تعمل لانقراض اللغة البربرية بل هي تعمل لإبقاء ما كان على ما كان، وكما أنها تعلم في المدارس المحدثة بالمدن اللغتين العربية والفرنسية، فهي تعلم في مدارس الجبل البربرية والفرنسية، ولكن نسأل هؤلاء من المموهين فنقول : ومتى وجدت لغة تعرف باللغة البربرية؟ أتقصدون باللغة البربرية اللهجات العديدة التي تختلف من قبيلة إلى قبيلة، لدرجة يصعب معها التفاهم بين القبائل الجبلية نفسها ؟

وهل الاحتفاظ للغة العربية لغة الدين والملك بالمكانة التي كانت لها قبل الحماية، يمنع القبائل الجبلية من الاحتفاظ بلهجاتم الجبلية؟

ليس موضوع النزاع هو الاحتفاظ باللهجات البربرية ولكنه ينحصر في مقاومة العربية، والاستعاضة عنها بالفرنسية، ولنا في برامج التعليم التي اتبعتها الحماية منذ تأسيسها أعظم دليل على ذلك.

وحتى لا يسمنا الخصوم بالمبالغة سنعمد إلى الأطروحة الشيقة التي

كتبها الأستاذ دومونبين سنة *1928* عن التعليم بالمغرب، وعمل الحماية فيه، فنأخذ منها فقرات تتعلق بموضوع بحثنا.

تكلم المؤلف عن برنامج التعليم من سنة *1912* إلى سنة *1920* : «إن ميزته هو الاضطرار لأكثرية من المعليمن الأهالي لا يحسنون التعليم ويخشى منهم نشر العربية والإسلام في مدارس البوادي. ثم نخلص لبرنامج سنة *1920* (صحيفة *120*) ذاكرا أن إدارة العلوم والمعارف (أبعدت من كل المدارس البدوية تعليم اللغة العربية الفصحى وحظت على عدم إنشاء كتاتيب قرآنية بجانب المدارس المؤسسة في نواحي لا توجد بها كتاتيب) ويقول المؤلف : إن هذه التعليمات لم تتبع، ولو اتبعت، ما أنشئت كتاتيب في كل مدارس البادية تقريبا، إذ لا يكاد يوجد مركز من المراكز البربرية، يخلو من طالب، أو شيخ طريقة، يعلم الصبيان كلام الله».

«وفي سنة *1923* حددت السياسة البربرية فيما يرجع للتعليم، وأهم ما ترمي إليه هو فصل القبائل البربرية عن القبائل العربية «بكيفية مصطنعة» ومن جملة ما نص عليه الكاتب أن هذه المدارس البربرية معدة لتقاوم هجمات العربية والإسلام».

وهي توجه النشء اتجاها فرنسيا، فيجب إقصاء تعليم اللغة العربية والقرآن منها بتاتا، كما يجب أن لا يكون للمدرس أدنى اتصال بالطالب (الذي يعلم القرآن)، إن كان هنالك طالب، ومن جهة أخرى، فتعليم اللغة الفرنسية هو أهم مواد الدراسة، إذ يجب أن تصير اللغة الفرنسية لغة الإدارة والاقتصاد بالقبائل البربرية، كما يجب أن تصير أداة التمدين الحديث».

هذا ما يريد الاستعمار أن يناله من المدارس البربرية والأستاذ دومونبين يعرفنا في نفس كتابه (صحيفة *119*) بالضرورة التي دفعت الحماية لاتخاذ هذه السياسة فيقول : «إن من الخطر علينا أن تتكون جبهة موحدة من الأهالي يتكلمون بلغة واحدة وتكون لهم تشكيلات واحدة، بل يجب أن نتخذ لأنفسنا العبارة التي كان يستعملها المخزن في القديم وهي «فرق تسد»، إذ وجود العنصرالبربري مفيد لحفظ التوازن مع العنصر العربي، ويمكن لنا أن نستغله إزاء المخزن».

فهل نحتاج بعد هذه النقول إلى زيادة إيضاح؟ وهل نحتاج إلى تبرير موقفنا حين نشك في نيات أنصار السياسة البربرية، ونعتبر إلغاءها مسألة موت أو حياة للبلاد؟

جريدة الأطلس - *1937*.

وثـائـق نسـائيـة

تعرف بلادنا منذ سنوات، نقاشا حول الحركة النسائية، وآفاقها، ومساهمة من مجلة «أمل»، في إثراء وتطعيم هذا النقاش، سنعمل على تناوله من الجانب التاريخي، بنشر مجموعة وثائق تتعلق ببعض أصول هذه الحركة، خصوصا في فترة الحماية، وعن الجمعيات، والتنظيمات الأولى لها بالمغرب، وكذا بعض أدبياتها، إضافة إلى مساهمة أقلام نسائية، في بلورة النقاش - آنذاك -، وطرح الإشكالات، ومحاولة معالجتها... وهدفنا من ذلك، القيام بنوع من الإطلالة على طبيعة، الإشكالات التي كانت مطروحة، وطبيعة الحلول التي اقترحت لتجاوزها. ومن هذا وذاك الإطلاع - ولو جزئيا - على واقع المرأة المغربية، في هذه المرحلة لقياس مدى تطوره.

ونستهل هذا العمل، بنشر مقررات المؤتمر الثاني، لجمعية «أخوات الصفاء» الذي انعقد بمدينة فاس، أواسط شهر دجنبر من سنة 1948. ونشر مقال حول «دور المرأة في النهضة المغربية»، كتب في نفس الفترة، بقلم السيدة «لينة بن جلون».

وقد تأسست جمعية «أخوات الصفا»، في أحضان «حزب الشورى والاستقلال»، أواسط الأربعينات، من هذا القرن، وهي أول تنظيم نسائي تأسس بالمغرب.

كان مقرها المركزي، بمدينة فاس، كما كانت لها فروع في بعض المدن المغربية.

عقدت مؤتمرها الأول، أواخر سنة 1946، بفاس، بحضور عدة فعاليات نسائية - آنذاك - وكان هذا أول مؤتمر تعقده نساء مغربيات.

أخوات الصفا

مقدمة :

يسر منظمة أخوات الصفا أن تتقدم الى المؤتمر الذي تشرف بحضور وفود من فروعها في جل النواحي المغربية ومشاركة جمعية النساء المغربيات بالبيضاء، ورائدها في ذلك المصلحة العامة وهدفها النهوض بالمرأة المغربية والسعي في نشر التعليم بين كل طبقات النساء في الحواضر والبوادي.

لم يكن لمنظمة أخوات الصفا أن تقصر في القيام بالواجب ولا أن تتوانى في خدمة مصلحة البلاد ولم يكن لها أن تركن الى الدعة والخمول وهي قد قطعت على نفسها عهدا. ولربها وعدا أن تخلص في العمل، وأن تجد في السير، مقتفية آثار أمهات المؤمنين، وهدي الخلف الصالح. ومتبعة مبادئ القرآن الكريم والسنة النبوية معتمدة على الله في تقويم ما اعوج من أخلاق المرأة المغربية ومرشدة من ضلت عن الصواب واتخذت الخرافات عقيدة وجعلت العوائد الضارة البائدة من الدين والدين منها براء. وداعية الى التعليم الذي ينير العقول ويهذب النفوس. وعاملة على أن تكون المرأة المغربية ثابتة الكيان. متمتعة بكامل حقوقها، تلك الحقوق التي ضاعت بتدهور المسلمين حين انحرفوا عن جادة الدين حتى أصبحت المرأة متاعا يصان عن العيون خشية الذئاب، ويحجب عن الأبصار خوف العار والشنار.

لقد ظلت المرأة منذ عهد بعيد مقيدة بالأغلال لم تجد صوتا يحفزها ولا داعيا الى الاصلاح يقودها واليوم وقد هيأ الله لها رجالا مخلصين تنبهوا لما يدعو اليه الواجب القومي، فعملوا علي رفع مستوى المرأة لعلمهم أن لا صلاح لهذه الأمة مادام نصفها أشل، ومادامت المدرسة الأولي للأطفال معطلة المفعول عديمة الأثر.

وإننا إذ نذكر المخلصين من رجالنا ترتسم أمام مخيلتنا صورة أبي النهضة ومنقذ المرأة وحامل لواء المعرفة جلالة مولانا الملك الذي ضرب لأمته المثل بابنته الكريمة مثال المعرفة والفضيلة والكرامة زعيمة الفتيات الناهضات الأميرة عائشة حفظها الله.

لقد كانت هيئة أخوات الصفا التي أسست على هدى من الله وتقوى، أول ملب لنداء الملك والمخلصين من أمته، فهي منذ أمد بعيد تعمل لصالح المرأة المغربية لا تراعي في ذلك مصلحة شخصية ولا تخشى في سبيل الصالح العام لومة لائم.

المرأة المغربية

إذا نحن درسنا حالة المرأة المغربية نجدها لاتزال تعيش عيشة بدائية، فلا تراعى لها حرمة ولا تتمتع بأي حق من حقوقها، تتخبط في ظلام من الجهل حالك وتسبح في بحر من الانحطاط مزر، وسنستعرض في هذا المؤتمر الذي يضم نخبة العاملات في المغرب صورا من حياتها كما نشير الى ما قمنا به من الدعوة الى الأخذ بيدها والسير معها نحو المقام اللائق بها من الثقافة والفضيلة والكرامة. وقد قطعنا في هذا السبيل أشواطا لم تعد أن تكون الخطوة الأولي التي تتبعها خطوات والمرحلة الدنيا التي تتلوها بحول الله المراحل الموفقة السديدة.

العوائد والخرافات

لقد غالت المرأة في التمسك بالعوائد الضارة الفتاكة بالأمة التي تخالف العقل والدين، والتي أفقرت كثيرا من الأسر وخربت كثيرا من البيوت حتى أصبحت البنت آفة على العائلة، فلا تكاد تزف الى بيت زوجها حتى تخلف أبويها في إفلاس وبؤس، ثم تنتقل المشكلة الى زوجها إذ هي عزمت على حضور حفلة من هذه الحفلات التي لا غرض منها إلا الظهور بمظهر الغني الكاذب والرفاهية الزائفة فالويل لميزانيته إذا هو أجاب كل رغباتها، والشقاء لحياته المنزلية، إذا هو أصر على الاقتصاد ولم يرض كل الرغبات. على أنها تفتقر في الحالتين الى الاستعارة من الجارات القريبات كيلا تلبس في العشي ما ظهرت به في الصباح أو تتحلي في الليل بما رآها الناس به عند الأصيل من حلي ومجوهرات، وكلنا تريد أن تظهر بمظهر المثريات المترفات. صدقنني أيتها

الأخوات إنها مأساة نعانيها وحياة شقية نتخبط فيها، إنها جناية عظمى على بلادنا وقضاء على البقية الباقية من ثرات أمتنا. ليتنا نقتني ما تنتجه بلادنا أو ندفع نقودنا فيما تخرجه مصانعنا، ولكنها الثروة تضيع بدون جدوى والمشاكل تخلق من غير ما فائدة.

لقد كان هذا هو الدافع لجمعية أخوات الصفا على ما اتخذت من مقرارات في مؤتمرها في السنة الفارطة حين حددت نوع اللباس والحلي الذي يستعمل في الحفلات ودعت الى التخفيف من المغالاة في صداق العروس، كما حددت عدد أيام الحفلات ومنعت الهدايا التي تقدم في كثير من المناسبات، وقد نشرت كثير من الصحف الإفريقية تلك المقررات وأثنت على حركتنا وأيدتنا كل أسرة تمتاز بالنبل وحب الخير للبلاد.

أما تمسك المرأة بالخرافات فذلك ما لم نستطع، إلى الآن استئصال شأفته والقضاء على جرثومته فلاتزال المرأة في كثير من النواحي تعتقد أشياء ما أنزل الله بها من سلطان، فهي لا تزال تتمسح بأضرحة الأولياء طلبا للولد أو رغبة في محبة الزوج أو دفعا لأضرار وهمية جاهلة أن الدعاء والعبادة لله وحده وأن غيره لا يملك نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، ولهذا فإننا ندعو الى محاربة الخرافات والمعتقدات الفاسدة والى التمسك بمبادئ الدين القويم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

في سبيل شرف المرأة وكرامتها

نظرا لفساد الأخلاق المنتشر في بلادنا وتعرض كثير من الرجال الذين لا أخلاق لهم للمرأة في الشوارع ليلقوا في أذنها كلمات فاحشة من غير أن يجدوا رادعا ولا زاجرا، نرى من الواجب أن يقرر المؤتمر رفع تقرير خاص بهذا الأمر الي صاحب الجلالة والى باشا كل مدينة ليعملوا على حفظ كرامة المرأة وردع كل من يتعرض لها بسوء.

حقوق المرأة في المحاكم الشرعية

إذا نحن وجها نظرنا الى هذه المحاكم بصفة خاصة عرفنا مقدار ما يصيب النساء من ضيم عند جل القضاة، فالمرأة حين تضيق درعا بما تقاسيه من آلام في المنزل لشراسة الزوج أو إعساره بالنفقة أو معاشرة أهله وذوي قرابته ترفع

أمرها الى المحكمة الشرعية رجاء أن يسعى فضيلة القاضي في إزالة ما ألم بها من ضرر، أو تخفيف ما هي فيه من بؤس فتدخل في باب من المشاغبات والمهاترات لا قبل لكثير من النساء الضعيفات بولوجه ، فهي تتكلف بتقييد المقال ونصب وكيل، ثم تأتي مرافعات تتبعها أخرى ومناورات القصد منها الاستيلاء على ما قد يكون في جيب هذه المسكينة من دريهمات ربما لا تجد بتسليمها ما تقتات به بعده وفي الأخير تيأس من إنصاف العدالة وتركن الي الذل والاستكانة، لهذا نرجو أن يقرر المؤتمر رفع تقرير الى وزارة العدلية للنظر فيما يصيب المرأة من ضيم وأمر القضاة بالبحث في شكوى النساء والحكم بينهن وبين أزواجهن بما أنزل الله من غير أن يلزمن بتقييد مقال ولا بنصب وكيل.

تعدد الزوجات

إننا نعلم أن الإسلام أباح للمسلمين أن يتزوجوا مثنى وثلاث ورباع، ولكنه جعل لذلك قيودا لا يتبعها الرجال، وقوانين لا يقف عندها الأزواج، فالتعدد ضرورة من الضرورات تباح للزوج عندما يلتمس من نفسه القدرة على العدل ويكون له عذر مقبول كعقم زوجه أو مرضها المزمن ولم يبحه إرضاء لشهوات الرجال الحيوانية.

على أننا إذا تأملنا ما يترتب على التعدد المخالف لروح الشريعة من المفاسد وما يصيب بسببه الأم من ويلات، وأن المنزل الذي يضم زوجات، بمنزلة جحيم تتأصل فيه البغضاء بين الضرائر والشحناء بين الأولاد ، فبعضهم لبعض عدو وهم جميعا أعداء لعميد الأسرة. ثم تنتقل هذه العدوى من المنزل الى الأسرة التي هي نواة الأمة وذلك بسبب ما نرى من تدابر وتقاطع في الأمة لهذا كان من حق المنظمة أن تحارب تعدد الزوجات لما يلحقها ويلحق الأمة من الأضرار، وأن يمنع الرجال من التعدد إلا لأعذار ظاهرة.

تنظيم الطلاق

كثيرا ما يقع الطلاق من أجل كلمة صدرت من الرجل عفوا دون أن يكون للزوجة في ذلك يد فتتأيم المسكينة، ويتشرد الأولاد، لأن زوجها خاصم أحدا في الشارع لشراء بضاعة أو بيع عقار، بل ربما تنفصم عرى الزوجية لنقاش في لعب الورق أو مداعبة لا يتقن النكتة فيها أحد المتداعبين، لهذا نرى من الواجب أن نطالب بتنظيم الطلاق والسير فيه على ما جاء في محكم الكتاب

ومأثور السنة وإلغاء مفعول الإيمان التي لم تكن في صدر الإسلام، صونا للأسرة وحفظا لما تطلبه الأمة من إيجاد شيء كامل التربية قويم الأخلاق.

تحديد عمر الفتاة للزواج

كثيرا ما نرى فتيات تزففن الى أزواجهن في سن الطفولة، لم يعرفن من الحياة شيئا، ولم ترب منهن عقل ولا نفس ولا بدن، فلا يستطعن القيام بالواجبات المنزلية ولا يحسن تربية الأطفال وذلك من الأسباب القوية في انحلال الأمة وضعف الأولاد الذين هم عمدة وقادة المستقبل. لذلك نرى أن يمنع الرجال من تزويج بناتهم قبل السادسة عشرة من عمرهن كما أفتى بذلك علماء مصر.

محاربة الرذيلة

لا ننكر أن نهضة المرأة يجب أن تحاط بسياج متين من الفضيلة وسمو الأخلاق وأن كثيرا من النساء اتخذن من الدعوة الى تحرير المرأة وتقدمها ذريعة الى التبرج والفجور وارتكاب الآثام، فليس من التقدم تصفيف الشعر عند حجام أوروبي ولا من النهوض تعويض ثوب قديم يخيطه أبناء جلدتنا بثوب نبدل لخياطته عند أوربي أو أوربية ما نحن أحوج ما نكون إليه، وليس من التقدم حضور حفلات سينمائية يصور فيها فجور ودعارة وانحلال الأخلاق.

لذلك تقرر محاربة الرذيلة بكل أنواعها وندعو النساء الى المحافظة على الشرف والكرامة.

تنظيم الإسعاف الاجتماعي

في كل المدن والقرى نجد طائفة من النساء والفتيات متشردات في الطرقات لا مأوي لهن، ولا ملجأ، ونرى كثيرا من الفتيات الفقيرات لا يستطعن مزاولة التعليم ولا القيام بتكاليف الدراسة. لهذا وذاك يجب على الجمعية أن تقرر إسعاف الفقيرات وإعانة التلميذات لما يتوقفن عليه من لباس وتكاليف دراسة وينبغي تنظيم هيئات لهذا العمل الإنساني في سائر النواحي المغربية.

الإخاء والتضامن الاجتماعي

إن الله سبحانه وتعالى سوى بين عباده في الحقوق والواجبات ولم يفرق

بين عربي وعجمي ولا بين غني وفقير! إنما جعل التفاضل بالتقوى والاحسان. فكلكم من آدم وآدم من تراب، «إن أكرمكم عند الله أتقاكم». لهذا يجب علينا أن ندعن لتعاليم الإسلام وأن نتأدب بآداب القرآن. وأن لا نجعل لحب الذات علينا من سلطان، فالتواضع من الصفات الحميدة والكبرياء من صفات الرب سبحانه لا يشاركه فيها أحد والأدلة على ذلك كثيرة. فعمر بن الخطاب رضي الله عنه كان ينام في المسجد حتى أثر الحصير في جسمه وهو ملك يعتد لعظمته جبابرة الأرض. وإن لنا في ملكنا المفدى أسوة حسنة، ففي حفلة العرش الأخير كان يستقبلنا بنفسه ويؤنسنا ببشره ويجعل من قصره العامر منزلا للمخلصين من أمته يأوون اليه حين يرومون العدل والأمن والسعادة. لهذا ندعو نساءنا المشرفات الى النزول من عليائهن والعمل بمقتضى الدين وما يدعو اليه من مساواة وإخاء ورحمة وإحسان.

مقررات المؤتمر

وبعد الانتهاء من مناقشة التقارير قامت كاتبة المؤتمر أم رجاء بتلاوة المقررات التي اتفق عليها المؤتمر أثناء المناقشة وهي :

1 - محاربة المعتقدات الخرافية التي لصقت بالإسلام من المشعوذين والدجالين والرجوع الى أصول الدين الطاهرة التي كان عليها السلف الصالح.

2 - محاربة الرذيلة بكل أنواعها كالتبرج في الشوارع وارتكاب الآثام كإسقاط الأجنة ووأد الأطفال.

3 - تنظيم إسعاف عام في كل النواحي المغربية لانتشال الأطفال والعجائز من هوة الجهل والفقر والمرض والبحث في المعامل والمصانع عن حال المرأة المغربية، وما تتقاضاه من أجر، ثم العمل على رفع مستواها.

4 - الدعوة الى الإخاء والتضامن بين مختلف طبقات النساء المغربيات، والعمل على إزالة الفروق بين الغنيات والفقيرات البائسات، التي لم يسعدهن الحظ باقتناء الحلي والحلل، جريا على أصول الإسلام العامة من اعتبار التفاضل بالمعرفة والأخلاق والخير والإحسان.

5 - الدعوة الى تعليم البنات وتربيتهن في كل النواحي، وإلى إنشاء مدارس تكميلية خاصة بالإناث يدرسن فيها بعد التحصيل على الشهادة الابتدائية، أربع سنوات، تخصص السنتان الأوليتان، للثقافة العامة، ويزاد في السنتين الأخيرتين قواعد الصحة العامة، وتدبير المنزل وتربية الأطفال والاشغال اليدوية، كالضرب على الآلة الكاتبة، ومسك الدفاتر، ويزاد في مدارس المدن معرفة مبادئ علم النفس، وفن التربية والتعليم، كما يزاد في مدارس البادية معرفة ما يتعلق بتربية الدواجن والماشية وصناعة الجبن وغيرها، مما لا يجمل جهله في القرى والمداشر. وهذا كله للبنات اللائي لا يتأتى لهن متابعة برنامج الباكالورية، ثم التخصص في نوع من أنواع العلم الذي يتوقف عليه بناء صرح النهضة المنشودة. أما الاقتصار على الشهادة الابتدائية في نظامها الحالي فلا يفيد البنات شيئا كبيرا، كما لا فائدة من اتباع برنامج الباكالورية لغير من تستطيع التخصص بعد الحصول على القسم الثاني منها.

فباتباع الخطة التي ذكرنا نخرج لوطننا أمهات صالحات، ونوجد لكثير من الفقيرات مصدرا شريفا للرزق.

6 - مقاومت تعدد الزوجات إلا عند توفر الشروط التي اشترطها الإسلام لإباحة التعدد، من اعتقاد القدرة على إقامة العدل بين الضرائر، ووجدت الأسباب الداعية له كعقم الزوجة الأولى، أو مرضها المزمن.

7 - مطالبة وزارة العدلية بالكتابة الى القضاة، بفصل القضايا المتعلقة بالنساء كمسألة الحضانة، والخصام بين الزوجين، دون احتياج الى تقييد مقال ولا نصب وكيل حفظا لكرامة الأسر المغربية، وردعا للسفلة من استعباد النساء والمكر بهن.

8 - دعوة الأسر التي تستخدم عاملات في منازلهن الى الإحسان إليهن والقيام بحاجياتهن في المأكل والملبس أو دفع أجور إليهن شهريا، رعيا لحقوقهن وتلافيا لما ينشأ عن إهمالهن - في بعض العائلات - من الفرار الي منازل العهارة أو الأجانب مما يليق بكرامتنا القومية العمل بها.

9 - يلتمس المؤتمر من وزارة العدل أن تنصب عدلين في كل مدينة وقرية، يتوليا عقد الزواج مجانا، ويسجلا العقود في سجلات خصوصية، لتجدها من ضاع عقد زواجها على أن تؤدي أجرتهما من ميزانية الدولة، كما

هو الحال عند الأمم الراقية، فكثيرا ما يكون ضياع العقد، أو غلاء كتابته سبيلا الى السفاح والنكاح الفاسد، وخصوصا في حق المطلقات والأرامل.

10 - يلتمس المؤتمر من مولانا صاحب الجلالة حفظه الله أن يأمر الولاة وأولى الأمر بنصب حرس خصوصي في الشوارع يحمي المرأة ممن يتعرض لها بإشارات فاجرة أو كلام فاحش من السفلة والأوباش.

11 - اتخاذ زي في الحفلات والولائم، يتفق مع الذوق القومي، كما ينبغي أن تتخذ العروس حلة خاصة تلائم الذوق ولا تكون محض تقليد.

12 - العمل على تعليم طائفة من النساء فن الحجامة، وتصفيف الشعر، وتعليم طائفة كذلك إتقان الخياطة العصرية للحلل النسوية، ليمكن الاستغناء تدريجيا عمن يتعاطى هذه المهن من الرجال.

13 - الرجوع بأحكام الطلاق الى ما كانت عليه في صدر الإسلام، وإلغاء مفعول الإيمان التي لم تكن إذ ذاك حفظا للعائلات المغربيات من التقاطع، وللأولاد من التشرد لأسباب تافهة ربما لا تكن للزوجة يد فيها.

14 - الدعوة الى الرجوع بالحجاب الى ما كان عليه في عهود الإسلام الزاهرة، جريا على ما فهمه العلماء المخلصون من نصوص الكتاب والسنة، وتخفيفا لهذا التشدد الذي عطل مواهب النساء، وجعلهن كالعضو الأشل في جسم الأمة، ولكن مع مراعاة الأخلاق، وما يأمر به الدين من العفة والصيانة والكرامة.

دور المرأة في النهضة المغربية

لينة بن جلون

هل لنا أن نسجل السرور الذي يخامرنا، من النجاح المدرسي الذي أحرزت عليه طائفة من فتياتنا اللائي كن موضع انتقادات عقيمة، اخنى عليها الدهر، وكانت تقف حجر عثرة، في سبيل تطور المرأة المغربية؟

لقد استطاعت فئة منهن أن يستنشقن هواءا نقيا، ويبصرن شمس المعرفة رغما عما كن يجدنه، من معارضات الشبان، الذين لا يختلفون في النظر عن عقلية الشيوخ، ويريدون أن يعيدوهن أسيرات، في حظيرة الجهل، بين الجدران المنمقة بالفسيفساء، التي تذكرنا دائما بحضارة فنية، انهار صرحها منذ خمسة قرون.

ما الفائدة من تعليم بناتنا القراءة والكتابة؟ هكذا يتساءل في لهجة لاذعة، بعض الشبان الشيوخ، ويزيدون علي ذلك قولهم : هل كانت أمهاتنا يعرفن شيئا من ذلك؟ ألم يقمن مع ذلك بشؤون المنزل والأطفال على أكمل وجه؟ إن تعليمهن، يجعلهن متعجرفات، من الصعب مسايرتهن (شؤون الحياة).

وهكذا، وفي ألفاظ موجزة لمجمل الشكوى التي طالما رددها المحافظون ووجهوها ضد تعليم الفتاة.

إن كفاح المرأة في سبيل الاعتراف بحقوقها، يرجع الى عهد بعيد! هذا الكفاح المجهول، الذي نقل ربة البيت، إلى حضيرة المجتمع، والذي جعل من المرأة التي تعتبر خادمة المطبخ، شريكة الرجل، في كل نواحي نشاطه الاجتماعي!

إن المركز الذي تشغله المرأة المغربية الآن، في الهيئة الاجتماعية، ليس

سوى ذلك الذي كانت تشغله منذ ثلاثة عشر قرنا، ولم تتطور عن ذلك إلا قليلا جدا، وهذا المجتمع الذي كان منذ هذا التاريخ، يخالف من كل وجه، المجتمع الذي نعيش فيه الآن : فلقد كان الشاغل الأساسي للرجل هو الحرب، الحرب بالقوس والنبل، وكان الغرض منها هو الحصول على أسلاب مهمة. تقوم بأود الرجل، بدون الالتجاء الي عناء العمل، وكانت النساء اللاتي يقمن في الأسر، ينظر اليهن بمثابة السلع، ويبعن علنا في الأسواق، كمثل الخيل والجمال وغيرهما، وذلك على حسب درجتهن، في جمال الخلقة. ومنذ ذلك بدأ تجار الرقيق ينظرون الى هؤلاء الأسيرات، وقد رأوهن يعرفن الغناء والرقص، نظرة أسمى من نظرة الحيوانات، فأخذوا يقومونهن، ويبيعونهن، كما تباع كلاب متعلمة أو حمير ناطقة!

ولم تتغير عقلية رجال الشرق، خلال الأحقاب والعصور، في نظرتهم الى المرأة، فكان الرجل منهم يتزوج فتاة، من عائلة كريمة، لكي تقوم بتمثل بيته، في مختلف الأعراس والحفلات، ثم يستعيض عنها، بثانية وثالثة عندما تظهر عليها أعراض الكبر، وإتماما لمتعته كان يشتري طائفة من الإماء الراقصات والمغنيات.

فهل هذا هو الزمن الجميل، الذي يتأسف بعض الناس على ذهابه، ولكن الحياة لا تحتمل التأسف والتحسر، بل تتطلب التناسق والانسجام المتواصل. فلقد انقرضت أشكال الحياة القديمة منذ ثلاثين سنة، والمسألة الآن هي معرفة : كيف نستطيع في مدة قليلة من الزمن، اختراق العصور، والحصول على نهضة، لم تحصل عليها أوربا إلا ببطء كبير، واستئناف السير، بخطى ثابتة، ومناسبة للبيئة مع محاذاة النهضة الأوربية، والسير معها جنبا الى جنب، لأن الحضارة الأوربية، مثل اللباس الأوربي، متناسقان

. وقد رأينا شعوبا قوية، مثل مصر والشام والصين، واليابان، برهنت على أنه في الإمكان التناسق والانسجام، مع الحضارة الأوربية مع الاحتفاظ بشخصيتها القومية.

فالمرأة في الحضارة الأوربية تقاسم الرجل : كشريك في النصف، فمحاولة تطوير المغرب، حينئذ بدون تشريك المرأة، إنما هو ضرب من الخيال.

لقد استطاعت المرأة الأوربية، أن تساهم في الشؤون العامة، بفضل نشاطها، وإقبالها على العمل، ولاتزال منذ أحقاب تظهر تأثيرها العميق، في الحياة الاجتماعية، والثقافية، ولا نستطيع أن نتصور عصر لويز السادس عشر، بدون السيدات «رامبيوبي»، و«دوسيڤيني» و«لافاييت» و«دومنتنون»، وغيرهن كثير. وفي القرن الثامن عشر، كانت النساء تشاركن مشاركة فعالة، في الحياة الجامعية، ومن هناك أصبحن دائما، في طليعة كل الحركات الاجتماعية، التي تعنى بالأطفال والنساء، والمرضى، ولم تكن هناك حاجة، الى الأمل ليدفعن الى العمل، ولا إلى النجاح ليحفزهن، للمواظبة والمثابرة، وهذه الحقيقة الواضحة التي سجلها «گيوم دورانج»، تنطبق على عمل كثير من النساء اللاتي، كافحن ولازلن يكافحن من أجل سعادة المجتمع. وقد كرست الأمريكية «هاربيت بيشرستون» حياتها، لمحاربة التجارة في الرقيق، كما أن السيدة «ساند جورج»، الفرنسية، كانت من بين الأولياء اللاتي حاربن، في سبيل المساواة السياسية، بين الجنسين، والسيدة الألمانية «بيرطافون سوتلنر»، تحتل الصف الأول بين الذين حاربوا في سبيل إقرار السلام العالمي، ونالت في سنة 1906، بسبب ذلك، جائزة نوبل للسلام العالمي.

وأقرب من كل ذلك، الانجليزية «إيكلوتين جيب»، صاحبة «المؤسسة التعاونية لإنقاذ الطفولة»، وهي المنظمة التي أنشأت سنة 1919، في الوقت الذي كانت فيه ملايين الأطفال، كما هو الحال اليوم، يموتون جوعا في أعقاب الحرب، وقد قامت بمشروعها هذا، ولم يكن لها معين، سوى إيمانها الراسخ بالنجاح، فاستطاعت في سنة 1922 أن تجمع ما يزيد، على أربعة ملايين ليرة انجليزية، وقد أمكن لهذه المؤسسة بفضل ذلك، أن تساعد آلاف وآلاف الأطفال الجائعين. ولما تقدم إليها أولئك المعارضون، باستحالة إطعام جميع المحتاجين، أجابتهم ببساطة، لا تدعوني أشك في أن كل شيئ ممكن، ولاجل إنقاذ الأطفال من الشقاء، ينبغي ثلاثة أشياء، المال، والمعرفة، وحسن الإرادة. فأما المال فلدينا منه القدر الوافر، ولكننا نصرفه في أشياء أخرى، ولنا من المعرفة ما يكفي لذلك، ولكننا لا نطبقه، أفلا نستطيع على الأقل أن نبدل قليلا مما لنا من حسن الإرادة، ونجعله في خدمة هذه الطفولة البائسة؟. ولم يقتصر عمل هذه السيدة الانجليزية - التي سنتحدث عنها في مناسبة أخرى - نطاق البلاد الأوربية، بل تعداه الى بلاد العالم بأجمعه، واخترق بلاد الصين، والفرس،

ومصر وتركيا. حتى بلغ إفريقيا السوداء. وقد ماتت السيدة «جيب»، سنة 1928، ولكن عملها لايزال حيا، وهو يواصل التخفيف من عناء العدد الوافر من الأطفال المحرومين.

لقد عرضت أسماء هؤلاء السيدات، الجديرات بألقاب البطولة، والمجد، لأن عملهن يبرهن على شدة احتياج المجتمع الإنساني لهذه الجهود النسائية.

وهكذا إذا طالبنا بتعليم الفتيات، فهل من ذلك فقط مجرد أن يعرفن، قراءة عناوين الأفلام المصرية أو الفرنسية، أو قراءة (صحف الموضة)، وقراءة القصص الغرامية، التي ليس لها من الحب إلا الأنانية القاسية. إننا نريد تهذيب الفتيات المغربيات، لكي يصرن عضوات عاملات في المجتمع، نريد أن نبصرهن بالدور الذي عليهن أن يقمن به، في داخل العائلة، ولفائدة الأمة المغربية.

عن جريدة «الرأي العام»
عدد 22 أكتوبر 1948